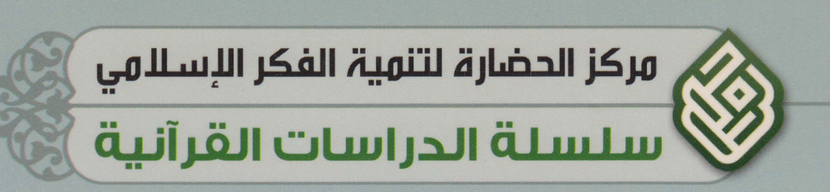


فلسفة مرجعية القرآن المعرفية

في إنتاج المعرفة الدينيّة

نجف علي ميرزائي

ترجمة:

د. دلال عباس


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

فلسفة مرجعية القرآن المعرفية

في إنتاج المعرفة الدينية

نجف علي ميرزائي

فلسفة مرجعية القرآن المعرفية

في إنتاج المعرفة الدينيّة

ترجمة

د. دلال عبّاس



المؤلف: نجف علي ميرزائي
الكتـاب: فلسفة مرجعية القرآن المعرفية في إنتاج المعرفة الدينيّة
الترجمة: د. دلال عبّاس
الغلاف: حسين موسىٰ
الصفّ والإخراج: هوساك كومبيوتر برس

الطبعة الأولى: بيروت، 2008

Falsafat Marjaaiyat
Al-Qouraan AL-Maarefeiaa



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
Center of civilization
for the development of Islamic thought

بناية الصبّاح ـ شارع السفارات ـ بئر حسن ـ بيروت
هاتف: 826233 (9611) ـ فاكس: 820387 (9611) ـ ص.ب: 55/ 25
Info @ hadaraweb.com
www. hadaraweb.com

المحتويات

مقدمة

إن ما أصاب المسلمين من انهيار عام شامل، على جميع الصعد الشخصية والعلمية والثقافية والاجتماعية، في المجتمعات المعاصرة ليس بأمرٍ خافٍ على أحد، ولا يمكن تجاهله أو إنكاره، وليس من الصعب إدراك واقع الأمة الإسلامية المنفرط عقدُه، وما فيه من تناقض وتردٍ وانحراف، وكذلك إدراك واقع الإنسان المعاصر المأزوم، فكلما أجلنا النظر، وشاهدنا المزيد من الأماكن، وجرّبنا «السّير والسفر في الآفاق»[1]، سندرك وفرة المعضلات والشوائب في المسيرة الإسلامية، من منظار معرفي (العلمي ـ المعرفي)، ومن زاوية السيرة والسلوك العمليين.

لا ريب في أن المرحلة الحالية من مراحل حياة الأمة الإسلامية،

(1) إن النظر في آيات السير والسفر في الآفاق، يفتح، كالنظر في آيات التأمل والتدبر والتعقل في الواقع الحالي والتاريخي، آفاقاً واسعة أمام «منهجة» إنتاج العلم الديني (أو الإسلامي)، ويعزّز «الموضوعية» في التأمل العلمي والتأمل النظري لعلماء الدين، فتتحقق حينئذ الواقعية الرائية إلى موضوعية الأفكار الدينية البناءة، التي غرقت طيلة القرون الماضية في محاق الاتجاهات والحركات الذهنية، غير الواقعية، المنبتّة عن الحياة المحيطة بها.

هي مرحلة انحطاط وتردٍ من مختلف النواحي والجوانب، فالمجتمعات الإسلامية ـ بغض النظر عن حركة الصحوة الإسلامية، وجهودها الحثيثة، ومساعيها المتعددة الجوانب ـ قد وصلت إلى لحظة خطرة للغاية، من حيث تعثر الهوية الإسلامية للأجيال الشابة، وغرق أنظمة الحكم والدوائر السياسية في هذه البلدان في الفساد، وسيطرة القوى المعادية للإسلام إعلامياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً وعلمياً ـ في ثوب الحضارة الغربية القشيب ـ على مصائر البلدان الإسلامية وأقدارها.

إن الواجب يقضي أن تتكثف الجهود للبحث عن وسيلة لمعالجة الأزمة الحضارية الإسلامية، والخروج من متاهاتها، ولن يتأتّى ذلك بالتستر والكتمان وتجاهل المشكلة أو إخفائها، ولا بالشعارات البرّاقة أيضاً ، التي تذرُّ الرماد في العيون وتحجب رؤية الأوضاع المتردية والمتناقضة، تربوياً وإنسانياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، «لشخصية المسلم»، و«للمجتمعات الإسلامية».

إن الأفكار الدينية، الفقهية والعقائدية، التي وضعت على بساط البحث والمناقشة في أوساط العلماء والمسلمين طيلة القرون الماضية ـ كما سيأتي في صفحات متفرقة من هذه المقالة ـ بغض النظر عن دورها، وارتباطها بالعصور الماضية، وبواقع وظروف المجتمع المحيط بها[1]، تفصلها اليوم مسافة شاسعة عن متطلبات المسلم المعاصر وحاجاته، كذلك فإن الأفكار والعلوم الدينية، التي وُضعت مؤخراً، حتى تلك التي

---

(1) إن المسافة التي تفصل المعرفة الدينية القائمة، عما يجب أن تكون عليه، كانت طيلة العصور الماضية أقصر بكثير مما هي عليه اليوم تقريباً، ومن المؤكد أيضاً أن الإشكالات والمتطلبات والتوقعات المطروحة، لم تكن شيئاً يذكر مقابلة بما هو موجود اليوم، فما كان متوقعاً من المعرفة الدينية التي كانت تعيش على هامش الحكم، غير المطلوب إليها في عصر تسيطر فيه الطروحات الدينية، أو على الأقل في عصر يضجّ بالشعارات السياسية ـ الاجتماعية.

جاءت رداً على الاستفتاءات الواقعية، للطبقات الاجتماعية المختلفة، وفي مناسبات مختلفة، هي نفسها العلوم المنتجة في السابق مع قليل من التصرّف[1].

في النظام العام لإنتاج العلم الديني، وفي المناهج والحقول المختلفة: والعقائد والتفسير والفقه والأصول والفلسفة وغيرها، وفي النظام العام للتعليم والتحقيقات الدينية المتقدمة (في الحوزات العلمية)، وفي «هندسة» العلم والمعرفة وإنتاج المعارف المبنيّة على الدين، جرى بغير حق، تصوّر الواقع والميادين، وحتى الذين تخاطبهم هذه العلوم، كوحدة متجانسة[2].

إن قصور العلم الديني وبعده عن الموضوعية في العصور الماضية، حتى وإن كان عميقاً، إلا أنّه بناءً على الظروف الخاصة بعصرنا الحاضر، لم يترك نتائج مضرّة، أو على الأقل لم تكن تلك النتائج مضرّة إلى الحد الذي بلغته في عصرنا، فالعلم والفكر الدينيين اليوم، وكذلك الطروحات الاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الإدارية المنسوبة إلى الدين، تعجّ كلها بإشكالات، وتواجه مزالق عميقة الغور، بسبب توقف قطار العلم المنبثق من العلاقة التي لاتنفصم بين «الغيب

---

(1) إن عجز النظام المعرفي للدين وقصوره، أدّيا إلى تبني المجتمع المتدين رغماً عنه لنوع من «العلمانية الخفية»، وانحصرت علاقته بالمؤسسات الدينية في نطاق محدود جداً، واقتصرت أسئلته عموماً على الأطر العبادية المحضة. ولم تُطرح في المحافل الدينية، الإشكالات الروحية والنفسية والاجتماعية وغيرها، لأن التصدي الديني الموفّق للإجابة عن الخطوط العامة لحركة الإنسان الاجتماعية لم يظهر بعد.

(2) **نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي**، ص22، المقصود أن الخصوصيات التاريخية للبشر وللمجتمعات وللعصور غير المتجانسة، لم تحظَ بما يكفي من الاهتمام، داخل النظام المعرفي للدين، في حين أن النظام الرؤيوي والمعرفي للقرآن الكريم، دليل على وجود ثوابت ومقاصد ومناطات كبرى، هي أسس التحرك والتجديد الدينيين في الظروف المختلفة والمتنوعة، وهي الضامنة لإمكانية تحقق الاجتهاد في العصور المختلفة.

والشهود»[1]، وبين «الإيمان (العقيدة) والعمل الصالح»[2]، والافتراق المحسوس والشامل لهندسة العلم الديني وإدارته عن الحقول الواقعية والموضوعية.

إن هذه المقالة الموجزة، المنطلقة من إدراك هذا الواقع المرير، تهدف إلى التوضيح أن جذور هذه الانهيارات والانحرافات المعرفية والموضوعية، أو على الأقل بعض هذه الجذور مردها إلى «هجر» «القرآن الكريم»، في ساحة إنتاج العلم الديني، وحتى في غربلة هذا الكم الهائل من العلوم الدينية المتراكمة، لتصحيحها.

إن نظرة باثولوجية نقدية إلى مسار إنتاج العلم الديني التاريخي العام، في مختلف ميادينه (الفلسفة وعلم الكلام، القرآن والحديث، الفقه والأصول، وغيرها)، تدل على أن هذه العلوم والمعارف على الرغم من ارتباط كل زوجين منها معاً وتفاعلهما، لم تتأسس على قواعد دينية عامة موحّدة، وفي النتيجة، لم تُقطف ثمار هذه الجهود الفكرية من شجرة واحدة، في حين أن المنهل الواحد والمنشأ الواحد لجميع العلوم المنسوبة إلى الدين يجب أن يكون القرآن الكريم، والسنة المدعومة بالعقل، ومن ناحية أخرى تكون الأهداف والمقاصد الدينية البيّنة والخفية، في جميع أجزاء هذه «المنظومة المعرفية»[3]، المتعددة الأبعاد

---

(1) **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص 162 ـ 163، **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، محمد الحاج أبو القاسم، ص11، **أزمة العقل المسلم**، عبد الحميد أبو سليمان، الفصل 3، انظر أيضاً، إلى آيات الغيب والشهود، وتلازم السير في الآفاق وفي الأنفس.

(2) عودة الإيمان واقعياً إلى «الغيب»، والعمل الصالح إلى مقام «الشهود»، إن الفصل بينها، هو المسبب الرئيسي لهذه الاضطرابات والإرباكات، في ميدان الشخصية الإنسانية، وفي مسيرة المجتمع، وفي الانهيار الحضاري.

(3) **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، ص 11 و 12 ؛ وكذلك الفصول المختلفة من كتاب **نحو منهجية معرفية قرآنية**، وهذان الكتابان يركزان على بناء نظرة موحّدة وموحدة إلى منظومة المعرفة الدينية، والتأكيد على تأهيل «نظام معرفي» مبنيٍّ على القرآن.

والجوانب، موحدة ومتناغمة ومنسجمة، لتحديد متكافئ لتوجهات الحياة الإنسانية والاجتماعية.

إن عدم الاعتراف رسمياً بالدور «المرجعي»[1] للقرآن، ووظيفته المتعددة الأبعاد في هندسة «بناء المعرفة»، أدى إلى انفصال مثير للحَيْرة والتعجب، بين البنى التحتيّة للمعرفة الدينية، هذه البنى التي كانت في الحقيقة أطراف ساحة واحدة، وتجليات لمعرفة كبرى، تبدلت إلى جزر متباعدة، وأحياناً إلى جبهات متناحرة[2].

يقول أحد كبار العلماء المسلمين المعاصرين، الدكتور وهبة الزحيلي، رئيس كلية الإسلاميات في جامعة دمشق، وهو من صنف المفكرين المعاصرين، يوضع في خانة التقليديين، في مقالة له يردّ فيها على إحدى النظريات التجديدية الإصلاحية، لأحد دعاة تجديد الفقه والأصول[3]:

---

(1) **تسنيم**، ج1، ص91، **نهج البلاغة**، الخطب 18 و 91 و 110 و 127 و133 و 156 و158 و176 و193؛ الحياة الطيبة، مقدمتا العددين 8 و 13؛ **نحو منهجية قرآنية**، ص138 و139، وأيضاً ص11، وقد ورد في المرجع الأخير مايلي: «إن التغاضي عن كون القرآن الكريم كتابٌ مطلق، وعن عالمية خطابه المعرفي، ألغى مرجعية القرآن وحاكميته المطلقة، وأهملت الخصائص العامة للشريعة التي أكدت عليها الآيات 156، 157 و158 من سورة الأعراف،» انظر أيضاً **إصلاح الفكر الديني** لطه جابر الطواني، ص117.

(2) انظر، إلى النظريات المتناقضة البُنى، لبعض فروع المعرفة الدينية، كالنظريات الفلسفية والعرفانية والصوفية والكلامية والفقهية والأصولية والسياسية، واحكم بنفسك، إن كان بإمكان هذه النظريات التأسيسية والأصولية، لهذه «الأقسام المعرفية التي لا مقسّم لها»، في الجدل المنطقي، أن تكون معبرة عن الرؤية العامة للقرآن الكريم، وبتعبير أدق: هل كل هذه النزعات مبنية على «معرفة إستراتيجية واحدة، مستمدة من القرآن الكريم ومن الدين، وتحولت تالياً إلى فروع وأغصان وأوراق متعددة، أم لا؟.

(3) العالم المصري الكبير والمشهور الدكتور جمال الدين عطية، مؤسس ومدير المجلة الاجتهادية **المسلم المعاصر ومديرها**.

«إن إصلاح علم الفقه الإسلامي وتجديده، يجب أن يتم بإعداد ضوابط وأصول محدّدة، وينبغي أن تكون هذه الأصول، أوسع وأرحب من إطار أصول الفقه الحالي؛ وأن تكون مبنية على القواعد العامة للشريعة، وفي ظل فروعها وأغصانها، آخذة في الاعتبار المقاصد العامة للشريعة وتوابعها»[1].

وبما أنني لا أزال في مقدمة هذه المقالة، لا ضير من القول، أنني، بمقتضى عملي رئيساً لتحرير مجلة «**الحياة الطيبة**»[2]، قد التقيت وجالست وحاورت التقليديين والتجديديين كذلك، في المغرب العربي، وفي البلدان الأخرى العربية والإسلامية، في آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد لفت انتباهي في هذا السياق أنهم في معظمهم تقريباً عبّروا، عن هاجس يقلقهم، وهو فقدان «الهندسة الواحدة»[3]، والفهم الإسلامي المبني على «العناصر المتكاملة»، لمنظومة الدين الإسلامي، صرّحوا بذلك أحياناً قولاً وكتابةً، وأحياناً لم يصرّحوا، وإنما يُستشف ذلك من بين السطور في انتقاداتهم.

---

(1) **تجديد الفقه الإسلامي** جمال الدين عطية ووهبة الزحيلي، ص 200، دار الفكر العربي.

(2) راجع العددين الخاصيين 7 و 8 من مجلة **الفقه وتجدد الاجتهاد**، والمجلدين بالعنوان نفسه والموضوع نفسه **كتاب الحياة** ج 1 و 2، وللتذكير فقط، فإن مجلة **الحياة الطيبة** نشرة متخصصة واجتهادية، تصدر عن منظمة الحوزات العلمية خارج إيران، ومعروفة في عداد نشرات البحوث الدينية في العالم الإسلامي، وبهذه المناسبة نشير إلى أن **الحياة الطيبة** بإصدارها العددين الخاصيّن 8 و 13، حول «نظريات المعرفة القرآنية المحور»، بذلت جهداً، ولو محدوداً، للتأكيد على ضرورة تحكيم الاستراتيجيات المنهجية، وعلم المعرفة القرآني.

(3) **إصلاح الفكر الديني**، طه جابر العلواني، ص 116 و 117؛ **فقه النظرية**، باقر بري، المقدمات.

الآن، لتعميق معرفتنا يجب أن نتجاوز هذه الإشكلات، لأن لحظة الشروع بالتحضير وإعادة التأهيل، تتزامن مع لحظة حسم وجود مثل هذه الأزمات والإرباكات، أولئك الذي يقرّون بوجود مشكلة، وصلت إلى حد الأزمة في إنتاج الفكر الديني، لابدّ أن ينجزوا مهمتهم، وسيصلون إلى مخرج فكريّ.

أما أولئك الذين يشكّكون بأن مفردات فروع العلمي متفرقة ومشتتة، ولا يصدّقون أن الآراء والنظريات والمقاصد الدينية، لاتصل بينها لتجعل منها سلسلة معارف واحدة، ومنظومات معرفية مرتبط بعضها بالبعض الآخر، وليس لديهم تسويغ معرفي موحد؛ فلا بأس من أن يمارسوا قليلاً من الحرص والولع «بالتفلسف»، والإيغال في الأبحاث الذهنية المجرّدة، المنبتّة كلياً عن واقع حياتهم، وعن المجتمع المحيط بهم، إلى أن تتوضّح أمامهم بصورة تلقائية أبعاد الفاجعة المخيّمة حولهم أو قريباً منهم[1].

دعوى هذه المقالة هي التالية:

إن أساس هذه الفواجع والإشكلات جميعها، كامن في الابتعاد عن القرآن الكريم في المسار المعرفي وفي مسار الإنتاج العلمي ـ وليس

(1) الإحصاءات المرعبة حول جرائم الأطفال، والانحرافات الاجتماعية المتفشّية بين الطبقات المختلفة، وبخاصة الشبان غير المتدينين، والإدمان على المخدرات، وغيرها من الموبقات، ومن ناحية أخرى، التشتت الفكري، والتردي الكبير، والتشوش والاضطراب بالنسبة إلى الفكر الديني في مجتمعات المسلمين، إلى جانب تدهور أوضاع المسلمين ومصائرهم في أيدي الحكام الفاسدين، وتضييع حقوق الضعفاء، والانهيار الاقتصادي والثقافي والسياسي في البلدان الإسلامية، وتعريض وجود الأمة الإسلامية للخطر، وغير ذلك، وهذا كافٍ لإدراك جزء من الآلام الكبرى التي تعانيها الأمة، ومن الإنصاف عدم تبرئة النظريات والبرامج والمناهج المعتمدة في المؤسسات الدينية، وتحييدها، والانشغال بمباحث لاطائل من ورائها.

في السلوك الفردي، الذي ليس هو أساساً موضوع هذه المقالة ـ وتدعو إلى العودة إلى القرآن الكريم على أنه الحلقة الرئيسية في سلسلة المصادر المعرفية، وأنه معيار وميزان «صواب» الآراء والأفكار وعدم صوابها، والمصدر الرئيسي للقواعد الثابتة والشاملة لجميع العلوم الدينية، وجميع تحركات الإنسان وتوجهاته، نحو السعادة والهداية، والحبل الذي لولاه لانفرطت حبّات العقد، وتبعثرت الفروع العلمية والمعارف حائرة دون هدف كلٌّ باتجاه قبلته الخاصة.

يجب أن نذكّر بأمر آخر أيضاً، وهو أن هذه المقالة، ليست بصدد عرض «قوانين أبيستيمولوجية» قرآنية، يجب أن توضع موضع التنفيذ في مسار إنتاج المعرفة الدينية. إن كل ما أرجوه هو أن تنجح هذه المقالة القصيرة نسبياً، في توضيح وتحليل الموجبات العامة لتأثير المعرفة الحقيقية للدين، والضرورات المعرفية الدينية في عملية التفاعل مع القرآن الكريم.

ربما كان نصب أعيننا، قبل أن يكون موضوع المقالة، «القواعد العامة للعلم الديني في القرآن»، الأخذ في الحسبان الجانب الفلسفي لهذا التناقض في كيفية تعاطي مصادر الاستنباط مع مرجعية القرآن الكريم ومحوريته، وغلبة البعد الباثولوجي المعرفي، وأحياناً علم الاجتماع الناجم عن الهجر الابيستيمولوجي للقرآن.

إن المعارف الموجودة قاصرة عن تحقيق المقاصد السامية القرآنية والربّانيّة، وحين نتوصل إلى إقناع المتخصصين في هذه الفروع، بأن يبدأوا بدراسة تراكماتهم المعرفية وطرائقهم العلمية في البناء الموضوعي والواقعي، ونسج القواعد الاجتماعية المستقيمة والمنحرفة، فيقولون مثلاً، ما هو سهم فقههم وأصولهم في إنتاج العلم الديني، الذي يستطيع أن يجيب عن أسئلة المجتمع الشاملة،

«لأدينة» و «لأسلمة»[1] الاقتصاد والثقافة والتربية والسياسة والإدارة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع والتاريخ والحياة بأكملها! فإذا قال أحدهم هذه ليست مهمتنا، ولا شأن لنا بالاقتصاد والمجتمع والثقافة والتربية والعائلة والإدارة والقيادة وغيرها، ولا نشعر أن من واجبنا تقريب علومنا من هذه الحقول، فعلومنا يجب أن تكون دينية، وليس من الضروري أن تكون واقعية، والعمل الموضوعي والواقعي يجب أن يقوم به علماء القوانين الوضعية . . . ما من عمل يمكن أن يُنجز في المدى المنظور، لكن يمكن أن نهمس في آذانهم، أن ما يفعلونه هو خطوة باتجاه العلمانية!.

ما من أحد من عباد الله يتوقع من فقيه أو عالم أصولي أن «يؤسلم» هندسة الكهرباء، والصناعات، لكنّ جميع المسلمين المعاصرين يطالبونهم بأن لايسمحوا بكل هذا الانفصال بين «العلم الديني» بجميع فروعه وأغصانه، وبين وظيفته الواقعية ـ مع الأخذ في الحسبان الأفهام المختلفة للدين وللحياة ـ[2]!

---

(1) **نحو منهجية معرفية قرآنية**: طه جابر العلواني، ص 357 ـ 398. لقد راج ـ مع الأسف الشديد ـ في المجتمع إدراك سطحي وصوري وشكلي «للأسلمة»، ومن المؤكد أن الأساليب الخاطئة وغير الناضجة، وغير العميقة، والتي تُعتمد أحياناً في آليات الأسلمة والشعارات المماثلة لها، تعزّز هذا الفهم السطحي، وتحرّف كذلك وتشوّه المجالات المناسبة لتحققها؛ فأسلمة الجامعة التي طبّقت بشكل محزن وضعيف، إلى حد لايمكن الدفاع عنه، دليل على ضحالة الفهم والعجز في التطبيق. كذلك فإن نشوء التيارات المتطرفة العديدة، يترافق مع هذا الفهم الخاطئ والمتزمت وغير الواقعي لأسلمة المعرفة هذه. ما يثير الشجن، هو عدم الاهتمام بالموجبات والمقتضيات الحساسة والمعقّدة للدخول في مقولة أسلمة المعرفة، الأمر الحساس والمضني، هو حتى وإن كان بالإمكان الإجابة عن كل منهج علمي بجواب نسبي، إلا أن الجواب الشافي للمنهج القانوني والإدارة السياسية لم يقدم حتى الآن. .

(2) **التجديد في الفكر الإسلامي**، محمد مهدي شمس الدين، ص65؛ **إصلاح الفكر الإسلامي**، طه جابر العلواني ص 118و119.

لاشك في وجود أزمة مستفحلة في ساحة إنتاج العلم الديني، وظهر فيها انهيار وتباعد عميقين وخطيرين، لذا لابد من البحث عن طريق للحل وللمعالجة. إذا ورد في تلافيف هذه المقالة كلام مفصل نسبياً على «علم أصول الفقه»، وإذا ذكر أحياناً بنظرة ناقدة[1]

---

(1) فضلاً عن خصوبة علم أصول الفقه ومرونته الداخلية، ولنمو حركة النقد في داخله، ولاتساع مجال النقد في منطق هذا العلم نفسه، الذي مهّده أحل الرأي وكبار محقّقي الأصول، مع الأخذ في الحسبان دور أصول الفقه المحوري الذي لايمكن إنكاره في إنتاج العلم الديني (الشريعة) في القرون الماضية، وكذلك لكونه مصدر العديد من المعضلات والمشاكل التي أصابت من العلم الديني مقتلاً، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة ثورة نقدية وبحثية واسعة حول هذا العلم، يمكن أن نذكر منها في مايلي الجهود العلمية نسبياً في البحوث الحرة التي دارت حوله، وفي الآراء النقدية لأصول الفقه:

أ - جميع الباحثين المقاصديين تقريباً، أو من الأفضل القول: جميع فلاسفة «البحوث المقاصدية» الدينية والشرعية مثل: الشاطبي في **الموافقات**، وعلال الفاسي في **مقاصد الشريعة ومكارمها**، ابن رشد في **فصل المقال**، ابن عاشور في كتابه القيّم والمهم جداً **مقاصد الشريعة الإسلامية** وفي تفسيره المهم **التحرير والتنوير**، والمرحوم الشهيد آية الله محمد باقر الصدر في **الأسس المنطقية للاستقراء**، وغيرها، تعدّ مصادر جيدة وأرضية ملائمة للدراسة النقدية والباثولوجية لعلم أصول الفقه المصطلح عليه.

ب - الشرّاح والمفسرون وأنصار المذاهب المقاصدية مثل: المرحوم محمد درّاز في حواشيه المفصّلة على «موافقات» الشاطبي؛ المحققون والعلماء المنسوبون إلى التيار المسمى «أسلمة المعرفة»، وبخاصة كتّاب «منظمة الفكر الإسلامي العالمية»، التي مقرّها الأصلي في الولايات المتحدة الأميركية، وهذا مافتح أمامهم آفاقاً واسعة من «الموضوعية»، والدكتور أحمد الريسوني في **نظرية المقاصد**، وعبد الرحمن الكيلاني في **قواعد المقاصد** (من وجهة نظر الشاطبي) وغيرهم.

ج - نذكر المرحوم الشهيد الصدر في كتاباته المتعددة، والدكتور حسن الترابي السوداني في **قضايا التجديد نحو منهج أصولي**، وإدريس الحمادي في **المنهج الأصولي في فقه الخطاب**، ومحمد عابد الجابري في أكثر من مكان من كتابيه **بنية العقل العربي** و **تكوين الفكر العربي**؛ محمد أركون ونصر حامد أو زيد في آثارهما المختلفة؛ صبحي المحمصاني في **فلسفة التشريع الإسلامي**؛ حسن محمد جابر في **الاجتهاد المعاصر**، طه عبد الرحمن في **تجديد منهج تقويم التراث**، وطه جابر العلواني=

وباثولوجية، فذلك لأن الجزء الأعظم من القصور في مسارات إنتاج العلم الديني كماً وكيفاً، حتى اليوم، عائد إلى أسسه الباثولوجية، واضطرابه، وعدم الاعتماد على القرآن مصدراً لإنتاج العلمي الديني في مباحثه، حتى الآن، يذكر البعض خطأً علم الأصول أنه علم «فهم الدين»، في حين أن ما يتبين من اسمه ومفاده، أنه هو القيم على أصول «الفقه»، وليس كل علم الفقه وإنما فقط الأبواب الفقهية العشرة

= في كتاباته المتعددة، من بينها : **مقاصد الشريعة، وإسلامية المعرفة**؛ عبد المجيد الصغير في **الفكر الأصولي**؛ يوسف حامد العالم في **المقاصد العامة للشريعة الإسلامية**؛ محمد عبد الله درّاز في **الدين**؛ علي جمعة محمد في **قضية تجديد أصول الفقه الإسلامي** عبد الحميد أبو سليمان في **أزمة العقل المسلم**؛ محمد الغزالي في كتاباته المتعددة، ومن بينها: **كيف تتعامل مع القرآن** ؛ وشخصيات أخرى عديدة ممن لديهم نظرات نقدية في علم أصول الفقه، ودوره في إنتاج الفكر والفهم الدينيّين.

د ـ الأعداد الخاصة القيّمة من النشرات الوازنة العربية وغير العربية مفيدة جداً في هذا السياق: **المسلم المعاصر**، **إسلامية المعرفة**، **قضايا إسلامية**، وبعدها **قضايا إسلامية معاصرة**، **الحياة الطيبة**، **المنهاج**، **التسامح**، **تجديد الفكر الديني**، **الفكر الجديد**، **الفكر العربي**، **المنطلق**، **نقد ونظر**، وقد تطرقت هذه النشرات جزئياً إلى فضاء النقد والتحقيق المتخصص والعلمي في علم الأصول؛ وكذلك هناك كتب ومقالات قيّمة جداً، أصدرها الأصوليون الحوزويون في العالم الإسلامي، من الذين يُعدّون الحلقة الأخيرة من سلسلة المحققين في علم الأصول، ومعظمها تحقيقات متخصصة في مباحث علم الأصول، مفيدة لدراسة هذا العلم: المرحوم آية الله الشهيد الصدر في مقدمات كتابه **دروس في علم الأصول** (مقدمة الحلقة الأولى)، المرحوم آية الله محمد تقي الحكيم في **الأصول العامة للفقه المقارن**، المرحوم آية الله محمد جواد مغنية في أصول الفقه في ثوبه الجديد، بدر المتولي عبد الباسط في **أصول الفقه على مذهب أهل السنة والأمامية**، محمد أبو زهر في **أصول الفقه**، مجد كمال الدين إمام في **أصول الفقه الإسلامي**، ونظرية الفقه الإسلامي ، وعدد كبير آخر من علماء عصرنا، بذلوا جهوداً مضنية في تجديد محتوى أجزاء من مباحث علم الأصول، على أساس نقد الهيكلية العامة السابقة لهذا العلم؛ لكن معظم الجهود المعاصرة يغلب عليها ـ للأسف الشديد ـ طابع المعالجة الصّورية والشكلية، وتكرار ما كتبه الآخرون وما قالوه.

المعروفة، وضمن حدود «صحتها» الظاهرية، أما بقية الأصول العلمية للمباحث الدينية المرتبطة بهذه الأبواب الفقهية العشرة، فمحشورة في إطار وظيفة العلوم الدينية الأخرى[1].

لإزالة العوائق والمطبّات من طريق إنتاج العلم الديني الناجمة عن فقدان حاكمية القواعد المرجعية للقرآن الكريم، والسنّة القطعية السند والدلالة على مسار إنتاج العلم الديني، قدّم البعض على منوال حركة الشاطبي في «الموافقات»[2]، اقتراح تأسيس علم مقاصد الشريعة، وتأهيل أصول الفقه، ومناهج العلوم الأخرى على حاشيته.

بصرف النظر عن الأواليات والأساليب العملية للتعاطي المنهجي مع المباحث القرآنية السامية والمسيطرة على المصادر الدينية الأخرى، وبخاصة الأحاديث غير المتواترة (التي بلغ ربما حجم المطالب الأصولية الهادفة إلى فك الارتباط معها نحو 90 في المئة) . . . هنا، مهمة هذه المقالة تركيز الاهتمام على الأضرار الكبرى والآفات الناجمة عن انفصال العلم الديني عن مرجعية القرآن، وهذا الغياب وهذا التردي والقصور في

---

(1) **نحو منهجية معرفية قرآنية** من ص 340 إلى ص350 (نقد أصول الفقه ودراستها)؛ **المعالم الجديدة**، محمد باقر الصدر، ص 53، وقد صرّح الشهيد الصدر هنا أن علم الأصول نشأ في أحضان علم الفقه، وداخل حدوده، ولو كانت حدود الفقه أوسع، لاتسعت أصوله حتماً؛ انظر أيضاً، **نحو منهجية معرفية قرآنية** ص339، لمزيد من الدراسة الشاملة لسعة هذا العلم وحضوره، وبخاصة في الجوانب المتعلقة بالظواهر والسنن الاجتماعية.

(2) لمزيد من التعرف إلى الشاطبي في **الموافقات** من زاوية مقاصدية، انظر كتاب **من أعلام الفكر المقاصدي** للدكتور أحمد ريسوني، من سلسلة **قضايا إسلامية معاصرة**، دار الهادي، لبنان؛ وكذلك الحواشي القيّمة والشديدة الأهمية للمرحوم الدكتور محمد درّاز على هذا الكتاب، والتحليل التاريخي اللافت لمحمد عابد الجابري في كتابه **بنية العقل العربي**، الفصل المتعلق بأفكار الشاطبي، هذان الكتابان مرجعان علميان يتيحان التعرف إلى أهمية الفكر المقاصدي لدى الشاطبي.

إنتاج العلم الديني والمعارف التابعة له، وعجزها عن الإجابة عن متطلبات الحياة المعاصرة، والتأكيد كذلك على ضرورة تنصيب القرآن الكريم، في المقام الأرفع «للمرجعية المعرفية» ، وحاكميته على جميع المصادر.

إنّ الانهيار العظيم الذي أصيبت به المجتمعات الإسلامية من جميع النواحي، دفع عدداً من المفكرين الإسلاميين المجددين والمتنورين الدينيين في العقود الأخيرة، إلى المناداة بالعودة[1] إلى القرآن، على أنها الأسلوب الأكثر نجاعة، والطريق الأقل وعورةً، لإخراج الأمة الغارقة في الأزمات والإشكالات والمصاعب الحياتية والتربوية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وغيرها، من هذا المأزق، وخطوة لتخليص المسلمين ولو جزئياً من براثن التخلّف، ومن الإفلاس والفشل الذين منيت بهما أطروحاتهم الإدارية والمعرفية والتربوية.

إن مظاهر هذه الجهود وتجلياتها، المتمثلة بحركة العودة إلى القرآن، على الرغم في أنها لم تحظَ دائماً بالعمق اللازم لتحقيق الرغبات والتوقعات، إلا أنها في لحظات مختلفة، غطّت مساحة واسعة نسبياً، وانبثقت عنها تيارات فكرية ورؤى بنيوية. المشرق[2] والمغرب[3]

---

(1) بيام جاووانه، **الرسالة الخالدة**، لمحمد رضا الحكيمي، ص 150 وص 167 وغيرهما.

(2) الحركات الإسلامية الفكرية والاجتماعية وحتى السياسية في مصر، بقيادة جمال الدين الأسد آبادي، وسلسلة المشاهير من تلامذته ومريديه، الذين رفعوا شعار «العودة إلى القرآن الكريم» من بين شعاراتهم الأخرى، على الرغم من تعدّد اتجاهاتهم وتناقضها أحياناً، لذلك يعدّ التفسير الديني المبني على الفهم الاجتماعي، الحلقة الأساسية في دروس هؤلاء النهضويّين. وفي العقود الأخيرة، قاد مفكرون عراقيون، كآية الله الشهيد محمد باقر الصدر، وبعده العلماء العراقيو الأصل في المعهد العالي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة، الطروحات القرآنية الكبرى.

(3) انظر آثار علماء الزيتونة في تونس، وبخاصة محمد الطاهر بن عاشور، وبشير الإبراهيمي، وعلال الفاسي من مراكش، وعبد الحميد بن باديس من الجزائر،=

العربيين والبلدان الإسلامية في الشرق الأوسط وشبه القارة[1]، كانت الساحة التي ظهرت فيها الأطياف المتنوعة لهذه النهضة الإسلامية تحت راية العودة إلى القرآن، والأصول الإسلامية، وكان شعار العودة إلى القرآن، هو المحور لدى تيارات معيّنة في هذه الحركات.

لا يتسع المجال هنا لدراسة هذه النهضة السياسية ـ الاجتماعية الدينية، وحدودها ليست من النوع المعرفي ـ الاجتهادي المحض، لتحشر في هذا البحث.

أقول ذلك لأذكر بالخير هذه الحركة المباركة، كنقطة من عقار يجدد شباب التحقيقات القرآنية في ساحة التفسير[2] والساحات المماثلة، وللإشارة كذلك إلى موضوع يثير الأسى والتأمل، وهو أنَّ حركة أو نهضة العودة هذه، ـ لعوامل وأسباب متعددة الفروع والأغصان والأوراق، لا يمكننا في هذه الفرصة القليلة أن نشير إليها ـ فضلاً عن أنها لم تؤتِ ثماراً معرفية ومنهجية في ساحات الاجتهاد والفهم الدينيّين

= فقد سعى هؤلاء العلماء الكبار، وعشرات المفسرين الآخرين، بفكرهم الجديد المبني على التطبيق الموضوعي للقواعد العامة للشريعة في مجتمعاتهم، أن يقيموا عمارة حركاتهم النهضوية على محورية القرآن؛ التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، المقدمة.

(1) الحركات الفكرية الإسلامية في إيران وشبه القارة الهندية، بمحورية علماء كالإمام الخميني وآية الله الطالقاني (المتأثر بشدة، بمذهب العودة إلى القرآن في مصر، وبالكواكبي)، وآية الله النائيني، والعلامة الطباطبائي، والشهيد المطهري، والتيار الفكري القرآني (التفكيك)، الدكتور شريعتي والمهندس بازركان وغيرهما، وإقبال اللاهوري، وأبو الأعلى المودودي، وفضل الرحمٰن وآخرون كثر، كانوا في معظمهم يطالبون بالعودة إلى القرآن الكريم، وإعادة قراءته. . .

(2) المرحوم العلامة الطباطبائي، يجب أن يُعدَّ فارس العودة إلى القرآن في ميدان الإنتاج المعرفي في حوزة قم العلمية، والمؤكد أن أفكاره وحوافزه القوية لم تلقَ من التركيبة الرئيسية للحوزة الاستجابة المناسبة.

وتالياً هيكلية «الحكم الديني» المُحكمة، ولم تتحول إلى مصدر للتحول الخلّاق في حقول مناهج الفهم والتفسير للنصوص الدينية، ومعرفة علاقة الأحكام الشرعية بالواقع الاجتماعي الموضوعي، فإن قسماً من هذه الحركات أصبح مباشرة أو غير مباشرة حجر الأساس للتيارات[1] التي تحولت تدريجاً حقلاً خصباً «للأفكار الصدامية» والتكفيرية وتسوية الحسابات داخل الدين.

من المحتمل أن تكون جذور هذا المسار الخاطئ أيضاً ـ بحسب اعتقادنا ـ كامنة في عدم عثور هذه التيارات نصف المعرفية والفكرية على الطريق الموصل إلى بناء «منهجية الفهم الديني»، وهندسة أصول الفقه والشريعة[2].

كانت هنالك أيضاً تيارات معرفية بالكامل، ممنهجة، وذات آراء

(1) مما يؤسف له أن البعض كقاسم أمين في كتابه **العودة إلى القرآن**، اقترن لديهم شعار العودة إلى القرآن بالرفض الكامل لأصل السنة والحديث، يُعدّ هؤلاء المظاهر الجديدة لـ«حسبُنا كتاب الله»، كتاب الله الذي أشار وأكد مرّات ومرات في العديد من آياته على دور النبي والأولياء والعلماء في توضيح مفاهيم القرآن ومقاصده وتفسيرها، وقد صرّح قاسم أمين مراراً في كتابه بضرورة العودة إلى القرآن ، وإلغاء الحديث مصدراً من مصادر التشريع، انظر: **العودة إلى القرآن** لقاسم أمين، تقديم د. حسن حنفي، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 1997، وللإنصاف من الواجب أن نذكر بأن، قاسم أمين في كتابه الآخر **النظرية الاجتماعية الإسلامية الحديثة**، الموجود اليوم باللغة الماليزية، انتقد الحديث ولكنه عدّه مصدراً من مصادر التشريع بشروط.

(2) نحو منهجية معرفية قرآنية. ص480 إلى ص 483، كذلك يقول مؤلف **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**: «إن الحركات التحديثية والتجديدية، التي لا تعتمد على أسس المرجعية القرآنية، كثيرة الآفات... ص51 و ص92؛ **الحركات الدينية ... الإشكاليات المعرفية**، أبو القاسم الحاج حمد، طرابلس، 1992، من المؤسف أن يتضح لنا من خلال النظر في الصفحات 38 ـ 40 من **جدلية الغيب**، أن الطروحات القرآنية لعلماء كبار كالحاج حمد نفسه، لبعدها عن إرث أهل البيت القرآني، مثقلة بالإشكالات والنواقص.

شرعية اجتهادية[1]، كانت تملك الإرادة والرغبة في التغيير الجذري للآراء والنظريات المرجعية في التفاعل مع القرآن الكريم، لكنها لأسباب ربما تعود أحياناً إلى القصور في التعاطي مع واقع المؤسسات الدينية المتجذرة، هنا وهناك، لم يكن تأثيرها قوياً في البنية الأصلية لحوزات العلوم الدينية، لقد وجدت هذه المذاهب الفكرية أحياناً أنصاراً وأعواناً لها في الجبهة المعادية للفلسفة (التي تأسست أصلاً اقتناعاً بضرورة جعل المعرفة الدينية قرآنية المصدر)، لكنها لم تغضّ الطرف عن التأثير العميق في الأجواء البعيدة من المؤسسات القرآنية المرجعية، والمرجعيات المعرفية الدينية.

مع ذلك، ـ لله الحمد والشكر ـ أن بعض هذه التضحيات[2] التي بذلها علماء القرآن، أوصلت الأمور إلى حد أن العلوم القرآنية وتفسير كتاب الله، أدخلت في النهاية على الأقل كنص رديف أو بقول طلبة الحوزة «درس جانبي».

على الرغم من أن مكانة هذه الدروس ودورها الحالي لم يبلغا بعد القدر الذي يؤهلها لترك أثر عميق[3] في شكل الشخصية العلمية لدى

---

(1) يتبين بوضوح من خلال نظرة نقدية إلى دعوات التفكيكيين الواسعة النطاق، أن رؤوس رماحهم مصوّبة نحو النظريات الفلسفية المنحرفة (بحسب تعبيرهم)، فهم لايرون أن الآفة المركزية التي تهدّد الفكر الديني، وفشل هذا الفكر في تأهيل المجتمع على أسس العدل والتكافل الإنسانيين، يكمن في الاتجاهات الفقهية غير المبنيّة على أسس القرآن واستراتيجياته المعرفية وعلى السنّة المتواترة، وإنما في الأفكار الفلسفيّة والمعارف الدخيلة، وأياً كان السبب، فإن جزءاً ضئيلاً من مقولة التفكيكيين الفكرية، مخصص لعدم وجود سلطة معرفية بنيوية واستراتيجية للقرآن، ومن هنا لم توجه إليه السهام والرصاصات من جبهة الفقهاء والأصوليين.

(2) قصة المرحوم آية الله الطباطبائي العجيبة في إحياء المباحث القرآنية والحكمية بين أهل الحوزة، ومقاومة المعارضين له وأقوالهم، دليل تاريخي على ضحالة دور القرآن في المراحل السابقة لعصر العلاّمة، وعلى غلبة العلوم الأخرى في فضاء الحوزة.

(3) إن التفسير وبخاصة إذا كان مبنياً على التفاسير التقليدية، ولم يصل إلى عمق الفلسفة=

أهل الحوزة، وفي تفكيرهم، فتتمحور آراؤهم ونظراتهم العامة إلى الدين والدنيا حول مرجعية القرآن، لكنها خطوة مهمة ومؤثرة للاقتراب من اليوم الموعود والهدف المنشود.

= القرآنية، وإلى دور القرآن الكريم المعرفي في صوغ الفكر الديني بعامة، حتى وإن كان لصاحبه أجرٌ وثواب، إلا أن هذا القدر الضئيل من الاهتمام بالقرآن، لن يفضي إلى أي تحول عميق في النظرة المسيطرة على منهجية المعرفة في الحوزة.

الفصل الأول

القرآن الكريم هو القانون الأساسي لعملية إنتاج المعرفة الدينية

إن استخدام مصطلح «القانون الأساسي»، مقابل القوانين الأخرى المبنيّة عليه، مصطلح ملائم لتوضيح العلاقة بين دور القرآن الكريم في العلم وعلم المعرفة الديني ودور المصادر الأخرى التي تساهم في إنتاج المعرفة الدينية.

إن أهم سمات «القانون الأساسي» مقابلةً بالقوانين العادية يمكن إجمالها بما يلي: «الكلية»، «التقعيد»، «التنظير»، «الرؤية الخلاقة»، «الشمولية الجامعة»، «السيادة والهيمنة على قوانين الدرجة الثانية»، كما أنه في الوقت نفسه مصدر ومنبع وضع تلك القوانين وتشريعها»[1] وهي المعاني نفسها التي وردت في القرآن الكريم عنه: «القول الفصل»[2]، و«الإمامة»[3]، و «القيادة»، و«المرجعية»[4].

---

(1) تسنيم، ج1، ص141؛ **علوم القرآن**، محمد باقر الحكيم، ص10، هذا الفصل بقلم المرحوم الشهيد الصدر، ملاحظات الشهيد مطهري، ج1، ص461؛ **الواقع والمثال**، جمال الدين عطية، ص 167.

(2) إشارة إلى الآية 14 من سورة الطارق.

(3) عليكم بالقرآن فاتخذوه إماماً وقائداً، كنز العمال، الحديث 2861.

(4) **مجلة الحياة الطيبة**، العددان 8و13، مقدمة رئيس التحرير؛ م.ن. ص40، (المرجعية الشاملة للقرآن الكريم).

كذلك فإن القرآن مصدراً معرفيّاً له بالضبط هذه المنزلة عينها، فخصوصيّات المعرفة القرآنية مقابلةً بالمعارف الأخرى، أرفع من عناوين التقديس والتلاوة والتعبد الظاهري والتبرّك. هي هذا كلّه، والأهم هو دور القرآن في صوغ الحكم الشرعي، وفي فهم حقيقة الدين الثابتة والدائمة وتوضيحها.

إن الفرضيّة العظيمة والخطيرة، التي يجب أن تُبذل جهود بحثية عظيمة لإثباتها وتحقيقها، هي أن القرآن الكريم هو الميزان وهو المعيار في تقويم جميع المعارف، وفوق «حجيته» هو مقياس تقويم الحجج والمعارف المكتوبة أو الذهنية أو الشخصية، إن إثبات حجية «الظواهر القرآنية» إلى جانب حجيّة الخبر الواحد، بمعنى واحد «للحجيّة»، لا يحل المشكلة ولا يزيل العوائق، فما يؤدي إلى التوازن ورفع الخلل في منهجية إنتاج المعارف الدينية، واستنباط العلوم الشرعية، هو إعادة القرآن إلى رتبة الهيمنة والمرجعية قياساً بمصادر إنتاج المعرفة الدينية الأخرى.

وعلى فرض الاعتقاد الجازم، الذي لا مجال للطعن فيه، بحجيّة الخبر الواحد[1]، بشروطه الخاصة، فلا يجب أن يوضع اعتبار هذا الخبر الواحد وقيمته في المنزلة نفسها التي توضع فيها قيمة القرآن الكريم واعتباره، أو أن يصل الأمر ـ لاسمح الله ـ إلى حد الاعتقاد بأن ظاهر

(1) تسنيم، ج1، ص 133، 139، 165، 166، 167، يؤكد صاحب هذا التفسير في أكثر من مكان من تفسيره القيّم، مقتدياً بأستاذه ، على عدم توقف فهم مراد الآيات على القرآن، والجانب الاستقلالي في بيان الظواهر القرآنية ودلالاتها، ويصرّح بأن القرآن بأكمله يجب أن يكون ميزان التقويم دون العودة إلى السنّة، وأن فهم أي آية من الآيات لا يتوقف على فهم السنة؛ تسنيم، ج1، ص 138، وهو في الصفحة 88 في هذا الأثر نفسه يستبعد توقف حجية الظواهر القرآنية على الروايات، كما يعدّ في الصفحة 158، حجيّة الخبر الواحد محصورة ضمن حدود المسائل والقضايا التعبدية والعملية.

القرآن، بقدر ظاهر أخبار الآحاد، لا قيمة له ولا حجية[1].

بنظري وقد ذكرت ذلك في مكان آخر من هذه المقالة، إن سيادة القرآن على الأفكار والمعارف الدينية ـ بالمطلق ـ هي المسبّب لإنتاج الفكر الديني، والمفعّلة لمسار المعرفة الدينية وهي التي توقف عجلتها أحياناً[2]، وتكون الباعث على تصحيحها وتأصيلها[3].

إن التضخم المعرفي غير الموّجه بمعارف القرآن العظيمة لن يحقق مقاصد القرآن وأهدافه[4] فهذا التضخم والتراكم في المعارف ربما عُدّ

(1) أشار العلامة الطباطبائي في ذيل تفسير الآيات 15 ـ 19 من سورة المائدة تحت عنوان بحث تاريخي، إلى هذه الحقيقة المرة بقوله «لقد أفرط في الأمر إلى حد أن البعض قالوا بعدم حجيّة ظواهر الكتاب (القرآن) وحجية بعض الكتب كمصباح الشريعة وفقه الرضا وجامع الأخبار! وبلغ الإفراط إلى حيث ذكر بعضهم أن الحديث يفسر القرآن، مع مخالفته لصريح دلالته، وهذا يوازن ما ذكر بعض الجمهور (من أهل السنة) أن الخبر الواحد ينسخ معاني القرآن. . . . وهذه الطريقة المسلوكة في الحديث أحد العوامل التي عملت في انقطاع رابطة العلوم الإسلامية، وهي العلوم الدينية والأدبية عن القرآن، مع أن الجميع كالفروع والثمرات من هذه الشجرة الطيبة . . . وذلك أنك إذا تبصرت في أمر هذه العلوم وجدت أنها نُظمت تنظيماً لا حاجة له إلى القرآن أصلاً، وحتى أنه يمكن لمتعلم أن يتعلمها جميعاً: الصرف والنحو والبيان واللغة والحديث والرجال والدراية والفقه والأصول، فيأتي آخرها، ثم يضطلع بها، ثم يجتهد ويتمهّر فيها، وهو لم يقرأ القرآن ولم يمسّ مصحفاً قط». . . **الميزان في تفسير القرآن**، ج5، ص 276.

(2) إذا أخذ في الحسبان تطابق نصوص الآيات القرآنية ومرونتها التاريخية، من خلال حركة الثوابت في عمق المتغيرات، لن تكون المحطة الأخيرة من مسار إنتاج الفكر والاجتهاد الدينيين، انفصال النظري عن الواقعي، ولا ركود في إنتاج المعارف الدينية وتوقفها.

(3) يصرح صاحب **الميزان في تفسير القرآن**، في ج3 ص 83، في أثناء توضيح كلام الإمام علي(ع)، في موضوع القرآن الكريم، بما يلي: **والرواية كما ترى تنص على أن كل نظر ديني يجب أن ينبع من القرآن، والإمام هنا بصدد تبيين معنى الآية الكريمة تبياناً لكل شيء»**.

(4) على الرغم من أن الشاطبي يُعد الأب لعلم المقاصد، لكن حين يجري الحديث عن المقاصد والأهداف القرآنية فإنّ المقصود هو المبدأ المهم المتعلق بدور علم المعرفة والمنهجيات الفلسفية والحكمية والتشريعية للدين، في مسار تكوين العلم الديني،=

ناجماً عن تحقق سطحي لإنتاج الفكر والعلم الدينيين، لكن مقرراته إن لم تكن مسوّغة ومقبولة في بنية العلم الدين القرآني، من الواجب الشك في صحة وأصالة وصفها بـ «الإسلامية» أو «الدينية»[1].

في التشبيه الابتدائي يمكن إثبات مشروعية القوانين العادية وصحتها فقط حين تكون متوافقة ومنسجمة مع بنود القانون الأساسي، ولاستعادة هذه المكانة الأساسية في الحركة الابيستيمولوجية الدينية، يجب أن يوجه هذا العمل دون وجل باتجاه «علم الأصول»[2] وإن توّقيت طرح النظريات «الخارج أصولية» لا يكون ملائماً إلا حين يُفقد الأمل نهائياً من إمكانية تأهيل الأصول وتجديدها لتقديم أجوبة متكاملة.

إن معظم الجهود العملية للتجديد والتحديث في عمل أصول الفقه، وغيرها من آليات الفهم الديني والتعامل مع مصادر استنباط الحكم الشرعي ومبادئها الإبيستيمولوجية، قد تجلّت في إثر المقتضيات والموجبات المعرفية في الطروحات التالية:

= وليس أكثر من ذلك، لأن النظريات المقاصدية من عهد ابن رشد، وحتى صاحب **الموافقات** وعلماء المقاصد المعاصرين، قد طرأ عليها الكثير من التحول والتطور، فنظرة الشاطبي تختلف اختلافاً شديداً عن سعة أفق الفكر المقاصدي لدى ابن عاشور، راجع كذلك التحليل القيم لفكر الشهيد الصدر في أبحاثه المقاصدية وفي كتاب **الإمام محمد باقر الصدر** لصائب عبد الحميد.

(1) **قضايا التجديد** لحسن الترابي، ص 31، المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر، ص 39 في **نحو منهجية معرفية قرآنية** ص 352.

(2) **الواقع والمثال**، لجمال الدين عطية، ص 158، **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص 340 ـ 350، وبمزيد من التفصيل في الصفحات من 399 ـ 460، إذا أخذت في الحسبان التحولات العميقة في الميادين المعرفية في المقدمات والمباني والأصول المنطقية والفلسفية والكلامية، والألسنية والقرآنية وغيرها، في إطار الدراسات والبحوث الدينية، فإن علم الأصول المطلوب من وجهة نظر صاحب الكتاب يجب أن تكون حدوده مختلفة جداً عما هي عليه اليوم.

- أسلمة المعرفة[1].
- إرساء النظريات المقاصدية وتأسيس روح الشريعة[2].
- مبادئ فهم سنن القرآن الكريم وقواعده الطبيعية[3].
- ظاهرة مجلة المسلم المعاصر[4].

---

(1) من أكبر الطروحات الفكرية الشاملة والجدية لأدينة المعرفة، من الممكن للتعرف إلى مئات الكتابات المتخصصة والمقالات العلمية، والمؤتمرات المتخصصة في هذا الحقل، والتي شارك فيها أصحاب هذا الطرح من نخبة مشاهير العالم الإسلامي، مراجعة الآثار التالية:

أ - **مجلة إسلامية المعرفة**، ط. ونشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أميركا.

ب - **مجلة المسلم المعاصر**، ط. ونشر، القاهرة، بإدارة جمال الدين عطيّة.

ج - **إسلامية المعرفة** ط. مكررة، د. طه جابر العلواني.

د - **إصلاح الفكر الإسلامي**. ط. مكررة، د. طه جابر العلواني.

هـ - عشرات الرسائل والأطاريح المتخصصة في أسلمة المعرفة، من منشورات المعهد آنف الذكر.

و - **سلسلة الميتودولوجية الإسلامية**، عشرات الجلدات في الفروع والحقول الدينية المتعددة.

(2) بدأ التيار العلمي **الفكر المقاصدي** قبل الشاطبي بوقت بعيد، لكنه دوّن ونظّم في عصره، ووصل إلى درجة من الإحكام والإتقان، بحيث أصبح إلى حد ما مثبت تاريخياً، لكن هذا الفرع من فروع المعرفة الدينية وصل في القرن الأخير (المقصود القرن العشرون)، على أيدي مجددين كبار كابن عاشور التونسي ، وبشير الإبراهيمي وعلال الفاسي المغربيَّيْن، والشهيد الصدر العراقي، وآخرين من البلدان العربية والإسلامية، إلى أعلى درجات التطور والازدهار، وسيتم التعريف في أماكن أخرى من هذه المقالة بمصادر دراسة هذا التيار.

(3) على الرغم من أن العلماء المقاصدين الكبار، كالمرحوم عبد الحميد بن باديس في تفسيره المختصر، ومحمد عبده وتلامذة السيد جمال الدين الأسد آبادي، قد تكلموا بصراحة على السنن والقوانين الطبيعية والحتمية المسيطرة على الظواهر، إلا أن أحداً منهم لم يتطرق إلى توضيحها توضيحاً مكثفاً وعلمياً، كما فعل المرحوم الشهيد محمد باقر الصدر.

(4) **مجلة المسلم المعاصر** التي بدأت تُنشر في مصر منذ عام 1974، والتي صدر منها حتى اليوم 120 عدداً، قادت بشجاعة علمية نادرة أكبر حركات تجديد النظم المنهجية،=

لقد ظهر أيضاً علماء كبار في نقاط أخرى من العالم الإسلامي، أجروا أبحاثاً دقيقة بروح نقدية، ومعالجة معمّقة في ما هو موروث من العلوم الدينية، وعلى الرغم من أنهم قد تركوا آثاراً جيدة، إلا أنها لم تؤدِّ ـ عدا جزء يسير منها ـ إلى حركة نهضوية شاملة.

ذكرنا من قبل أن «علم الأصول» في الفقه الإسلامي، لم يعترف رسمياً للقرآن بالمكانة المعرفية الأولى، وبحقّ السيادة المطلقة على مسار إنتاج الفكر[1]، وهذا الأمر واضح إلى حد أن أحداً لا يطالب بدليل على إثباته، سوى أولئك الذين يتصدون لهذه المقولات الواضحة أيضاً، بتلك المواجهة الجدلية، الذهنية والتجريدية نفسها، المعهودة في بعض مباحث أصول الفقه العقيمة، وإلا! كيف يمكن لمن لا يتمتع بالكفاية العلمية، ولا يتقن مضامين القرآن ومفاهيمه كلها، أو بحسب قول مفسّر القرن ـ العلامة الطباطبائي ـ بدون أن يفتح المصحف، وإنما يعتمد على

= وأكثرها انسجاماً في الفكر الديني، وبخاصة في أوساط أهل السنة، وتعدّ هذه المجلة تصويراً لافتاً جداً، ومهماً لا يُستغنى عنه لحركة التجديد لأسس إنتاج العلم الديني وإصلاحه، لعدة عقود خلت، وإحدى الخطوات الجدية لأسلمه المعرفة، والمجموعة الكاملة لهذه المجلة ذخيرة قيّمة جداً، يجب أن تُقتنى في جميع مكتبات قم، رئيس تحريرها كان ولا يزال الأستاذ الكبير جمال الدين عطية، لمزيد من الاطلاع، انظر موقع المجلة على الانترنت، ومقدمات **الواقع والمثال** لجمال الدين عطيّة، ص5 ـ 10، والفصل الأخير من هذا الكتاب المخصص لهذه المجلة.

(1) إن أحد أدلة هذا الإدعاء، المحكمة، هو محدودية مجال علم الأصول، وفقدان المنهجيات الملائمة، والمعالم الشاملة للفهم والتفسير الدينين، ضمن الأطر الواسعة للمعارف القرآنية، فبحسب تعبير الشهيد الصدر: إن أصول الفقه الموجودة، هي أجوبة فقهية عن التكليف الفردي والعبادي، ولا يجب أن يخلط بينها وبين العلوم الأخرى (**المعالم الجديدة**، ص55).

من الطبيعي أن تؤدي حاكمية القرآن المعرفية إلى مزيد من الشمولية في وظيفة أصول الفقه بعد أن تجعل الفقه نفسه أكثر رحابةً، وتمهد الأرضيات الملائمة للتفاعل بين علم الأصول والمقتضيات الاجتماعية والحياتية المعاصرة.

الفهم المبعثر لآيات الأحكام، أن يصل إلى درجة الاجتهاد والمرجعية[1]؟.

إن المباحث النقدية والإشكالية لعلم أصول الفقه واسعة ومتنوعة إلى حد أن الدخول في معرفة آفاتها في هذه المقالة يشبه إثارة زوبعة في الفنجان، مع ذلك وللفت الانتباه إلى عقم مباحثها الحالية، كان ضرورياً الإشارة إليها باختصار، لوجوب هيمنة المعرفة والعلم القرآنيين على المصادر الأخرى لعلم الأصول؛ كما يجب التأكيد أن إطار مباحث هذا العلم، هو على نحو تقع فيه حجيّة القرآن فيَ آخر عجلة قضاياه، وهي حجيّة ترد في عرض الحجيّات الأخرى، وأقل منها أحياناً من الناحية العملية[2]، والصواب بالنسبة إلى القرآن الكريم، وجوب وضع حجيّته واعتباره في مركز الصدارة على سلّم أولويات هذه المصادر الاستنباطية

---

(1) انظر، **الميزان في تفسير القرآن**، ج6، ص 276، وقد تكرر المعنى نفسه في أكثر من موضع من هذا المرجع.

(2) إن ما قام به بعض الأصوليين المعتبرين من تأويل وتضعيف وتفسير غير مقبول، للروايات المتواترة، التي لا شك بصحتها، القائلة بوجوب عرض الروايات على القرآن الكريم، وكذلك عدم إيلاء الفهم المستقل للقرآن الكريم الاعتبار المطلوب، والتشكيك بحجيّة الظواهر القرآنية هي بضع قرائن على وضع حجية القرآن الكريم الإبيستيمولوجية أحياناً في خانة بقية الحجيّات، وأحياناً في مكانة أدنى وأضعف منها، لذلك فإن العلاّمة الطباطبائي فضلاً عن كلامه الصريح منتقداً إيلاء الاعتبار الظاهر المجامع الحديثية من الدرجة الثانية، مقابل التشكيك في اعتبار ظاهر الآيات القرآنية لدى البعض كما ورد في أحد التعليقات السابقة، يقول معبراً عن أسفه الشديد: «وأنكر بعض الأئمة روايات كثيرة مروية عنهم وعن النبي وأمروا أصحابهم وشيعتهم بعرض الأحاديث المنقولة عنهم على القرآن، وأخذ ما وافقه وترك ما خالفه، ولكن القوم (إلا آحاد منهم) لم يجروا عليها عملاً في أحاديث أهل البيت (ع) وبخاصة في غير الفقه، وكان السبيل الذي سلكوه، هو ذلك السبيل الذي سلكه الجمهور (أهل السنة)، في أحاديث النبي(ص)»، ذيل تفسير الآيات 15 ـ 19 من سورة المائدة، ج5 ص 275، والأسوأ من كل ذلك، ما نقل عن بعض أهل السنة من أن الخير أو اجتهاد المجتهدين ينسخ الكتاب (القرآن)، **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص 365.

والمعرفية، وبتعبير اليوم توضع الحجيات والاعتبارات والمصادر الأخرى كلها في طوله[1]، فالقرآن يجب أن يكون على رأس هرم مصادر المكونات المعرفية والمنتجة للفكر الديني، وعلّة شرعية الحجيات الأخرى والمسوّغ لها، ليكون الثقل الأكبرُ أكبرَ، وليكون الثقلُ الأصغر داعياً إليه وداعماً له، ومفسراً للتفاصيل الخفية وغير الظاهرة فيه، وقادراً على تطبيقه وعلى ترجمته عملياً في الظروف الإنسانية المتنوعة وفي الظروف الاجتماعية وأحياناً التاريخية وغيرها...

. إن المعارف القرآنية، جميع المعارف في القرآن ككل (دون تمييز أو تبعيض بين آيات الأحكام وغير الأحكام)، كمنظومة علمية[2]، وتربوية واحدة، عظيمة وشاملة، لا تتجزأ ولا تتفكك، هي القانون الأساسي للهداية وللبناء وللسعادة، وهي الضامن الأول والأساسي لمقاصد الأحكام الإلهية ولأهدافها ولمناهج تطبيقها، وهي العنصر الرابط لجميع السنن والأقوال الشرعية الأخرى، والجامع لها، وحلقة الاتصال في ما بينها، وبحسب قول المرحوم صاحب **الميزان في تفسير القرآن**، إن جميع الحقائق والمعارف تعود إلى القرآن.

---

(1) تسنيم، ج1، ص133، 139، 158، 161، 164، 167ح قضايا إسلامية معاصرة، مقابلة مع المرحوم آية الله محمد مهدي شمس الدين، ص 18 (المرحوم شمس الدين يصرح في أكثر من موضع في كتبه المتخصصة، حول منهجية الفهم والاجتهاد الدينيين، بوجود آفات كبرى ناجمة عن عرض حجية القرآن على المصادر الأخرى، وعن عدم الاعتراف بحاكميه القرآن من بين المصادر المعرفية والإسلامية).

(2) لإدراك ترابط النظام المعرفي العام للقرآن الكريم ووحدته، وعدم انفصال أبعاد نظامه المعرفي، بصورة أشمل انظر: **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، ص12؛ **وإصلاح الفكر الإسلامي**، ط جابر العلواني، ص113، 116، 117؛ نحو منهجية معرفية قرآنية ص 352 ـ 362؛ **تسنيم**، ج1، ص 195؛ **الحياة الطيبة**، العدد13، ص 40 ـ 83؛ **نظرة جديدة في فهم القرآن**، محمد الغزالي، ص 124 (ترجمة كيف نتعامل مع القرآن)؛ الدكتور حسن الترابي أيضاً في **قضايا التجديد** يقول: «إن الأسلوب التقطيعي التجزيئي في فهم الدين أدى إلى نتائج خاطئة ومقولات لا تتطابق مع الدين».

من الواجب في مكان آخر وبتفصيل أكبر، أن يعمد العلماء المسلمون والمتخصصون في منهجية إنتاج المعرفة والفكر الدينيين، إلى عقد المؤتمرات والجلسات والإنتاج العلمي حول ما يجب أن يحدّث في علم الأصول أو يُستر منه، وصولاً إلى صلاحية «فهم الدين» بالمعنى الكلي الشامل والمتماسك الأبعاد والمقولات والمباحث.

الآن وقد ورد تلقائياً كلام على علم الأصول، وتناسبه أو عدم تناسبه مع مكانة القرآن المركزية والهرمية، وبسبب دورعلم الأصول، في ركن القرآن الكريم جانباً وهجرانه، القرآن كله (بدون تفكيك) طوال مسيرة إنتاج العلوم الدينية، وتبعات ذلك الخطرة والمضرّة اجتماعياً، بات من الضروري الإشارة باختصار إلى بضع نقاط أساسية:

1 ـ إن معظم مباحث علم الأصول جاءت نتيجة لصعوبات التعاطي مع عوائق فهم الروايات وحجيّتها، ومباحث التعادل والترجيح، والتعقيدات الناجمة عن مشكلات السند والدلالة، وضخامة حجم الأحاديث الموضوعة، والمشاكل الناجمة عن تعدّد الظروف السياسية والاجتماعية في تدوين الأحاديث ونقلها. . . لذلك فإن المسيرة العامّة لمباحث علم الأصول الكلية، لا تتناسب بشكل مقبول مع قواعد وضوابط التعاطي مع العناوين الأصلية للدين وللشريعة، ومقاصدهما السامية وأهدافهما الخالدة، ومعضلات ثباتهما وتحولهما، وليس بإمكانها الإجابة عن الأسئلة الحادثة والمتجددة باستمرار في حياة الفرد والمجتمع بكل أبعادها ونواحيها. فحوى الكلام، إن المقولات والمباحث والمناقشات الأصولية، قبل أن تتجهز للإجابة عن المعضلات الضّخمة، التي تسدُّ طريق الفهم الكلي للدين ولمفاهيمه العظيمة والخطيرة، قد تضخّمت في أثناء سيرها في معابر القيل والقال و «إن قلت»،

والمقولات التجريدية، والحواشي على حواشي علماء هذا الوادي الأعلام، ورفيعي المقام[1].

نقول في النهاية، إن مباحث علم الأصول المتفرعة والمتشعبة، لم تُبن في الأصل على أساس حاجة منهجية للتعاطي مع الدين، وهذا ما يُلحق ضرراً كبيراً بجدواها وبقدرتها على أن تصوغ فعلاً منهج الفهم الصحيح، وتفسر عملياً المقولات الدينية مع الخصوصيات الدينية المتداخلة معاً في مختلف الميادين الفردية والاجتماعية، العبادية والمعاملاتية، المادية والمعنوية، آخذة في الحسبان روح الدين وأهدافه ومقاصده الشمولية والمفضية إلى الفلاح.

2 ـ ليس كل توسع أو تضخم[2] في مباحث العلم محموداً بالضرورة، فأعلى درجة مبتغاة من أي علم آلية أو زمانية، منسجمة مناهجها وفروع أبحاثها ومقولاتها العلمية مع مبادئ المصدر المبتغى، ومقاصده الكلية ورؤاه التأسيسية. لكن علم الأصول يفتقد للأسف لهذه الوظيفة ولهذه الخصوصيات، ولربما كان التشوش الأساسي في القضايا الأصولية هو في الحقيقة، في كون الدين (أعم من الأصول أو الفروع)، وأهدافه وبرامجه الاجتماعية والحياتية تحتاج لتتحقق وتتبلور موضوعياً، إلى منهجية مدوّنة ومنظمة، وعلم المنهج هذا معدّ لينبني على دعم العناصر الضخمة، الكلّية

---

(1) **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص 399 ـ 460، إن محورية الفرد، والتكليف الفردي في المباحث الأصولية، هي كما ورد في المواقف النقدية لمفكرين كبار كالشهيد الصدر ومطهري والإمام الخميني وشمس الدين، والمفكرين التجديديين في مصر ومراكش وغيرهم، وإهمال المقاصد الاجتماعية «والسّنن الحياتية» (بحسب تعبير ابن عاشور)، من جملة الآفات الكبرى المتحكّمة في علم أصول الفقه.

(2) إن الإطالة المملّة، والتجريد والعقم في الجزء الأكبر من مباحث علم الأصول ومناقشاته، قد تجاوزت الحدود، مما دفع علماء كبار من الأصوليين أنفسهم إلى التعبير عن امتعاضهم، وانتقادهم لها وإلى وصفها بالتضخم و التورم»!

والجامعة والمتماسكة للهداية والفلاح ولبناء الإنسان والمجتمع، لكن الصغار الذين يفتقدون إلى علم كهذا الكاتب يجهلون هذه الحقيقة.

حتماً، إن نظرة عابرة إلى مسار مباحث هذا العلم الجليل وإلى فحوى مقولاته، تكشف لنا خلوّه من مفاهيم القرآن الكريم المعرفية ورؤاه التأسيسية.

3 ـ إن مهمة المباحث الأصولية المعاصرة هي تيسير الفهم، ومنهجة المفاهيم المستنبطة من الستار الخارجي والفوقي للعبادات (القسم المرتبط بصحتها الفقهية)، ومناقشة مباحث المقدمات المتعلقة بكيفية التعامل مع النصوص المتعلقة بالمعاملات، لكن من دون اعتبار الأهداف والبرامج المبدئية المستترة فيها (والتي يمكن غالباً إدراكها بالبحث والتنقيب المعمّقين في القرآن الكريم).

4 ـ لا يثير الدهشة كون الذين أنهوا الدراسات المتقدمة من هذا العلم وأصحاب الرأي على السواء يتجاهلون مبادئ القرآن العلمية ومعارفه الشمولية، فعلم الأصول بدلاً من أن يكون ضمانة الفهم الصحيح للدين ولمنظومته الشاملة[1]، وأن يمهّد الطريق ويذلل

---

(1) يبدو أن تفكيك المعرفة الدينية وتجزئتها، بدون أن توضع في إطار تحدّد فيه مسبقاً النظريات والغايات العامة والفلسفية والوجودية للدين وللشريعة، تؤدي بدلاً من التخصص والتفريع، إلى انفصال وتفكيك حلقات سلسلة المعارف الموحدة والمترابطة للنظام المعرفي الديني. إن فصل الفقهي عن الأخلاقي والعقائدي، وعدم الإحاطة بها في ظل حاكمية القرآن المعرفية، هو أحد نماذج المشكلات والمعضلات هذه، وعلى ميزة القرآن ولياقته في توحيد النظام المعرفي المبني على المعرفة المتفاعلة، والتي تربط الغيبي بالشهودي، أو كما يقول «الحاج حمد» «الغيبي بالإنساني والطبيعي»؛ **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص 162 و 163؛ «جدلية الغيب والإنسان والطبيعة»، المقدمة ص11، ومواضع أخرى في الكتاب؛ «من العلم العلماني إلى العلم الديني»، مهدي كلشني، ص 87؛ **ملاحظات مطهري**، ج1، ص461.

الصّعاب لاستخلاص الحكم الشرعي على أساس الاستنباط الصحيح من مجموع الآيات القرآنية والسنة المتواترة والقطعية الصدور عن المعصوم، والمبني على العلم بالغايات المبدئية والمفضية إلى حقيقة المنظومة الدينية الشاملة (التوحيد، العقائد، الأحكام وغيرها)، وبعد الاطلاع المعمّق (الفقه) على الصلات الوثيقة بين جميع هذه الساحات، تضيع حقيقة الدين في المعابر الضيّقة والمظلمة للمناقشات الحادة، الدقيقة والتجريدية[1]، وأحياناً الافتراضية اللاموضوعية، بحيث أن طلبة هذا الفرع المجلّين، ربما تنّشقوا رائحة السعادة من صلتهم بالقرآن الكريم، لكن تجربتهم المعرفية النظرية، لا توصلهم دائماً إلى النتيجة المطلوبة وإلى حسن الختام، ولا يمكن للحياة والمجتمع والإنسان العثور من خلال الشريعة والأحكام التي هي ثمار هذه المباحث على الطريق المفضي إلى منزل القرآن الكريم المبتغى. والقرآن الكريم إذا استعاد مكانته في مباحث علم الأصول ومناهجه وتحقيقاته، وإذا جعل هذا العلم الجليل القرآنَ محورَه، واستند إلى مقاصده الأساسية وإلى المبادئ العامة للآيات كلها (وليس فقط إلى عدة مئات من الآيات المنفصلة عن سياق بقية الجسد المنسجم والمتماسك)، حينئذ ستتقدم مسيرة تمسك علم الأصول بحبل الله المتين والثقل الأكبر خطوات واسعة، وسيتمكن علم الأصول باعتماده على هذا المستند الإلهي من امتلاك الطريقة والمنهج الصحيحين في التعاطي مع مصادر المعرفة، وقوانين إنتاج العلوم الدينية، لتحقيق متطلبات الحضارة والإصلاح الاجتماعي والسعادة الإنسانية، (وستكون النظرة التعبّدية (صحة المحور) نقطة فقط في

(1) في فصل مستقل من هذه المقالة، سنبدي رأياً نقدياً حول انفصال المعرفة الدينية عن الموضوعية، وسيطرة الروح التجريدية، غير الواقعية، المتأتية عن عجز القرآن عليها.

خضم هذا البحر اللامتناهي)، ويولد «فقه الحياة»[1] للأفراد وللمجتمعات من رحم أصول تدعم مسائلها «تساؤلات «الدين (القرآن والسنة) وفلسفاته وغاياته، لكن ويا للأسف، إن ما بيننا وبين ما يجب أن يكون طريق وعر وإصرار متفائل وقلق عظيم.

لم تكن لدي بدايةً رغبة في إطالة هذا الجزء من المقالة، الذي كان مقرراً أن يقتصر على تأكيد دور القرآن ومكانته «كقانون أساسي» في إنتاج المعارف الأخرى وقوانين الدرجة الثانية الابيستيمولوجية (إن كان التعبير صحيحاً)، لكن لابد أن أنهي هذا الفصل بعدة جمل أخرى في باثولوجية نقد هذه الأفكار.

5 ـ إن مباحث علم أصول الفقه الحالية كافية (وإن بحدود ضحلة)، لو أن دورها محصور فقط في تأهيل أبواب الفقه العشرة، وفي حدود مباحثها الظاهرية ومستواها، وبقول البعض (صحتها)، بعيداً من أي رؤية منظمة وممنهجة إلى المعرفة الدينية ككل، ومنفصلة عن الرابط الذي يجمع بين هذه المباحث، ومن ثم عن المبادئ والغايات الدينية المخفية في القرآن والسنة، لكن في هذه الحال يجب أن نعترف صراحة بأن هذا الفقه، ليس هو ذلك الفقه الشمولي والوجودي، والذي محوره الهداية، وهدفه سعادة

(1) «فقه الحياة، مجموعة متكاملة وشاملة للمعارف والأحكام القرآنية المحور، المستندة إلى العقل المؤيد والمسدّد، والمبنية على توضيحات سنة المعصوم «التّبيينية»: ولا تعتمد إلا على الآراء والنظريات «الموحّدة والموحَّدة المنهجية في إنتاج المعرفة الدينية، كما أن المسافة الفاصلة بين موجودية الفقه الاجتماعي الإسلامي ومثل هذا الفقه والمعرفة الدينية، مسافة كبيرة جداً، حتى في النتاج العلمي لأشخاص يستخدمون هذه اللفظة بوفرة في كتاباتهم وأحاديثهم. يمكن للأصول والمباني الجديدة في الفهم والتفسير، والمعالجة و«إنتاج المعرفة الدينية»، التي تستخدم معالم موحّدة الاتجاه، آخذة في الحسبان العناصر المعرفية الكبرى، المقاصديّة والسّننيّة للقرآن الكريم، أن تفتح الطريق نحو «فقه الحياة».

الإنسان، كما صرّح القرآن وصرّحت الروايات، إنه فقه آخر لم ينضج في أعطاف القرآن الكريم، وإنما مهّد أرضية الفهم المفكك للقرآن الكريم، وكان مقدمة لإنتاج علم ديني منبتّ عن أصول المقاصد الدينية، وألحق بالدين والإيمان وبجوهر القرآن إجحافاً وجوراً عظيمين، بحيث أننا لا نعدّ المحققين والباحثين في الدين وفي القرآن وعلماء العقائد والأخلاق «فقهاء»، وإنما نعتقد أن المتخصصين في علم الأصول والذين يعرفون الأحكام هم وحدهم الفقهاء.

6 ـ إن إحدى الآفات المتفشية في أسلوب التعاطي مع المنتقدين هو أن الإجابة عن الأسئلة التي تنتقد علم الأصول الحالي، مستلّة من علم الأصول نفسه ومن مبانيه ومسائله ومقولاته وبنوده، تماماً كمن يعيب مقياساً أو ميزاناً وينعته بعدم الدقة في التقويم والتحكيم، ثم يعمد هذا المنتقد إلى استخدام هذا الميزان عينه لإثبات حكمه. يبدو أن المباحث والمناقشات الدائرة حول نقائص علم أصول الفقه وعيوبه وبعده من المسار الصحيح الهادي إلى الفهم الديني الشمولي والجامع، أو الجهد والإصرار على استساغة هذا العلم أو عدم استساغته، وحول فائدته وجدواه في مسار التعاطي مع جميع مصادر الدين ككل، يجب أن تجري في فضاء «خارج أصولي»[1].

---

(1) **فلسفة الفقه**، مجموعة من الباحثين الحوزويين والجامعيين، مركز الدراسات والتحقيقات الإسلامية، (مقابلة مع المجتهد شبستري، ومصطفى ملكيّان آخرين)؛ إن الطرح الجديد لمباحث فلسفة الفقه وحتى **فلسفة الأصول**، الذي قدمته مجموعة من المحققين والعلماء التجديديين في مؤسسات الأبحاث الدينية، مقدمة جديّة للدخول في مباحث الخارج، ففيلسوف الفقه والأصول، مبدئياً لا يعدّ الاستدلالات الفقهية الداخلية حجة له، ويجب أن تتم محاورته في الخارج، عما يجب وما لا يجب داخل علميْ الأصول والفقه. الجدير بالذكر هنا، إن المقصود من هذه المقولة أن حصر المباحث الفلسفية الفقهية والأصولية (المباحث الخارج فقهية والمباحث الخارج أصولية)،=

لقد وُجدت في السنوات الأخيرة، دون أدنى ريب، حركات واسعة في العالم الإسلامي (سنشير إليها في أمكنة أخرى من هذه المقالة)، على أيدي علماء دين بذلوا جهوداً علمية ضخمة للارتقاء بجدارة هذا العلم الجليل، ورفع مستوى لياقته في سبيل الموضوعية الدينية المبنية على القرآن الكريم والسنة القطعية.

إن محور جميع هذه الحركات والطروحات العلمية ومبدأها، هو الدعوة إلى عودة حركة الدين والمسيرة الدقيقة والحساسة لإنتاج الأفكار الدينية البنّاءة الجدية إلى القرآن والسنّة ومقاصدهما الشاملة كسلسلة متحركة.

أولاً: القرآن وتأصيل المعارف الدينية وتصحيحها

يجب الإشارة هنا إلى موضوع بالغ الأهمية وهو أن لدور القرآن الكريم المهيمن والمرجعي في إنتاج العلوم الدينية وبلورتها وجهين: أحدهما تأصيل قضايا إنتاج العلوم الدينية وتصحيحها، والآخر يقع في الحيّز الأساس لإنتاج الفكر الديني.

بناءً على ذلك فإن حركة إنتاج العلوم الدينية ما لم تكن مؤسسة على أفكار وقواعد كلية قرآنية المضمون والأسلوب، تظل ركيكة وضعيفة، وعاجزة عن تلبية حاجات العصور المتغيرة، كما أن تحقيقات الباحثين من علماء الدين الفقهية والعلمائية، لن توصل إلى طريق «العلم الصحيح» والمعرفة الواقعية، بسبب بعدها عن منابع القرآن الكريم

= لن يتم استناداً إلى مناهج التحقيق التاريخي، إن نظرة أولئك الذين لايرتضون سوى بالنظرة التاريخية في التحقيقات الفقهية والأصولية، دون الأخذ في الحسبان المنهل الأصلي للفقه الذي هو القرآن الكريم، ويعتمدون الفهم التاريخي للفقهاء معياراً وحيداً للحقائق ولتقويمها، هي في نظرنا نظرة خاطئة غير صحيحة.

الأصيلة، غير البشرية وغير الوضعية، وعدم تسويغ ثمار هذه الاجتهادات في ظل الضوابط الكلية والنظريات والمبادئ الشاملة لآياته[1].

في هذه الحال، إن الركام الموسوم بالعلمي والمخزونات والمجموعات العلمية الأعم من الكتابات والأقوال المتبصرة ـ التي تفيض أحياناً بالنقاط والاستقصاءات الفلسفية والعقلية وتتضمن تحقيقات علمية وتاريخية عن حياة الناس والفلاسفة وحكماء الشرق والغرب -، حتى وإن أسميناها لأي سبب من الأسباب أفكاراً ومعارف منتجة، لكنها ليست أصيلة ولا حقيقية، وذلك للدور المعياري والتقويمي للنص القرآني، هذا النص الذي يجب ولابد أن يكون المنبع الأصلي والمبدأ الأول للدين والشريعة.

ثانياً: مرجعية القرآن العلمية واتجاهاته المعرفية هي طريق الخروج الوحيد من المعابر المقفلة

إن إحدى المقولات الجديرة بالاهتمام في هذا المجال، والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان حقيقةً، أنه من دون أن تعود مرجعية[2] المعارف الدينية ومنبعها إلى أصول القرآن الكريم الشاملة، ومن دون الاعتراف رسمياً بدور القرآن التأسيسي في تقعيد مختلف اتجاهات المعارف الإنسانية والاجتماعية الموصوفة بالإسلامية وحتى غير المنعوتة

---

(1) إن نقد المعرفة الدينية غير المبينة على القرآن الكريم، والبعيدة عن نطاقه العظيم المبني على تطابق قوانينه المعرفية مع السنن الطبيعية والفطرية، شديد الأهمية ومصيري، وفقدانه مفجع ومدمّر، ولا يمكن إنجازه، إلا بإطلاق أطروحات معرفية، تقوم بها دوائر حوزوية بعيدة النظر تستقطب الجهود حوله، برؤى خاصة، لأن الانكسارات والجمود والقصور في الطروحات المعرفية والإدارية الإسلامية، تعود في معظمها إلى هذا الانفصال والتفكيك والغياب.

(2) لقد أوردت في المقالات وفي المقدمات، في الأعداد المختلفة من مجلة **الحياة الطيبة**، ما هو المقصود بهذا المصطلح وسبب الإصرار عليه.

بها، فإن كل ما توصل إليه إسلاميو الحركات الإسلامية، ليس أكثر من تطبيق جزئي للأحوال الشخصية[1].

بكلام آخر، قبل أن تكون المشكلات الكبرى، مخفية في الحركات العلمانية[2]، والمعارضة لتطبيق الشريعة والدين في الميادين الاجتماعية، الخطرُ كامنٌ في عمق منهج إنتاج المعرفة والفكر الدينيين، وفي أعماق طرائق إعمال الفهم وتفسير الدين، واستنباط القواعد الكلية لعلم الأصول ومواصفاتها.

بتعبير أكثر وضوحاً أقول إن الأمر ليس كما يُقال: إن النظريات الدينية الملائمة للإدعاء السائد القائل باجتماعية الدين وإمكانية أدينة مؤسسات الحياة المدنية، موضوعة ومعدّة، لكن قوى الاستكبار الأجنبية، تمنع وضعها موضع التنفيذ العملي والفعلي[3].

---

(1) لقد عالج أبو القاسم الحاج حمد المفكر وفيلسوف الدين السوداني أفضل من غيره - برأيي - باثولوجية الحركات الفكرية الاجتماعية غير المبنية على الإمكانات النظرية المعتمدة على الرؤية القرآنية الشاملة، فهو في كتابه **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، الذي هو جزء مهم من كتابه المشهور **العالمية الإسلامية الثانية**، وكذلك في مقالتيه المتخصّصتين في حقل الحركات الإسلامية المعاصرة، اللتين أشرنا إليهما في الهوامش السابقة من هذه المقالة، قد حلّل وناقش وانتقد بشكل مفصل وصحيح آفاق الحركات آنفة الذكر، وحذّر من مغبّة الازدواجية: فمن ناحية شمولية الإدعاءات وعمومية الشعارات، ومن ناحية أخرى محدودية وقصور النظريات والأفكار (الناجمة غالباً عن القراءة التجزيئية والتفكيكية للنصوص الدينية، وعدم حاكمية القرآن).

(2) من المصادفات، أن يكون عدم استحكام النظريات الموصوفة بالإسلامية حصيلة وناتج حقول النظريات العلمانية، وأحياناً أيضاً، تتضمن هذه الإفهام الدينية الناقصة في داخلها درجات غليظة من العلمانية المعرفية.
إن قيل كل شيء وكتب، حينئذ تسهل الإشارة والتدليل على العلمانية المعشّشة فوق الأشجار الدينية وفي أكنافها!!.

(3) إذا دُرست تجارب الإدارة الاجتماعية للمجموعات والتيارات الدينية بعلمية وإنصاف، لتبيّن بسرعة أن المشاكل التي تواجهها ناجمة في معظمها عن القصور في تحقيق الأهداف المحدّدة مسبقاً، وهذا العجز في هذه التيارات، يعود أيضاً في معظم=

لقد وقعت في هذه السنوات الأخيرة حوادث عديدة في داخل هذه التجارب الدينية والسياسية، يجب أن تكون محكاً جيداً لإدراك المسافة الفاصلة، بين قواعد إنتاج الفكر الديني المتداولة، وبين ما يجب أن تكون عليه، بعيداً من ردود الفعل السلبية أو الإيجابية للمحافل والأوساط المرتبطة بالدين، والمجبرة على مواءمة الفكر الديني مع ظروف العصر وحيثياته، والتي تزداد في مهرجانات التأييد وتظاهرات الدعم، أو في التفاعل مع جهود دوائر الحكم العليا للخروج من الصراعات الاجتماعية، والتخلص مؤقتاً من التحديات الضخمة في قالب خطوات وقرارات غير متآلفة ظاهرياً مع أحكام الدين التقليدية، يجب التذكير أنه على الرغم من هذا الدعم المشكور، وهذا التبرم، وتلك الشكاوى الناجمة عن رسوخ المعارف الدينية غير المنسجمة مع واقع العصر في بعض قواعد العلم الديني ومبادئه، فإن أصل عمليات إنتاج

= الحالات إلى فقدان النظريات العامة غير المتوافقة، مع المسار والسلوك العقليين والمصلحة الإنسانية المحور، التي تؤمنها الجهود الفطرية والعقلانية، المبنية على الحس والتجربة (الشهود)، والتأمل والتفكر؛ ومن الممكن بالدراسة النقدية المكشوفة والصريحة لهذه التيارات التوصل إلى حد الواقع المؤلم، وهو أن العامل الرئيسي في القصور أو العجز في علمنة مقولاتها المصيرية والتأسيسية، كامن في عدم الاهتمام بـ«إنتاج الفكر الإنساني والفطري» والعقلانية الدينية.

لقد حدثت تجارب ضخمة لا مثيل لها، وأحداث دينية المحور، كالثورة الإسلامية الإيرانية، وألقت على الجميع الحجّة، لكن نقول بكثير من الحزن والألم أن ما أنتج في حصون العلم والفكر الدينيين من منظار علمي وفكري أو نظري لا يتناسب إطلاقاً مع متطلبات الثورة ومقتضياتها، كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بصدد معالجة القضايا الإدارية المستعصية والإستراتيجية في الثقافة والتربية والمجتمع والاقتصاد والعلاقات الدولية والمقاومة والقضاء والسياسة وغيرها، وقد رشح من المؤسسات العلمية الحوزوية اهتمام بحاجات هذه التجربة المقدسة، لكن ما لم يحصل عملياً هو إنتاج العلم الديني، وما من شك في أنَّ انفصال المسار الفكري للحوزويين، وابتعاده عن الواقع، الناجم بدوره عن عدم الاعتبار لمرجعية القرآن المعرفية ، هو العامل الرئيسي لهذا الواقع المرير.

العلم الديني وجوهرها ـ إذا كانت مثل هذه الحقيقة قد حدثت فعلاً أوالاتجاه العام للنظريات الاجتماعية الدينية ومسار الحركات الثورية الدينية المحور، يسيران في وجهتين أو اتجاهين غير منسجمين وأحياناً متعاكسين.

هذه الأمور وغيرها، والمصاعب التي لا تحصى، والتي تضيّق الخناق على مجتمعنا الإسلامي، وتقرّب وجود التجارب الدينية في إدارة الحياة الاجتماعية من منطقة الخطر، ناجمة كلها عن انفصال مناهج إنتاج العلم ـ أو بتعبير أصح التعاطي العلمي ـ عن قوانين الدين والشريعة وضوابطهما الكلية المبنية على الفهم الدقيق لمقاصد الأحكام والأقوال والتعاليم الدينية، في القرآن والسنة المتواترة والقطعية وأسبابها وعللها والحكمة منها.

في اعتقادي وكما قلت في مكان آخر، إن الفكر الديني المتشكل في فضاء يخلو من فهم مقاصد الدين والشريعة، لن يتمتع بأي وجه من الوجوه بقابلية التحرك في الساحات الاجتماعية، يتبين أن المقصود من جعل الفكر «مقاصدي المحور»، إعداد الأطر الكبرى لعلم المعرفة، الاجتماعي والمعاملاتي والمرتبط بالحركة الشاملة للإنسان وللغيب وللطبيعة.

كذلك فإن ما ذُكر في مكانه بتفصيل أكبر، من أن المناهج «الحديثية المحور» في التعاطي مع الفكر الديني، قد نشأت من تصور لا مشروعية فهم القرآن وتفسيره دون الاعتماد على الحديث من ناحية، ومواجهة الحوادث المستجدة بشكل سلبي في حال فقدان نصوص حديثية[1].

الرأي الذي تؤكد عليه هذه المقالة باستمرار، هو أن العودة إلى مرجعية

---

(1) التأويل: **منهج الاستنباط في الإسلام**، أحمد البحراني، ص 194 ـ 196.

القرآن، هي التي تحل العقد التي تعيق حراكنا الديني، وسبب ذلك من ناحية، أن الظواهر المتنوعة المسيطرة على الجهود الهادفة إلى إنتاج العلم الديني وبخاصة أبعاده المنهجية، لن تعثر على طريقها الصحيح إلا في ظل الفهم الفلسفي والكلي والمقاصدي والشمولي للدين، ومن ناحية أخرى، فإن القرآن الكريم هو الخزانة الوحيدة المكتملة للمعارف الدينية العظيمة.

ثالثاً: باثولوجية انفصال مسار التفكير الديني عن القرآن الكريم

لقد أدت الهوة العميقة التي ظهرت تدريجاً بين مجمل مسار إنتاج الفكر والمعارف الدينية وبين القرآن كمنبع أساسي، وكذلك الفصل بينهما وافتراقهما عملياً في عملية التجاذب بين الفقهاء وعلماء الدين في ما يتعلق بالاجتهاد، إلى ظهور أو تقوية واستحكام بضع أزمات معرفية وانحرافات عن الموضوعية، نذكر من بينها بضعة نماذج تحتاج إلى دراسة ماثولوجية:

- مرجعية القرآن الإبيستيمولوجية، والتفلّت من تاريخانية المعرفة والفهم التجزيئي للدين.
- حدود التجاذب بين الكتاب والسنة في بنية العلم الديني.
- انفصال مسار إنتاج العلم الديني عن الواقع.
- إشكالات الثبات والتحول في الفكر الديني ومعضلاتهما.
- أزمات المنهج والضوابط في حركة العلم الديني.
- ضعف الأسس الأخلاقية في العلوم الدينية.
- علمية الدين، المجابهة أو التصالح مع السنن التاريخية والاجتماعية والطبيعية.
- تراجع نسبة الحماس لحضرنة الفكر الديني وعولمته.

1 ـ مرجعية القرآن الابيستيمولوجية، والتفلّت من تاريخانية المعرفة والفهم التجزيئي للدين.

إن كانت بعض أجزاء هذه المقالة تشهد تكراراً دائماً لبعض القضايا الباثولوجية، فذلك أمر غير مقصود وهو أمر طبيعي إلى حد ما.

إن جميع إشكالات ونقائص مسيرة إنتاج الفكر والمعرفة الدينيين بعيداً من المصدر القرآني ـ تحت أي اسم أو عنوان ـ في السطوح العليا، وبخاصة إذا تشكّلت برؤية أعمق وأوضح مما هو متداول من المبادئ في إنتاج العلم الديني في العرفان والفلسفة والعقائد والفقه والأصول وغيرها، تتعرض في النهاية لآفات كبيرة ولكن محدودة.

يمكن في الحقيقة وعلى مستويات مختلفة العثور على باثولوجية إنتاج علم منقطع عن روح القرآن الكريم ومقاصده الكلية وحتى مناهجه الإبيستيمولوجية، وتختلف هذه الأضرار كماً وكيفاً من سطح لآخر. بتعبير آخر، إن المعرفة الدينية التي لم تعتمد على القرآن مصدراً ومرجعاً مهيمناً، يمكن أن تُدرس دراسة باثولوجية ونقدية من زوايا إبيستيمولوجية مختلفة ومن أبعاد منطقية، منهجية، أو بالنظر إلى جدواها أو عدم جدواها في الواقع الإنساني والاجتماعي (المبني على تعاليم القرآن).. وغير ذلك.

هذه الدراسة النقدية، ما لم تنطلق من مبدأ يقيني، واعتمدت فقط على أسس ومقولات تجريدية بحتة، وانبنت على النزاعات الفلسفية ومطاعن أخرى، ستكون محبطة ولن تفضي إلى أي نتيجة مرضية، وكما هي الحال في القضايا الفلسفية، حيث النتيجة المحكمة والتي لا مجال للطعن فيها هي معيار التقويم، كذلك في المباحث المتعلقة بالنقد المعرفي لعلم معرفة الدين، لابد، بل من الواجب استخدام أصول ومبادئ يقينية[1].

---

(1) مقاصد الشريعة، محمد الطاهر بن عاشور، ص 166.

نضرب مثلاً، إذا كانت أصول، كالفهم المستقل للقرآن[1] وإمكانية عرض الحديث عليه[2]، وأولوية فهم القرآن وتقدمه على غيره[3]، وارتباط فهم النصوص الدينية بالظروف الزمانية[4] والمكانية والشخصية وغيرها، قد شوّهت كلياً في ثنايا المباحث المبنيّة على الحدس والظن، أو أحياناً على «إجماع» فريق من علماء علم الأصول أو غيره، لن يحدث أمرٌ أفضل مما هو كائن. يقول أحد المفكرين المسلمين[5]، كما أن المناطقة والفلاسفة قد وضعوا لاستنتاجاتهم قوانين يقينية وقطعية، على علماء المنهج كذلك في إنتاج العلم الديني والشرعي، أن يضعوا لمبادئهم النظرية أصولاً أكثر إحكاماً ومبدئية مما هو قائم.

لقد ظهرت آفتان هما «الصيرورة التاريخية»[6]، و«المفاهيم والاجتهادات المجتزأة» الناجمتان عن قلة الاهتمام بـ«جامعية الدين»[7]

---

(1) **الميزان في تفسير القرآن**، ج3، ص87، الحلقة4، من دروس الشهيد الصدر في الأصول ص 489؛ تسنيم ج1، ص65 و 154، 155.

(2) **أصول الكافي**، ج1، ص 69، مقدمة تفسير التسنيم، وفي أكثر من مكان من الجزء الأول من كتاب جامع أحاديث الشيعة، م.ن، ج6، ص275، **ومنبع الفكر** لعبد الله جوادي الآملي ص129 و 340؛ وتسنيم ج1، ص79.

(3) م. ن، ج1، مقدمة التفسير، ص6، **الميزان في تفسير القرآن**، ج1، المقدمة.

(4) الأفهام القرآني، محمد المصطفوي، ص22 (مجلة **الحياة الطيبة**، العدد 13)، واقتصادنا، محمد باقر الصدر، ص339، فقد ربط المرحوم الصدر كمجدّد رفيع الشأن، نادر المثال، وبمهارة فائقة، بين النظريات الدينية وظروف البيئة المحيطة والحقول والميادين المؤثرة في النصوص والنظريات؛ وهنا لا بد من القول بصراحة، إن عجز بعض نظريات **دور الزمان والمكان**، كامن في عدم حاكمية علم المعرفة القرآني عليها، لأن عقدة الثابت والمتغير في المعرفة الدينية، لايمكن حلها، بالاتكاء على محورية المصادر غير القرآنية.

(5) **مقاصد الشريعة**، محمد الطاهر بن عاشور، ص166.

(6) **نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي**، محمد شحرور، ص22.

(7) **بحار الأنوار**، ج92، ص81؛ المقصود، المجتمع عمودياً وفي العمق، وليس سطحياً وأفقياً: **الميزان في تفسير القرآن**، ج12، ص324، **التحرير والتنوير**، ج14، ص253؛ =

التي لا تتحقق إلا في ظل التمسك بالقرآن ومن ثم بالسنة القطعية والصحيحة المؤيدة بالقرآن.

إن النظريات الكامنة في المعرفة الدينية موحدة المنبع[1]، وإن تماسك الأفهومات الدينية[2] والتحامها في جميع الميادين هو أصل يقيني لاشك فيه: أيديولوجية التوحيد، العقيدة[3]، الواجبات الشرعية الفردية والاجتماعية (مصطلح الفقه) وكل مفاهيمها الداخلية، سلسلة متصلة الحلقات[4]، والمعرفة الدينية السليمة والموثوقة هي توأم الإدراك الصحيح لجميع أبعاد الدين هذه، وإلا فإن ما يحدث هو فهم تجزيئي للقرآن وتعامل عضيني معه[5]، وإيمان ببعض الآيات وكفر ببعضها

= وقد عبّر المرحوم العلامة الطباطبائي والمرحوم محمد الطاهر بن عاشور صاحب تفسير التحرير والتنوير، عن هذا الموضوع بكلام راق ومقنع؛ كما أن الأستاذ القدير السيد إيازي، في كتابه **جامعية القرآن**، في أكثر من مكان وبخاصة في فصول مستقلة، عرض شرحاً مفصلاً لهذه المعاني، ووضح كذلك نظريات أخرى: «جامعية القرآن»، ص 11.

(1) كالأهداف السامية، والمقاصد الفقهية العامة الدينية والشرعية، وأصول العقيدة وبخاصة أصل التوحيد وعبادة الله الواحد، الذي هو منهل المعالجات والمباني القرآنية.

(2) الأفهام القرآني ونظريات تشكيل الخطاب (**مجلة الحياة الطيبة**، العدد13، ص39).

(3) موجز أصول الدين (المرسل والرسول والرسالة)، محمد باقر الصدر، المقدمة القيمة للدكتور الرفاعي في توضيح التشابك بين القضايا العقائدية والشرعية.

(4) **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص 162 ـ 163؛ كذلك تقدم صاحب **أزمة العقل المسلم** د. عبد الحميد أبو سليمان، في الصفحة84، شرحاً وافياً وصريحاً، كما هي عادته، يعلن فيه أن آفة الفقه الكبرى التي أدّت إلى إصابته بالعجز والشلل كامنةٌ في انفصال الفقهي عن العقائدي، إن نظرة الإمام محمد الغزالي في **إحياء علوم الدين**، والسيد حيدر في **المحيط الأعظم** ج3، في أثناء بحثهما عن ترابط العقل والشرع، ومراتب ومراحل الشريعة والطريقة والحقيقة، نوع من النقد للعلاقة بين الحقول المعرفية الدينية، فبحسب هذه الأفكار ـ وبغض النظر عمّا فعله أصحابها ـ يمكن التأكيد بإصرار على ضرورة النظام الموحد للبحوث الدينية في قضية إنتاج المعرفة.

(5) إشارة إلى الآية 91 من سورة الحجر.

الآخر[1]. من الممكن في مقام عرض الأفكار الدينية، أو حتى في حال إعداد المبادئ والأصول والمحيط الخاص بالمعرفة الدينية، العمل على نحو تخصصي وتجزيئي، مثلاً: في ما يخص الزكاة، يُفهم شيء ويقال ويكتب شي، ومن الواجب أيضاً المحافظة على حدود هذه الفروع والحقول المعرفية، فيدخل واحد في المباحث العقدية والآخر في الفقه والثالث في الفلسفة أو الكلام ويؤدي كلٌّ منهم دوره العلمي، لكن بسبب التداخل الذي لاشك فيه بين المصادر والمبادئ الأساسية لجميع أصول المعرفة الدينية، لابد من إقامة بُنيتها المتكاملة بإدراك وفهم منظومة التعاليم الإسلامية المبنية على الوحي والنبوة والإمامة والمشمولة بحاكمية القرآن ومحوريته.

بالنسبة إلى الزكاة أيضاً، إذا ما تطرّق فقيه لمعالجة أحكامها، دون الوقوف على أهداف الشارع المقدس من تشريعها، وضرورة التأكيد على تطبيقاتها الموضوعية والواقعية في نطاق حياة الفرد والمجتمع[2]، وإنما اعتمد بصورة محضة على الفهم التعبدي ـ الروائي، من الطبيعي أن لا يوائم بين تناغم الأحكام وانسجامها، وبين الحقول المعرفية المتداخلة.

والأسوأ من كل ذلك، أن ينهي عمله بفصلها عن الواقع وعن الأزمات العملية للمجتمع الإسلامي وللأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيلها وعدم جدواها في حياة المسلمين.

---

(1) يتكرر في أكثر من مكان في القرآن التنبيه والتحذير من التعاطي التجزيئي مع البنية الموحّدة والمتكاملة للآيات القرآنية: سورة الحجر، الآية 19، وسورة البقرة، الآية 85.

(2) **اقتصادنا**، ص 586، منبع الفكر، ج2، ص221، **المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر**؛ حسن جابر، الفصل3، ص329، **والميزان في تفسير القرآن**، ج9، ص386، وج9، ص248، حيث عالج المرحوم العلامة في المبحث الأول اجتماعية هذا النوع من المباحث، وارتباطها بمصير المجتمع، وفي المبحث الثاني الارتباط العميق بين الانحرافات والانهيارات الاجتماعية وبين الفقر المدقع أو الثروة الفاحشة.

إن جميع الحركات العلمية والمباحث النظرية والبحوث المتعلقة بالزكاة، يجب أن تتشكل على أساس تحقيق المقاصد والغايات الكامنة في فلسفة تشريع الزكاة، بخاصة إذا انصبّ الاهتمام ـ كما يدعو بعض العلماء المعاصرين[1] ـ على قدرة طرح الزكاة في اجتثاث الفقر من «العالم»، يمكن التوصل بسهولة إلى ضرورة التحول الجوهري في النظرة إلى الزكاة، وإنتاج علم متعلق بها، مرتبط بمفاهيم القرآن الثابتة، ورحابة التحرك والحيوية الدينيتين.

على الرغم من التلازم[2] الدائم بين الصلاة والزكاة[3] في القرآن الكريم، هنالك اختلاف في الظاهر بينهما، وهو أن الصلاة فريضة تعبدية محضة وفردية في الظاهر، في حين أن الزكاة عنوان اقتصادي اجتماعي، أو بتعبير آخر، الصلاة رابطة عمودية بين الإنسان والله، والزكاة علاقة أفقية بين الإنسان ومحيطه الإنساني والطبيعي، لكنهما يظهران متكاتفين في القرآن كله، وهذا دليل قوي على الترابط بين المباحث في الميادين والحقول المتباعدة عن بعضها. هذا التداخل بين فريضة محض عبادية وفردية في الظاهر وبين فريضة تدبرية اقتصادية في الظاهر، وارتباطهما معاً بأحكام الدين والشريعة الكلّية المتعلقة بالإنسان وبالمجتمع[4]، يُرى في القرآن كله، وبالنسبة إلى جميع الأحكام.

تُعَدّ العدالة الاجتماعية[5]، أحد التجليات الأساسية لروح الشريعة

---

(1) **الرسائل الفقهية**، محمد تقي الجعفري، ص53، 54، 66.

(2) سورة البقرة، الآيات: 43، 83، 110، 177 (وآيات عديدة في غيرها من السور).

(3) **فقه الأخلاق**، ج1، ص 389.

(4) **المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر**، ص40

(5) لا يجب أن تتخذ حركة إنتاج العلم الديني مساراً واتجاهاً مخالفاً لتحقيق العدالة، ويجب حتماً أن يسيطر أصل العدالة باستمرار على مسارات ومنهجيات النصوص والمسائل والقضايا الاجتهادية، ولا يمكن لأي مقولة متناقضة مع المبادئ والأصول العامة للدين وللشريعة: كالعدالة والنظام الاجتماعي وغيرهما، أن تعدّ مقولة دينية.

في الزكاة وفي القضايا الاقتصادية الدينية، وابتعاد مسار العلوم الدينية وبنية الحكم الشرعي (التكليفي) ومنهجيته، عن الأهداف الأصلية لتشريع الدين وأحكامه الكليّة والجزئية، ينتهي بتجزيء الدين وفشل برامجه الأساسية التي هي فلسفته البنيوية.

إذا نظرنا إلى الزكاة من نقطة البداية في مبحث الزكاة في «وسائل الشيعة» مثلاً، أي طريقة معالجة فروعها، بدون البدء بمبادئ الزكاة وأصولها الثابتة في القرآن، وفلسفة التشريع الاجتماعي والاقتصادي فيه، وليس كما بدأ صاحب **«جامع أحاديث الشيعة»**[1]، بشرح مجموعة كبيرة من الآيات القرآنية، ومن ثم شرح الأحاديث المبيّنة لحقائق تشريع الزكاة السامية، الاجتماعية والموضوعية، فإن مشكلات جدية ستواجه البحث في تفاصيلها.

هذه المشكلات الناجمة عن عدم التلازم بين روح الزكاة وفلسفتها، وبين إنتاج المعرفة الدينية المرتبطة بهذا الموضوع، ستؤدي إلى زوال آثارها الموضوعية، وعدم تحقيق أهدافها الاجتماعية.

إن النظرة الممنهجة والمنظومية والاجتماعية إلى الأحكام الإسلامية، وربطها بالمبادئ المعرفية والفلسفية للقرآن الكريم، هي وحدها الضامنة للخروج من الفهم المحدود للمباحث الإسلامية، وهي الطريق الأصلي لربط المعرفة الإسلامية المبنية على «الفهم الوظيفي والعملي»، لفروع المعرفة الدينية ومهامها الموضوعية والاجتماعية بالوجود.

بهذه الوسيلة، يتجاوز الاجتهاد ـ الذي هو منهج صوغ الفكر الديني المتحرك ـ العوائق الناجمة عن التفكك الاجتماعي ويخرج من

(1) **جامع أحاديث الشيعة** [إشراف] آية الله البروجردي، ج4 ـ ص25.

التكليف الفردي، ويتعرض لأزمات الإنسان في المجتمع، وهل من الممكن فعلاً تربية الإنسان منبّتاً عن العصر والمجتمع؟ هنا، لا يكون دور المعصوم في ما يتعلق بهذه الأحكام، دور المبلّغ والمفسّر للثوابت الإلهية، وإنما يبادر كحاكم للمجتمع الإسلامي وإمام له، إلى وضع العناصر المتحركة والحيوية التي يستخرجها من معالم الإسلام العامة، ومن روح الشريعة الاجتماعية ـ الإنسانية[1].

يبقى سؤال ضخم يوجّه إلى واضعي أسس المعرفة الدينية وبُناتها: ما هو حقاً وجه التناسب والارتباط بين النظريات والقضايا المعاصرة المتعلقة بالزكاة، وبين مقاصد القرآن وأهدافه السامية التي يجب أن تتحقق لمصلحة الإنسان والمجتمع في موضوع الاقتصاد والمال والحياة؟ وإذا كانت مسائل الزكاة التي وردت في الكتب الفقهية والدينية المختلفة، غير جديرة بتحقيق تلك المقاصد القرآنية، وغير متناسبة بصورة مرضية مع الحقائق الاجتماعية الموضوعية الواقعية، ألم يحدث ذلك الخلل كله في إثر انفصال العلوم الدينية عن نظرة القرآن الشاملة والكلية إلى موضوع الزكاة وأمثاله؟ أنظل مكتوفي الأيدي؟

ألم تكن هذه النظرة إلى المواضيع المشمولة بالتزكية في العصور الماضية مرتبطة بمكانتها الاقتصادية وقيمتها الاجتماعية؟ والآن يتم إعفاء المتمولين الأساسيين في المجتمع الذين لا يملكون حتماً الأبقار والأغنام وغيرها، بل يكدّسون الملايين مقابل الفلاحين المحرومين المعدمين؟ أو ليس للإلتزام الدقيق بالموضوعية والظرفية، وأحياناً بالزمانية[2]، في حصر الزكاة في موارد خاصة، تأثير جدي وأساسي في اقتصاد المجتمع

---

(1) **الإسلام يقود الحياة**، ص49؛ **الاجتهاد والتقليد**، محمد مهدي شمس الدين، ص174.

(2) المرحوم آية الله محمد مهدي شمس الدين، في مقابلة أجرتها معه مجلة **المنطلق**، العدد 17 ص 30، يقدّم تحليلاً جديراً بالقراءة، لظرفية معظم الروايات واستثنائية «إطلاقها» وشموليتها الزمانية.

الإسلامي، ليصبح إسلامياً وتتحقق فيه العدالة؟ وهل يمكن نسبة عدم الجدارة هذه إلى دين هُمّش مصدره الأصلي في بناء علومه، ولم تلق أهدافه الأصلية من التشريع والقوننة الاهتمام الكافي في مسيرة الاجتهاد؟ أو أن الواجب يحتم العمل من خلال العودة إلى السلطة العظمى والأطر الأصولية والمبدئية للقرآن وللسنة القطعية الصدور، المفسرة لتلك المبادئ ـ على تجديد مناهج إنتاج العلم الديني؟.

من المستبعد أن يكون هناك من يفكر بأن الزكاة، بأبعادها الاجتماعية والموضوعية، توقيفية كعدد ركعات الصلاة! ألا يجب أن يكون الذين يتولّون صناعة الأفكار، وإصدار الفتاوى والأحكام الشرعية، ومفسّرو الدين للمجتمع، مطّلعين جيداً على واقع المجتمع ووظيفة هذه الفتاوى في رفع مستوى المعالم الشمولية للمسلمين في ذلك المجتمع؟ والسعي عملياً، بالفهم والاستنباط الدقيق من القرآن لإخراج المجتمع من كل هذا التفاوت الطبقي والظلم، على الأقل على المستوى النظري، وإبراز المفاهيم الحضارية والإنسانية والاجتماعية الداعية إلى العدالة، والتفسير المعمّق لهذه الأحكام فيأتي عملهم هذا مناسباً لعصرهم؟[1]

ربما حدث في بعض العصور وبخاصة في العصور التي حكم فيها الفكر الديني أن قُسّم العلماء والفقهاء، كما فعل صاحب «**المحيط الأعظم**»[2] ـ وأساتذته قبله ـ إلى ثلاث فئات: «أهل الشريعة وأهل الطريقة وأهل الحقيقة»، ولكن هذا التطور العظيم الذي نشهده في عصرنا

(1) قدم المرحوم آية الله جعفري في «الرسائل الفقهية» تحليلاً لافتاً عن الزكاة ورحابة مفاهيمها، والارتقاء بإمكانية تطبيقها في المجتمعات المعاصرة.

(2) **المحيط الأعظم والبحر الخضم**، ج3، ص83، أورد المرحوم السيد حيدر الآملي في الفصل نفسه الذي بحث فيه قضية الشريعة والطريقة والحقيقة، وتعداد الفقهاء في دائرة الشريعة، بحثاً مهماً ولافتاً عن النسبة بين العقل والشرع (الدين)، مفيداً جداً، وخالياً من التعقيد.

في عقول الناس وفي الطبيعة والحياة الاجتماعية أيضاً، يشير إلى أن أياً من هذه النظريات لا العرفانية ـ التأويلية المحضة، أو الحقيقية ـ التصوفية الخالصة[1]، ولا النظرة القشرية ـ الظاهرية البعيدة من روح الدين والشريعة ومقاصدهما، بكافية وحدها للبلوغ بالمجتمعات الإسلامية إلى غاياتها. إن كلتي النظريتين مبنيتان على قاعدة سلوك محوره الفرد تجريدية نسبياً. إنطلاقاً من نظرة العرفاء والحقيقتيّين الأبوية للهيمنة على جميع المشارب الفكرية الأخرى، وبوجود المعرفة القشرية للفقهاء، فإن الكلام الذي يدور على عدم إمكانية الفصل بين فقه الشريعة وسلوك الطريقة ومعرفة الحقيقة وإن كان جيداً لرأب الصدع وترويج روح التسامح، إلا أنه لم يتمّخض عن نظام اجتماعي وتربوي شامل للمجتمعات الإنسانية. كذلك فإن هذه المشارب والاتجاهات الثلاثة يمكنها متزامنةً، وموحدة القالب والنسيج والخطاب والمنظومة والأهداف والغايات الأصلية الشرعية والحقيقية، للدين، أن تجد طريق الحل معاً، بعد حدوث تحول جذري فيها كلها في مواجهة واقع الحياة الإنسانية، وواقع المجتمعات والطبيعة.

إن أيسر السُبل وأفضلها لتتجاوز المعارف الدينية العوائق والحواجز، وأنسب منهج لتفعيل العلم الديني، احتذاءُ أنموذج مستمد من معايير القرآن الكريم المعرفية والتمسك بها كلها، إن التمسك بسنّـة النبي وأهل بيته المعصومين دليل على ضرورة الاهتمام بالمفاهيـم والرؤى المستمدة من القرآن كوحدة متماسكة ـ وليس من فهمه فهماً مجزأً ومفككاً ـ فالقرآن الكريم ككل، لم يكن مطلقاً أنموذجاً مذهبياً أو فئوياً.

ليس هنالك من شبه بين الأسلوب العرفاني ـ التأويلي (الحقيقتي)

---

(1) نظريات في الإعداد الروحي، حسين معن، ص29

أو الأساليب المتمحورة حول الرواية، بعيداً من أصول الشريعة والحقيقة ومقاصدهما وفلسفتهما، وبين المناخ العام للقرآن والأنموذج القرآني الموحد.

إن العلم الديني الصافي هو معرفة مبنية على أصول القرآن الكريم ومبادئه الأبيستيمولوجية، المعنوية والغيبية والشهودية، والشاملة والإنسانية، والعقلانية، والفطرية والطبيعية والموضوعية.

يمتلك العلم الديني المنبني على الأنموذج القرآني مكونات وعناصر قرآنية، وبديهي أن لا يكون المقصود بـ«العلم الديني» هنا، بياناً واحداً من العلم الديني، لأنه ليس ضرورياً، أن يتضمن كل فرع ديني مؤلفات موحدة الأبعاد المعرفية. محور الكلام هو أن مفاهيم الدين الكلية وأهدافه السامية والاستراتيجية الواجب تحققها في ساحة الوجود الإنساني (في المجتمع والكون)، لا تتحقق إلا بإدراك وفهم جميع أبعاد المعرفة القرآنية مجموعةً واحدةً ومنظومةً موحدة.

إن فهم الدين الموحد «الآلية» و «المنظومة» أو بقول المعاصرين الموحد «الخطاب» يعطي المجتهد الجرأة ـ كما نُقل عن أحد الكبار المعاصرين ـ على أن يعدّ دور أولياء الدين، وأحياناً بعض الأحاديث والسنّة الصحيحة ليس في سياق «تشريع الثوابت»، وإنما لتسيير تلك الثوابت بحسب المقتضيات الخاصة، والقضايا الواقعية، وأن يعدّ نفسه معنياً في هذا الإطار[1].

كان الكلام الأساسي في هذه المقالة على مطلق المعارف الدينية، وبهدف بلورة مشكلات الفقه والأصول، ولإبرازها على نحو أوضح في مؤسساتنا الدينية، وجرى التأكيد على هذه المحاور والنماذج أكثر من

---

(1) **الاجتهاد والتقليد**، محمد مهدي شمس الدين، ص 173.

غيرها، وإلا فإن المقولات التاريخية والزمانية حجمها أكبر في جميع الفروع الأخرى تقريباً.

لقد خنقت آفة تعميم المقتضيات العلمية الدينية المرتبطة بعصر معين أو بلحظة خاصة على جميع العصور، أكثرية العلوم الدينية[1]، هذا الأمر ناجم حتماً عن الفهم المستقل والتجزيئي المتمحور حول الأحاديث، أو تأويلات وتفسيرات العلماء المسلمين التاريخية، وتالياً نظرياتهم الأحادية البعد.

إن علم الأخلاق المرتفعة دينيّته جداً، ولونه ورائحته الإسلاميات واضحان جداً في الإسلام وفي فلسفة النبوات، إلى حد أن النبي (ص) عدّ تتميم مكارم الأخلاق السبب الأساسي، لاصطفائه رسولاً إلى الناس[2]، احتل مكانة أدنى من غيره من القوانين الشاملة للنظام المعرفي القرآني.

إن المقارنة بين سهم الأحكام (من 400 آية إلى 500 آية) وسهم الأخلاق التي تحتل ما تبقى من آيات القرآن والتي يبلغ عددها عدة ألوف تؤكد على أهمية الجوانب والأبعاد الأخلاقية في الدين، وسيطرتها على معظم حقول العلوم الدينية الأخرى.

علم الأخلاق هذا، على الرغم من سعته هذه، المنقطعة النظير، ومن كونه مصدر معظم فروع المعرفة الدينية الأخرى، تلوّن بألوان الفلسفة اليونانية الأرسطية[3]، والأفلاطونية والصوفية والإيرانية القديمة وغيرها، وعبقت فيه روائحها كلها، عدا نظرة الإسلام القرآنية إلى

---

(1) **الاجتهاد والتقليد**، محمد مهدي شمس الدين، م.س. ص170

(2) إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق.

(3) **بنية العقل العربي**، ص318 وبتفصيل أوفى عن التأثر المحيّر لعلم الأخلاق الإسلامي بالبيئات الخارجية، انظر: **العقل العربي الأخلاقي**، لمحمد عابد الجابري.

الأخلاق، والاهتمام بـ«المنظومة الأخلاقية»[1] للإسلام والتي لها علاقة بالعناوين الكبرى للأديان الأخرى، وكذلك بالإيمان والعقائد وأنماط السلوك الإنسانية والاجتماعية.

إن الأخلاق القرآنية، إذا ما قوبلت بالمقولات والمناهج الأخلاقية للمصنفات التي عُنيت بالأخلاق هي أكثر شمولاً ودقة، وعلى تماس أكبر مع التفاصيل الدقيقة الشخصية والروحية، والقضايا المتعلقة بمنهجية تحقق الكمالات الفردية من جميع الجوانب، وتالياً المجتمع (في العلاقة الجدلية بين الطرفين).

ترتبط هذه الأخلاق في النظام المعرفي القرآني ارتباطاً وثيقاً بمصطلح الفقه وبالأحكام، وتربطها كذلك علاقة وثيقة «بالعقيدة» فالعقيدة والأخلاق والأحكام بحسب الرؤية القرآنية، تولد من رحم واحد، وفي «جو واحد»، وتتغذى من النبع نفسه، وتترافق في طريق بناء الإنسان والمجتمع الإنساني، والنظر إليها كمنظومة متكاملة وموحدة، يمكن أن يقرّب البيانات التفصيلية لهذه الحوزات المعرفية الثلاث من الحقائق الدينية والعلم الإسلامي الصافي.

يبدو في هذا السياق كتاب المرحوم الدكتور محمد عبد الله درّاز **دستور الأخلاق في القرآن**، دون مثيل لتقديم فهم معمّق حول دور الأخلاق القرآنية في حياة الإنسان وإسعاده وفي حضرنة المجتمع، وهذا الكتاب دون شك يُعَدُّ ثورة وتحول لا مثيل لها في البحوث الأخلاقية الإسلامية. وفي رأي درّاز[2]، أن آيات «المسؤولية» و«الحرية»

(1) **نظريات في الإعداد الروحي**، ص50 ـ 54؛ **دستور الأخلاق في القرآن**، محمد درّاز، المقدمة.

(2) **دستور الأخلاق في القرآن**، محمد عبد الله درّاز (ترجمه عن الفرنسية إلى العربية عبد الصبور شاهين)، مقدمة الكتاب.

و«الإرادة»، و«العمل الصالح»، و «الإيمان والدوافع»، و«العبادة والتقوى» و«العمل والسعي والمجاهدة» و«الروابط الاجتماعية»، وعشرات العلائق الأخرى كلها مترابطة، تعمّر بنياناً عظيماً متكاملاً، من الأخلاق والقوانين، المرتبطة بالنظرية الأخلاقية الإسلامية بأبعادها المتنوعة.

هذا المنهج يتيح التخلص من الكثير من المشاكل مثل «التجريد» و«التنظير»، و«الفرضيات» و«الفصل الشديد بين المقولات المعرفية والموضوعية للعلوم»، أو التناقض بين النظري والواقعي، ويسمح للمجتمع وللإنسان في ظل منظومة الأخلاق القرآنية العظيمة والمتحدة الأجزاء وهذه، التقدم والانفتاح والتطور الشامل والمتعدد الأبعاد. إن مثل هذه الجهود المبذولة بحثاً عن المفاهيم القرآنية الواسعة، تكشف الميادين والحقول الخصبة لتحرك إنتاج العلم الديني وفاعليته، حيث يصبح الدين والعلم الديني على إثرها نبعاً زلالاً جارياً متواصلاً متجدداً باستمرار.

كما أن الأبحاث العميقة الرائية إلى محورية القرآن ومرجعيته المعرفية للمرحوم الشهيد محمد باقر الصدر، وبخاصة في **المرسل والرسول والرسالة والإسلام يقود الحياة والمدرسة القرآنية**، وحتى في كتاباته الفلسفية والاقتصادية، هي نماذج مهمة أخرى تنبع من هذه الرؤية القرآنية، ومن تفسير المقولات والموضوعات ضمن «منظومة معرفية تضم القوانين القرآنية الثابتة.

وفي كتاب **فقه الأخلاق**[1]، للشهيد الصدري الآخر، قام المؤلف متأثراً بهذه الوحدة العقدية والأخلاقية والفقهية بعمل جديد في الفقه، فهو في تفسيره للصلاة، لم ينطلق من منظار الحساسيات والفرضيات

(1) **فقه الأخلاق**، السيد الشهيد محمد الصدر، ج1و2، ط1، نشر أنوار الهدى، قم.

الصورية للصلاة، والتوغل في مباحث «صحتها» وعدم صحتها، وإنما وضّحها بنظرة أخلاقية وعقدية، آخذاً في الحسبان الروابط المحكمة في المنظومة المعرفية الموحّدة للدين في القرآن الكريم.

خلاصة الكلام، أن الطريق الوحيد للخروج من الأزمة، هو الاجتهاد الإسلامي المبني على الفهم الشمولي[1] والجامع وعلى شكل منظومة معرفية موحّدة، إسلامية الأسس والبنى التحتية، مرجعيتها الوحي والسنّة والتعقل والموضوعية، مع الأخذ في الحسبان المبادئ المعرفية لعلوم الإناسة والاجتماع والكون، وبإدراك صحيح للعلاقات وللتداخل بين هذه الساحات والحقول في القرآن الكريم، فخصوصيات عصرنا الموضوعية والذهنية، لا تتلاءم إلا مع خصوصيات المنهج المعرفي للقرآن الكريم، ورؤيته الموحّدة و«التوحيدية[2]»، إن الاعتراف بدور القرآن المرجعي، يساعد العالم الديني في عبور التاريخ والوصول إلى الينابيع، «هذه النظرية القرآنية المبنية على تحليل عناصر المجتمع، وفهمه فهماً موضوعياً وواقعياً، تُمثِّل أساس الاتجاه العام في التشريع الإسلامي وتبيانه، لأن التشريع الإسلامي في اتجاهاته العامة وخطوطه العريضة، يتبنى وجهة النظر القرآنية ويتأثر بها ويتفاعل مع الرؤية الإسلامية إلى المجتمع وإلى عناصره الكليّة، وأدوار هذه العناصر والعلاقات المتبادلة بين الخطين: خط علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وخط علاقة الإنسان بالطبيعة[3]... و«الاستقلال النسبي بين هذين

---

(1) **أزمة العقل المسلم**، عبد الحميد أبو سليمان، ص109، 114، 198، **المقاصد الكلية والإجتهاد المعاصر**، حسن جابر، ص39.

(2) **منهجية القرآن المعرفية** (الفصل1: خصائص القرآن المعرفية...) محمد أبو القاسم الحاج حمد، ص81.

(3) **ملاحظات الأستاذ مطهري**، ج1، ص235 (كلام لإقبال اللاهوري حول هذا الموضوع نقلاً عن الشهيد).

الخطين، هو عنصر الثبات في الشريعة الإسلامية، والأساس لتلك المنطقة التي لا تتغير الشاملة والدائمة والثابتة من التشريع، التي تحتوي على الأحكام العامة ذات الطابع الدائم المستمر في التشريع الإسلامي، بينما منطقة التفاعل بين الخطين المتحركة والمرنة، تمثّل في الحقيقة الأساس لما أسميناه في كتاب «اقتصادنا» بمنطقة الفراغ»[1].

هذا الكلام الجوهري للشهيد الصدر المستل من آخر مقالة له (آخر المحاضرات المخطوطة) وآخر محاضرة من محاضراته القيمة في المباحث القرآنية، هو في نظري منهج في السير والسلوك العرفاني والعميق لمفكر نابغة في العالم الإسلامي، وأفضل وأعمق دعوة لربط إنتاج العلم الديني بالقواعد الإنسانية ـ الاجتماعية، الكلية والثابتة في القرآن.

2 ـ حدود التفاعل بين الكتاب والسنة في بناء العلم الديني

لقد واجهت الاجتهاد والفكر الدينيّين مشكلات شديدة الجدية، في أثناء عبورهما منطقة الخلل في التوازن بين الدور المعرفي الأساس للقرآن الكريم ودور السنة، وعدم الالتزام بالإطار البالغ الدقة للعلاقة بين هذين المصدرين الأساسيين من مصادر المعرفة الدينية الإسلامية.

على مدى التاريخ كان هنالك باستمرار وجودٌ قويٌّ لتيارين متطرفين[2]، في التعاطي مع هذين المصدرين، أحدهما مذهب الرأي والقياس الذي يدّعي الاعتماد على القرآن والرأي الشخصي، أو مذهب الاجتهاد المبنيّ على القرآن والرأي، والآخر هو مذهب أهل الحديث

(1) **المدرسة القرآنية**، الدرس14، ص 240.

(2) **الميزان في تفسير القرآن**، ج6، ص275 (بحث في تاريخ الفكر الإسلامي)، المرحوم العلامة هنا، عالج بأفضل الأساليب وأشدها صراحة، طبيعة هاتين النظرتين ونتائجهما.

والأخبار. في أوساط أهل السنة، وُجد التياران معاً في لحظات تاريخية معينة، وفي ظروف سياسية ـ اجتماعية خاصة بين فئات من العلماء، لكن في أوساط الشيعة، غالباً ما كان الاتجاه المعارض «للرأي» وللاجتهاد المبني على الأحاديث والأخبار هو المسيطر. حتى في العصور التي سيطر فيها الاجتهاد و «محاربة الإخبارية» المحضة تحت عباءة الدفاع عن الاجتهاد، لم نشهد مطلقاً الدور الفاعل والجدّي للقرآن وللعقل في معالجة مصاديق العلم الديني. لكن هنالك نقطة التقاء بين المذهبين، متمثلة بالابتعاد التدريجي عن القرآن، أدّى في النهاية، وللأسف الشديد إلى ما يشبه الانفصال عنه و «هجرانه»، وبناء منهج لإنتاج الفهم والعلم الدينيين على أساس «الرأي» أو «الخبر».

هنالك نقطتان جديرتان بالذكر، النقطة الأولى هي أن نقطة الالتقاء هذه ليست واضحة في المبادئ المنهجية والنظرية المعتمدة في المباحث الأصولية، كما هي الحال في المجال العملي للفقه والأحكام، وبنظرة إلى الحركة العملية للفقهاء، يتوضح أكثر إدعاء إبعاد القرآن من دائرة العلم الديني.

النقطة الثانية هي أن شعار «حسبنا كتاب الله» لم يعتمد في أي لحظة من عمر التاريخ الإسلامي، لا في عصر الخلفاء، ولا في فكر الخوارج (كما يعتقد البعض)، مبدأ لمذهب اجتهادي، وظل الاعتماد على القرآن في عملية «البحث الديني» شعاراً سياسياً وتاريخياً فقط، لو أن مذهباً اجتهادياً يُبنى على أسس القرآن فقط، حتى وإن كان مرفوضاً إسلامياً، ستظل تبعاته على خطورتها، أهون من الاجتهاد البعيد من القرآن.

كان لكل من هاتين النظرتين المنفصلتين إلى القرآن والسنّة، في كل حقبة من حقب التاريخ الإسلامي، مصدر ونظام خاصّان، ظهر أحياناً بدافع سلطوي وسياسي (إسلامياً كان أم غير إسلامي)، وأحياناً من

باب الجهل والتحجر الخوارجي، وظهر مؤخراً في الثوب الحداثوي عبر عدد من الكتّاب المصريين والمغاربة وغيرهم، هذان التياران المتطرفان يلاحظان في المذهبين الإسلاميين الأساسيين، مع قليل من الاختلاف في المنشأ والمنهل، وأحياناً بدوافع متشابهة.

كي لا تتلون هذه الصفحات بلون الدراسة التاريخية وتخرج عن الحدود المرسومة لها، لابد من التطرق إلى طبيعة هذا الانفصال عن القرآن والسنة، ومن ثم نقده وبحثه باثولوجيا.

لكل من القرآن الكريم والثقل الأصغر[1]، مكانته الخاصة المحددة[2]، وقد أدى الخلل[3] في التوازن بين دوريهما إلى انحرافات شديدة. لكن من غير الممكن إنجاز بحث علمي حول هذا الموضوع في هذه العجالة، فالمقالة هذه تهدف فقط إلى ذكر الآفات التي أصابت العلوم الدينية بتأثير هذين التيارين المتطرفين، والتخلّي عن مرجعية القرآن.

أولاً يجب التأكيد على أن القرآن الكريم الذي هو كلام الله، والذي هو كما جاء في آياته نصّ كامل لاعيب فيه ولا نقصان، يهدف إلى هداية البشر، ببيان واضح مفهوم الأهداف والغايات والبرامج السماوية الربّانية لقيادة البشر كلهم، هو القانون الأساسي والنص المعيار والأساس للدين الإسلامي، كي لايضعف دوره الذي لا بديل منه، ولا يمكن أن يحتل ـ خطأً ـ شيء آخر مكانه في إنتاج العلم الديني وبنية معارفه.

---

(1) **بحار الأنوار**، ج23، ص108؛ نفسه، ج2، ص100

(2) استناداً إلى نظرة علمية ودقيقة إلى حديث الثقلين وأمثاله، وفهم هذه الأحاديث بالتوازي مع المكانة المحورية للقرآن الكريم في القرآن نفسه، تفهم بسهولة الحدود، فلا تقع في أي نظرة متطرفة؛ **التسنيم**، ج1، ص139، 167، 91.

(3) **منبع الفكر**، جواد الآملي، ص. 340.

التوهم أن المصادر المعرفية الأخرى كالعقل[1] وسنة المعصومين[2] وحتى الصحابة[3]، يمكنها أن تحتل مكان القرآن، ستكون له أسوأ النتائج وأكثرها تدميراً للهندسة الأبيستيمولوجية للدين، وحتماً لبنية المجتمع الإنساني ولمصيره.

إن تأمل التاريخ الذي أعقب رسالة الإسلام والبعثة النبوية يدل على أن الاضطرابات والانهيارات والإختلالات في المبادئ السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أو بتعبير آخر إن كل أسباب الانحطاط الحضاري وعدم تبلور وتحقق أهداف القرآن الأصيلة، ومقاصده

---

(1) الإنسان الذي توصل في إعمال العقل إلى حد أن بإمكانه أن يُنشىء حضارة، وأن يصل على الرغم من ابتعاده عن المصادر المعرفية الدينية التقليدية إلى هذا النوع من الحضارة الاجتماعية، وأن يرقى إلى أعلى درجات الانفتاح، ماهي حاجته إلى الاهتمام بالروايات، أو بوجه عام بالتيار الديني النقلي، وتضييع وقته؟ مثل هذه التيارات التي اقتربت من حدود العلمانية (الإسلامية!)، وأيضاً من حدود الأنسنة، أدارت في معظمها الظهر لجميع النصوص الدينية، وهي تعتقد أن من الواجب تجاوزها **السنة والعلمانية**: سروش وآخرون، ص80 و 95)، هذه المجموعة من العقلانيين، تعتقد أن العقل يكشف الحجاب عن مراد الله عز وجل، ولا يصدر عن العقل الإنساني سوى مايريد الحق تعالى.

(2) التيارات العلمية، التي تجاوزت بسبب توغلها في النصوص الدينية غير القرآنية، النص الإسلامي الأصلي، الصادر عن الرسول نفسه وعن الأئمة وأصحابهم، ظهرت في أثواب مختلفة وتوجهات واجتهادات متنوعة، هذه المجموعة أرادت كما يقول العلامة، الاهتمام بخط آل البيت، لكنها أهملت بشكل من الأشكال القرآن، فكانت النتيجة حصول الانحراف عن خط أهل البيت، في سلوك الاتجاهات الإخبارية لهذا الجناح الفكري، أخرج العقل وكتاب الله من الساحة، وتم الاعتماد فقط على الروايات في التصدي لتفسير الدين وشرح قضاياه.

(3) **الاجتهاد والتقليد**، محمد مهدي شمس الدين، ص34، التيار الواسع من غير الشيعة، بسبب الاهتمام المبالغ به بالصحابة، قدموا تفسيراً واسعاً صحابي الحدود ، أوقعوا أنفسهم في ورطة مخيفة، لفهم أدق لمكانة أقوال الصحابة الرفيعة، انظر **تنديب الفروق** لمحمد علي بن حسين المالكي، ج2، ص122 ـ 123.

العظيمة، متجذرة كلها في اختلال العلاقات والأدوار التي أعطيت للمصادر المعرفية والاجتهادية، فلكل من القرآن الكريم وسنة المعصومين وإمامتهم، والعقل، واجتهاد علماء الدرجة الأولى المسلمين وإجماعهم واستنباطهم، مكانته وموقعه، لكن لسبب ما، أو لعدة أسباب، يهمّش القرآن الكريم حيناً، وحيناً تهمّش سنة المعصومين أو دور العقل وغيرها، وقد أدى، حتماً انحراف الفكر الديني في التعامل مع هذه المصادر، وعدم مراعاة التجاذب الدقيق بينها، إلى خلل معرفي وقصور علمي كبير في ميدان الفهم والمعرفة الدينيين، وما زالت هذه المشكلات تمسك بخناق المجتمع الإسلامي حتى الآن.

مما لاشك فيه أن أكبر أسباب الانحطاط، تهميش القرآن، وإضاعة الحقيقة القرآنية الأصيلة في توليد وإنتاج العلم الديني، وبحسب التعبير القرآني، هجر القرآن[1]، وتجزيئية فهمه[2]. ألا يقول البعض إن آية الهجر[3]، قد نسختها آية «التطهير» أو الأحاديث عن فضيلة أهل البيت؟!، وأن هجر القرآن لم تعد آثاره وخيمة بوجود الأحاديث! ألا يقول آخرون من خارج هذه الزمرة بموت الله، ويتصورون الإنسان قائماً مقامه! والبعض يعتقدون أن العقل أصل قائم بذاته، وقويٌّ إلى حد إنه لا يحتاج إلى المصادر الدينية الأخرى! أنا نفسي سمعت منذ بضعة أيام أن خطيباً مشهوراً، كان يتكلم على فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، فصرّح أن انحراف الأمة كان حتمياً لولا وجود **نهج البلاغة**، لكن، لو أن القرآن غير موجود، لاستطاعت الأمة أن تحافظ على مسيرتها بوجود **نهج البلاغة**، لأن علياً هو القرآن الناطق، والقرآن الناطق أرفع من القرآن المكتوب!!.

---

(1) **دروس تمهيدية في آيات الأحكام**، ج1، ص12 (المقدمة)؛ سورة الفرقان، الآية 30.

(2) سورة الحجر، الآية: 91.

(3) إشارة إلى الآية 30 من سورة الفرقان، **الحياة الطيبة**، العدد 13، ص181.

لاشك في أن كلام النبي والأئمة المعصومين القطعي الصدور والموثق والصحيح، ليس مخالفاً ولا مغايراً لكتاب الله، إنما هو مستمدٌ من ذلك النبع، لذلك فإن وضع ميراث الأئمة القيم والحيوي رديفاً للقرآن، وتوهّم إمكانية حلوله محل القرآن وبديلاً منه، مخالف مخالفة صريحة لكلام الأئمة أنفسهم ولتصريح النبي[1] «إنهما لايفترقان» وأكثر من ذلك، هذا التصور هو منشأ الركود والشلل والإعاقة في الفكر الديني.

من الواجب إجراء أبحاث استراتيجية ومصيرية عديدة حول العلاقة بين الحديث والقرآن، ودراسة هذه العلاقة دراسة نقدية باثولوجية وبصراحة تامة.. ومن بينها مباحث شديدة الأهمية حول طبيعة تلك العلاقة، ذلك أن عدداً وافراً من كبار علماء الشيعة قد قالوا: إن الظواهر القرآنية لا حجية لها[2] مطلقاً، سوى في الفحص عن المخصص والمقيد من الروايات: هذا الكلام إذا عُمم على القرآن كله ـ وليس فقط على عدد محدود من الآيات الخاصة بالأحكام[3] ـ هو كلام عجيب حقاً ولا مجال للدفاع عنه مطلقاً[4].

إن جميع ميزات القرآن العظيمة مدفونة فعلاً في غياهب هذا الجب العميق، وقد انعكست كلياً المعادلة الثابتة التي لايمكن الطعن فيها،

(1) **جامع أحاديث الشيعة**، ج1، ص45.

(2) **الميزان في تفسير القرآن**، ج3، ص87 (نقد وتحليل حول الاعتماد الخاطئ على حديث الثقلين المتواتر؛ **جامع أحاديث الشيعة**، ج1؛ **دروس في علم الأصول**، الحلقة الثانية، ص485، استند الشهيد هنا إلى ضعف جميع أحاديث الباب.

(3) نحن نحتاج، بشكل طبيعي في القسم المتعلق بالأحكام التعبدية، وكذلك في عموم التعاطي مع القرآن، ومنهجية فهمه، إلى مفاتيح الفهم الكامنة في السنة، هذا الكلام يختلف عن الاعتقاد بعدم حجية مضمون ظاهر القرآن إلا بعد فحص الروايات!

(4) **الميزان في تفسير القرآن**، ج1، المقدمة، وج6، ص256.

وهي ضرورة عرض المعارف الحديثية وأمثالها على القرآن وينتج عن هذا أن القرآن بأكمله يجب أن يُفهم بعد العبور من باب الحديث الصافي[1]!!! النص القرآني «المبين» والسائغ والمفهوم والقطعي الإسناد والدلالة، وكلام الله إلى الناس بواسطة الرسول يجب أن يجتاز عوائق الخبر الواحد الصحيح وحتى غير الصحيح[2]! في حين أن السيرة العملية لأهل البيت كانت تفسير القرآن با. . . .

لإزالة الشبهة من الأذهان يجب أن نكرر باستمرار أن النبي وأهل والبيت (ع) وسيرتهم القطعية في الحياة وفي التعامل مع الدين القرآن الكريم، بتصريح المحكمات والمتواترات الصادرة عن النبي الأكرم هي في الوقت نفسه حجة وفكر ديني، وعدم التمسك بها يؤدي إلى الانحراف، لكن، وقف حجيّة ظواهر القرآن الكريم على أخبار الآحاد غير القطعية، التي تعج متراكماتها بالأضرار والآفات العديدة، كان أمراً محيراً وخطيراً.

هذه النظرة الإخبارية ولو في جُبة الاجتهاد، هي التي سلبت القرآن الذي يجب أن يكون المنهل الأول للحديث وميزان تقويمه، دوره، ووهبته للروايات، فاحتلت الكتب الأربعة مكان الأدلة الأربعة. إذاً، السبب

---

(1) هنالك دوافع متعددة جداً، وأسباب متنوعة مقصودة وغير مقصودة منذ بدء الدعوة الإسلامية، كانت وراء شيوع وضع الأحاديث المختلفة ونشرها، إن استنكار الرسول نفسه للكذب عليه، صدر عن بعض الصحابة، والأحاديث الشديدة اللهجة التي تحذر من الوضّاعين (أبو هريرة والأحاديث الموضوعة، ترجمة نجف علي ميرزائي، نشر: مجرت) دليل جدّي على خطر وضع الأحاديث وتحريفها لكن لحسن الحظ، من زاوية المنهجية المعرفية لإنتاج العلم الديني، وإبعاد هذه المسألة عن هذا النوع من الآفات وسيلة ناجعة، تُفهم من أحاديث النبي وأئمة الدين. كما جاء في وسائل الشيعة، ج18، ص79 نقلاً عن النبي: أيها الناس، ما نُقل عني إذا وافق كتاب الله فخذوه، وما لم يوافقه فأعرضوا عنه».

أيضاً لملاحظة مجموعة أخرى من هذه الأحاديث، أنظر: ـ نفسه ج18، ص78 ـ الباب 9 ـ صفات القاضي ـ الحديث 12 و 35 ـ نفسه، ج13، ص165.

(2) المدخل إلى عذب المنهل في أصول الفقه، ص. 37

الأصلي وراء ضرورة استعادة القرآن لسيادته على الحديث، هو الآفات والأضرار الروحية المتعددة التي لحقت بالمعارف الدينية. . .

لقد سطّر بعض علماء الشيعة الكبار بمجموعات من الأحاديث الموضوعة مجلدات عدة، وقد أعلن المرحوم البهبهاني من خلال توضيحه لمكامن الخلل، والاضطراب والتناقض والضعف والتحريف والآفات والعلل الكامنة في بعض الأحاديث، حرباً شعواء على وجهات نظر الإخباريين، لكن على الرغم من بعض التطورات الإيجابية فإن المكانة البنيوية للقرآن، لما تصل حتى هذه اللحظة في مسار الاجتهاد إلى الأوج وإلى حيث يجب أن تكون، محكاً لصحة أو لسقم الأحكام والأحاديث، وقد أشرنا من قبل إلى ما أبداه صاحب **الميزان في تفسير القرآن** من أسف شديد على ترك العمل بعرض الأحاديث على القرآن.

ما لايمكن إنكاره، أن افكار العلماء الإخباريين الذين وضعوا القرآن والعقل[1] في محاق الأحاديث لا يزال هو التيار الأقوى في المجتمع العلمي، إن وجود بعض المبادئ النظرية في الأصول المناهضة لآراء الإخباريين، لن تؤدي إلى تحوّلها تحولاً جذرياً[2]، وتيار حاكمية القرآن الكريم على المسار العام للحديث والسنة لم يتحقق عملياً[3]، وبسبب هذه المعضلة يعيش مسار إنتاج الفكر الديني اليوم حالة من الانحطاط!.

---

(1) تحت تأثير تفسير بعض الأحاديث مثل **دين الله لا يُصاب بالعقول**، **بحار الأنوار**، ج2، ص303، أهمل العقل والتعقل في الأحكام والمباحث الدينية إهمالاً كاملاً، وفقد قيمته

(2) **فرائد الأصول**، ص93 (نقلاً عن «در آمدى بر علم أصول» **مدخل إلى علم الأصول**، تأليف علي صفائي، يقول المرحوم الشيخ: **إذا دخلوا في الفقه، نسوا ما أسّسوه في الأصول**».

(3) **الميزان في تفسير القرآن**، المقدمة؛ م.ن. ج6، ص285، ليتَ كبار التفكيكيين، بدلاً من بذل كل هذه الطاقة في معارضة الأفكار الفلسفية، عملوا على تصحيح وتأهيل التفاعل بين الحديث والقرآن، لكان الخير أعم.

إن أخطر ما سببته هذه النظرة إلى القرآن والحديث، فقدان المستويات الرفيعة، والآفاق الرحبة الاجتماعية والحياتية في حقلي الدين والشريعة[1]، فحين تكون المباحث العبادية، أضعاف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتربوية وغيرها من الحقول الخارجة عن التكليف الشخصي والفردي، وبعيدة عن العلاقات المجتمعية[2]، من الطبيعي أن تشتدّ النظرة الدونية (شبه العلمانية) إلى الدين، وأن يكون من المتوقع كذلك عرض القرآن على الرواية، وضرورة عبور حجّية القرآن وظواهره من خلال حجيّة ظواهر الحديث، كما أنّ جذور ترويج العلمانية المعاصرة، مردّها إلى القصور في إنتاج العلم الديني الحضاري.

ما لا مجال للشك فيه هو أن معظم الأحاديث ومصادر السنة ظنيّة الصدور، وأخبار الآحاد هذه، لا طاقة لها على تأسيس تشريع مستقل، إلا بعد عرضها على السنة القطعية والمتواترة، أو على آيات القرآن الكريم.

إن آفات الفكر الديني الناجمة عن مرجعية الحديث، ومناهج الفكر الديني المبنية على الحديث، لا تنحصر في وجود آلاف الأحاديث الموضوعة[3]، المطعون بصحتها، المبهمة والضعيفة، التي وُضعت بتأثير الدوافع والعوامل السياسية والمذهبية المختلفة، وبسبب الغلو

(1) الاتجاهات المستقبلية لحركة الاجتهاد، محمد باقر الصدر، ضمن مجموعة باسم: **الاجتهاد والحياة** وهي حوارات نشرها محمد الحسيني.

(2) **ملاحظات الأستاذ مطهري**، ج1، ص149، المرحوم مطهري - يخطّئ الفهم الجامع للدين في مائه ألف مسألة في الصلاة والصوم، ويرى أن جامعية الدين في إجابته عن جميع أبعاد حياة الفرد والمجتمع.

(3) **أصول الكافي**، ج1، ص62؛ انظر أيضاً، **مائة وخمسون صحابي مختلق**، ج1، ص31، الذي يصرح بوضع «ابن أبي العوجاء» وحده لأربعين ألف حديث، (نقلاً عن التسنيم، ج1، ص85).

والجهل التصحيف، والتساهل، وحتى بسبب حقد اليهود وعداواتهم. . . . ، إن حدود الآفات أكثر سعة.

يبدو أن أكثر ما يخيف من آثار هجر القرآن، من خلال إبطال حجيته إلا بتأييد الحديث الظني والخبر الواحد غير القطعي، وتعمق المشكلة إلى حد أن البعض حسبوا أن اقتصار تفسير القرآن على الروايات جائز[1]، وهذا ما قلل من إمكانية تفاعل الفكر الديني غير المستمد من القرآن والسنة القطعية المفسرة له، مع نظم الحياة الإدارية والمؤسسات الراعية للمجتمع. إن القرآن الكريم، لم ينزل لتبيين أحكام الصلاة والصوم فقط، فالإنسان في قلب المجتمع، وفي إطار النظام الحضاري للحياة، هو محور الهداية القرآنية.

إن الأحاديث والسنة ليست مرآة لجميع أعماق القرآن، وإنما تتضمن نظرات تُعّمق فهم القرآن وإدراكه، وهي ليست بديلاً من القرآن، ولا في مستواه، وإنما تّعبّد طريق الوصول باتجاه القرآن[2]، يتبين أن ضرورة وجود السنة والحديث الصحيح، ليس معناها غموض القرآن وعدم استقلاليته في الهداية، وليس هنالك من شيء أخطر من أطروحة اجتهاد المحدّثين الناقصة.

النقطة الأخرى، هي أن نسبة كبيرة من الأحاديث، تاريخية، وكانت متطابقة مع مقتضيات زمان خاص[3]، الكلام هنا ليس على صحة

---

(1) انظر مقدمة المرحوم ابن عاشور: في **التحرير والتنوير**، ج1، ص60، وما بعدها، في تحليل ونقد الرأي الذي يحصر تفسير القرآن بالحديث والسنة، أيضاً انظر: **الدروس التمهيدية في آيات الأحكام**، ص30، ومقدمة الشيخ الطوسي في بداية تفسير و«التبيان»، وفي أكثر من موضع من مقدمة تفسير **التسنيم**».

(2) هذه العلاقة الخاصة بين السنّة والقرآن، لا تتأتى من إلغاء أحدهما، ولا بإهمال كتاب الله والإعراض عنه، ولا يجب أن تحل النصوص الدينية غيرالقرآنية بديلاً منه في إنتاج المعرفة.

(3) للأسف الشديد، لا تزال هذه النظرة سائدة حتى اليوم، ولم يبادر أحد إلى دراسة المجاميع الحديثية، وغالباً ما يتم التعاطي مع جميع الروايات بالأسلوب نفسه، بدون=

الأحاديث أو سقمها، وإنما يجب أن نعلم أن الرسول الأكرم والأئمة المعصومين، كان عليهم من ناحية ، أن يتكلموا بما يتناسب والمستوى العقلي لمعاصريهم، ومن ناحية أخرى أن يقوموا بدور العاقل والحكيم والمدبر، وليس كناقلين ومشرّعين لحكم شرعي ثابت، فلو كان المجتمع أكثر نضجاً ووعياً، والناس أكثر تعقلاً، أو لو كانت هناك مقتضيات أخرى، لكان من المتوقع أن يكون الكلام الصادر عنهم على نحو آخر[1]. حتماً إن مثل هذه الحالات التي لم تكن قليلة، لا تصدق دائماً على جميع الأحاديث الصحيحة الأخرى، لكن هنالك نماذج عديدة منها، فهنالك مباحث معاملات ومباحث عرفية واجتماعية واسعة جداً، وردت عنهم فيها أحاديث، وهي ليست من باب التشريع، وإنما هي تطبيق عصري لقوانين الدين الكليّة[2]، فالرسول الأكرم إضافة إلى كونه نبياً كان سيداً وحاكماً وقائداً واقعياً لمجتمع خاص هو مجتمع جزيرة

= الأخذ في الحسبان المقتضيات والظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية والسياسية، وحتى ظروف المخاطب الفردية أو الاجتماعية، هذا التعاطي مبنيّ على القواعد الرجالية وصحة الأحاديث أو سقمها، وإسنادها. إن ثورة عامة وعميقة في **إعادة تدوين** الحديث، اعتماداً على مرجعية القرآن من ناحية، وغربلة الأحاديث **وإعادة تصنيفها**، على أساس الفهم التاريخي، وفهم البيئة المحيطة في عصر صدور الحديث من ناحية أخرى، هي الطريق الوحيد للوصول إلى الأهداف الكبرى لهذا المحور. التصحيح، والتنقية **وإعادة التصنيف** المبنية على المعرفة التاريخية، والمرجعية الحاسمة للقرآن، هو الطريق الوحيد لتجاوز العقبات الضخمة من طريق إنتاج العلم الديني الخالص والسليم، هذا العمل لم يبدأ حتى الآن، وكأن أحداً لا يملك القوة والجرأة على الدخول جدياً في مثل هذه المباحث!

(1) إن الموقف المتطرف لبعض الباحثين الدينيين، الذين يعتقدون أن جميع الأحاديث تاريخية، ناجم عن تكرار ببغائي لمبادئ المذاهب المارقة، إن النظرة التاريخية الصرف إلى السنة، والقول له بتغير مضامين جميع الأحاديث في مقولات عدد من الشيوخ المتغربين، ناجمان عن التأثر الشديد بالغرب.

(2) المرحوم آية الله شمس الدين، يرى أن الأصل في السنة التحول، والأصل في القرآن الثبات؛ **المنطلق**، العدد 117، ص30.

العرب، والقضايا الواقعية، والوقائع المرتبطة بحياة أولياء الدين الموضوعية أوسع وأشمل مما رُوي عنهم أحياناً. لا يجب أن يغيب عن البال أن العودة إلى مرجعية القرآن العظيمة في توليد المعرفة الدينية، تضع مساحة من الثوابت الدينية في تصرّف الإمام المعصوم، ومن بعده الفقيه الجامع الشرائط وتتيح لهذا الأخير، الذي تتوحد رؤيته والخطوط العامة للأئمة والفقهاء السابقين، أن يطبّق هذه الرؤية في الأطر والظروف المتغيّرة[1].

إن التفاعل على نحو موحد ومتجانس وخال من التمييز مع جميع الروايات ـ على فرض أنها صحيحة وموثوقة المصدر ـ وبذل الجهود لفهمها وتصديق حجيتها، دون الأخذ في الحسبان الظروف السياسية والاجتماعية، والجغرافية والموضوعية من ناحية، وبدون مطابقتها لمبادئ وقوانين التشريعات الدينية والفقهية القرآنية ومقاصدها الكلية وفلسفتها من ناحية أخرى، سيكون (هذا التفاعل) شديد التكلّف[2]، فإذا كان فقيه ما قد أصدر حكماً أو فتوى انطلاقاً من ظروف عصره ومقتضياته، فمخاطبه لم يكن ـ أساساً ـ إنسان هذا العصر أو هذا المجتمع، للكلام على حجية الفتوى أو عدم حجيتها بالنسبة إلى هذا الإنسان المعاصر.

إذا كان لابد من الاستفادة من معيار «الحجية» لتوضيح هذه الحالة، من الواجب القول، أن هنالك إمكانية للكلام على نوع من «الحجية» التاريخية والمتغيرة، فالحجية التي تنوجد في ظروف خاصة لمخاطب فرد، أو لمجتمع خاص، وبمقتضى حكمة خاصة، يكون عمل

---

(1) **التجديد في الفكر الإسلامي**، محمد مهدي شمس الدين، ص81 ـ 110؛ **الثابت والمتغير في فهم النص الديني**، ص15؛ **الاجتهاد والتقليد** (مجموعة مقالات) ج2، (مقالة آية الله محمد باقر الحكيم).

(2) **الاجتهاد أصوله وأحكامه**، محمد باقر بحر العلوم ص1.

الفرد المكلّف المبني عليها مشروعاً. هذا الحديث الصحيح نفسه، القطعي السند والقطعي الدلالة، أو الفتوى الصحيحة المشروعة، من الممكن في ظروف أخرى ـ على الرغم من وجود هذه الشروط ـ أن يسقطها الإمام أو الفقيه الآخر من الاعتبار العملي والحجية، هذا الموضوع هو غير الأحكام الثانوية وفتاوى الولاية أو الحكم، وأيضاً غير الأحكام الشرعية المؤقتة الصادرة تخطياً للعسر والحرج، وأمثال ذلك[1].

الأئمة أنفسهم اهتموا اهتماماً زائداً في كلامهم وفي سلوكهم، بالموازين المتنوعة السياسية والاجتماعية والتربوية والعرفية، وبمستوى إدراك الأفراد وشخصياتهم، لكن ابتعاد علماء الدين عن المنابع الأصلية للمعرفة الدينية وبخاصة القرآن الكريم[2]، والظروف التاريخية، صارت الميزان الأصلي الوحيد لمعيار التشريع هو صحة الحديث وسنده، وهنا مكمن جذور الآفات التي أصابت مناهج الفهم وأصول التفسير الديني والشرعي؛ فلا فرق بالنسبة إلى الفقيه إن كان الحديث أو خبر الآحاد، مصدره المجتمع البدوي لجزيرة العرب، أو أنه كان جواباً عن سؤال المجتمعات المدنية والمتحضرة الأخرى، وأساساً لا مكان في مناهجنا التقليدية الأصولية لمراعاة طبيعة المخاطب، أو المجتمع الذي صدر عنه

---

(1) إن فلسفة تعدّد الأئمة والفقهاء، يجب بحثها في هذه الاختلافات في مقتضيات العصور وظروفها، وفي النتيجة، الكلام غير العبادي لكل إمام من الأئمة، يجب أن يراعي المقاصد والقوانين القرآنية العامة والثابتة من ناحية، وأن يُفهم ويُحلل من ناحية أخرى في ضوء أوضاع العصر الذي قيل فيه، لأنهم كانوا في هدايتهم للخلق ينطلقون من الواقع والظروف الموضوعية.

(2) بحسب أحد المفكرين المعاصرين: **لقد توارى القرآن الكريم وراء الكم الهائل من الروايات والأحاديث، مع العلم أن هذه النصوص في طبيعتها مجملة، وتحتاج ربما إلى مجهود إضافي لبيانها، ومنبع إجمالها ناشئ من اختلاط التاريخي بغير التاريخي، والكلامي بالفقهي، والسياسي بالمطلق»... المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر،=**

السؤال، أو المقتضيات التي بنى عليها الإمام حكمه أو قوله المتعلق بالمعاملات أو العلاقات الاجتماعية في الأبحاث الأخرى المرتبطة بعناوين متغيرة ومختلطة بالخصوصيات الطبيعية للمجتمعات[1].

لقد كان كتاب الله وجوامع كلام رسول الله، بالنسبة إلى الأئمة أنفسهم، المعيار الأصلي والمحك الأساسي في تحركهم، وإذا جُمعت وصايا الأئمة بضرورة التمسك بالقرآن الكريم، لملأت موسوعة استثنائية. إذاً لماذا يجب الآن في نظام إنتاج العلم وآليته لدى علماء الدين والقضاء على مكانة القرآن الأبيستيمولوجية ومرجعيته المعرفية، لعرض المتحولات على ثوابته ولماذا يدخل طلبة الحوزات العلمية منذ البداية نظاماً محوره الحديث، منفصلاً عن كلية القرآن؟ سؤال وجيه يجب التفكير به والبحث عن جواب له، وبخاصة في هذه اللحظة التاريخية، حيث أن فقدان النظريات الملائمة والبنّاءة اجتماعياً، في فضاء أرحب من فضاء العبادات المحضة، وشكلها وصحتها، والإشكالات الناجمة عن فقدان البدائل العلمية القرآنية، التي تزاحمها الأصول والأهداف والمقاصد السننيّة المحور، والإشكالات الإبيستيمولوجية، وقصور النظريات الدينية، تعرّض كلها القواعد والمرتكزات الدينية

= ص41. وقد ذكر الدكتور حسن جابر في هذا المرجع نفسه، أنه بغض النظر عن صحة سند الروايات ودلالاتها أو عدم صحتها، التي هي نوع من الأحاديث الظرفية والتاريخية التي لايمكن الاستناد إليها بالمطلق ، ولم يكن المعصوم بصدد توضيح حكم شرعي ثابت ودائم وإنما بصدد الإجابة عن المشكلات الواقعية والعصرية والبحث عن حلول لها، ص 44 ـ 45. هذا التفكيك والتحليل نلاحظه في أكثر من مكان في كتابات الشهيد الصدر وبخاصة في: محمد باقر الصدر وصائب عبد الحمدي، **اقتصادنا**، (بيروت: دار الهادي، 2002).

(1) للتعرف إلى فلسفة وجوب استخدام منهجية البحث التاريخي في عملية الاجتهاد، انظر **المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر** من ص47 إلى 64 (علم الاجتهاد والمنهج التاريخي).

للتجارب الإسلامية السياسية والاجتماعية المهمّة للخطر، على نحو مثير للقلق[1].

اللافت أننا نشهد في أقوال الأئمة المعصومين عبارات مثل: «علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع»[2]، و «أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا، إن كلامنا يتصرف على سبعين وجهاً»[3]، ونُقل عن الإمام الصادق قوله: «إنا لنتكلم بالكلمة لها سبعون وجها لي من كلها المخرج»[4]، وبالتمعن في كلامهم بمعظمه، ندرك على نحو قاطع، أن مهمتهم العامة اللازمانية واللاتاريخية، بحسب تعريفهم لها، هي عرض الأصول والقواعد العامة لفهم الشريعة وشرحها في ضوء أشعة القرآن وسنّة النبي، وأن القرآن كان إمام الأئمة[5].

لقد أدى إنشغال أعداد كبيرة من الفقهاء بسند الأحاديث ومعايير الرجال، مقابلة بالتحليل والتفسير العميق لمقاصد كلام الأئمة(ع)، وأبعاده، إلى إصابة جسد الفكر الديني بأضرار فادحة، كما أننا نشهد تخلفاً شديداً في التطبيق العملي لدستور الأئمة المبني على استخراج أصول المعارف، وتفريعاتها وتطبيقاتها الجزئية.

---

(1) لأن بالإمكان إدارة المجتمع والحياة العالمية للإنسان بالمبادئ والأصول النظرية القرآنية المحور، التي تتضمن نظاماً معرفياً موحداً من ناحية وتحاكي قوانين الوجود والطبيعة. الكلام هنا على **القوانين** والعلاقات الدقيقة العلمية المسيطرة على الدين والشريعة، وليس على المباحث التقليدية المبنية على الآراء والنظريات المتفرقة والتجزيئية وبقدر ما تستفيد النظريات العامة للإدارة الدينية للمجتمعات من هذا التسويغ العام، الحضاري، الإنساني، العقلاني، والعالمي، تزداد إمكانية فوزها ونجاحها في الواقع الإنساني والعالمي.

(2) **بحار الأنوار**، ج2، ص 245؛ **وسائل الشيعة**، ج18، ب6، ج51و52.

(3) **معاني الأخبار**، الشيخ الصدوق، ص1و2؛ **الاختصاص**؛ الشيخ المفيد، ص288.

(4) **الاختصاص**، ص. 288.

(5) «عليكم بالقرآن فاتخذوه إماماً (كنز العمّال، الحديث، 2861).

3 ـ انفصال مسار إنتاج العلم الديني عن الموضوعية

إن الدين هو برنامج الحياة، وتوليد سلوك الإنسان وعلاقته بمحيطه الإنساني والطبيعي. والمبدأ الديني الأساسي في القرآن الكريم هو أيضاً «التوحيد» المبني على «الإيمان» و «العمل الصالح»[1]، من هنا يجب أن تكون جميع العلوم المنبثقة عن الدين، والنظريات الدينية العامة ملائمة بالضرورة لشؤون البشر وشجونهم الواقعية وسلوكهم العملي.

لم يسع القرآن الكريم ولا الأنبياء والأئمة المعصومون وراء فلسفة المجتمع (جعله فلسفياً)، أو تربية فلاسفة وإعدادهم للعيش في مغاور التجريد بعيداً من الواقع والموضوعية، أو تربية مهارات سفسطائية. إن سيرتهم وسُننهم العملية، كانت شرح حقائق[2] غير ما هو مُتصوّر في عصرنا عن القيم، ومختلف عما نلاحظه في سير علماء الدين وسلوكهم، وليس لأوامر القرآن والسنة التي تؤكد باستمرار على التعقل والتفكر والتدبر وأمثالها أيضاً أي شبه بالتهويمات الفلسفية المنقطعة عن واقع الإنسان والمجتمع المعاصِرَيْن، والتي تشاهد في حياة البعض وفي منهج «إنتاج العلم الديني» الخاص بهم.

إن المقاصد العظيمة والكبرى والوجودية، القرآنية المحور، تمنح العلم الديني رحابة وشمولاً، وأجوبة عن جميع الأسئلة المتعلّقة بالحياة البشرية والحضارة العالمية من جميع الجوانب والأبعاد، مقارنةً بحركة العلم الديني المعاصرة، الجهيضة والناقصة.

---

(1) كمزج **الغيب والشهود** و **الصلاة الزكاة**، دليلاً على عدم الفصل بين الأبعاد العقائدية والسلوكية (الشريعة) في النظرية الإلهية في القرآن الكريم. هذا الانفصال الذي نشاهده أينما كان في تاريخ إنتاج المعرفة الدينية، وهو السبب الأول للإنحطاط. حتماً هذا **السلوك** و **التكليف** الفقهيان أضيق بكثير من المفهوم الحضاري واللامتناهي للعمل الصالح القرآني، وليت أبحاثاً جدية تُجرى على أساس هذا الاتساع والرحابة القرآنية.

(2) **العمل الديني وتجديد العقل**، طه عبد الرحمن، ص108 ـ 109.

إن الواقع العالمي للإنسان المعاصر، في حالة انحطاط وتدهور من جميع النواحي، ونحن مع ذلك، في علومنا الدينية نتفلسف مرتاحي البال!. بهذا الصدد، لا نستبعد، أن تؤدي محدودية العلم والمعرفة الدينيين، والتراخي والفتور وأحياناً الجمود والتوقف عن أنتاجهما لقيادة حركة الحياة الواقعية إلى نتائج جد خطيرة، ليس أقلها وضعنة المجتمع.

إذا كان المقصود بالمعرفة الإسلامية ـ مثلاً ـ بالنسبة إلى النظام المصرفي، أن يكون المصرفيون بغضّ النظر عن الوظيفة الاقتصادية العامة، «للمصرف» في عصرنا، مسلمين، يلتزمون بأحكام الحلال والحرام على المستوى الشخصي في حياتهم، ويراعون أحكام النجاسة والطهارة ويؤدون فرائض الصلاة والصوم والحج، فهذا أمر ممكن الحصول، ولا يحتاج إلى الكثير من الكلفة والمستلزمات، وتنتفي حينها الحاجة إلى إنتاج العلم الديني، فمثل هذه المباحث لا تستغرق ألف سنة من الجهد والتعب، وتنشّق دخان المصابيح، وتكفي نظرة عابرة إلى القرآن والحديث للعثور عليها، وهي مفهومة، ولا مجال للطعن فيها، ولا اختلاف حولها إلا في بعض الجزئيات. لكن إذا كان المقصود من «النظام المصرفي الإسلامي»، في عملية إنتاج المعارف الدينية تصحيح مسار التداول النقدي في الظروف الحالية للمجتمع والعالم، بحيث تكون الغايات المبدئية، والعدالة القرآنية والدينية المطلقة مؤقتة وكذلك الوظائف الاقتصادية للمصرف العصري، مطبَّقة عملياً، في هذه الحال يجب أن نقلق جدياً من فقدان الأفكار الاقتصادية الملائمة لأصول الدين الإسلامي والملائمة في الوقت نفسه لتوسع النشاط المصرفي، وأيضاً لأفكارنا ومفاهيمنا المعاصرة عن علم الفقه الديني، وأساليب إنتاج المعارف الدينية، ويجب أن نعتبر أن تحقق المطالب على هذا المستوى من الموضوعية غير متوافر.

من هذه الناحية يجب أن نعدّ انفصال مسار العلم الديني وتداوله

وانتاجه عن ساحة الواقع والموضوعية في المجتمع، من أهم عناصر «وضعنة» النظم الاجتماعية الشاملة في الحياة المعاصرة، والسبب المباشر في انفصالها عن الغايات القرآنية والدينية الكلية، كما يجب عدّ هذا التفكك نفسه أيضاً عامل توقف إنتاج العلم الديني في جميع الميادين، وبسببه أصبح جعل الفكر الديني تاريخياً، وابتعد عن واقع المجتمع والحياة الإنسانيين.

من الأدلة الفاقعة، التي لا مجال لإنكارها، على تاريخية حركة الفقه الديني، وغياب عنصر الزمان[1] فيها، وفرة المباحث التجريدية[2] والذهنية والافتراضية، التي تغصّ بها مجاميع الفقه والأصول.

هذا الابتعاد عن الموضوعية، والتوغل في الذهنية والتجريد الذي يتزايد ويتوسع[3] يوماً بعد يوم، ناجم عن الابتعاد الطوعي عن فلسفة التشريع الديني وحكمته، وعن أحكام الشريعة في القرآن والسنّة القطعية، والاعتماد المشتّت والتجزيئي على الأحاديث[4].

إذا وافقنا على أن هنالك عرىً لا تنفصم بين إنتاج الفكر وبين العصر (الزمان) ومقتضياته، حينئذ يجب أن نقف وقفة تأمل صريحة في جدوى العلوم التي وُضعت في تاريخ معين، وتوسعت في ظروف تاريخية أخرى، إن مهمة صنّاع العلم الديني في كل عصر من العصور تحريك عجلة «التفكير»، مع الأخذ في الحسبان الدوائر الثابتة للدين، وأصول الدين والشريعة، وفي ظل الفهم الدقيق لمقاصد الدين وحكمة

---

(1) راجع: **نظرية الفقه في الإسلام... مدخل منهجي**، محمد كمال الدين إمام، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1418هـ، (الفصل2: الفقه... مفاهيم وخصائص)، ص55.

(2) نحو منهجية معرفية قرآنية، ص 60 و61.

(3) عدد من علماء علم الأصول البارزين، ذكروا أكثر من مرة ألفاظاً **كتورّم علم الأصول**»!.

(4) م. ن. ص360.

فلسفته والأحكام وأسباب التشريع وتساؤلات عصرهم ومتطلباته، وإلا فمن غير الممكن الإجابة عن جميع أسئلة الحياة المعاصرة، بواسطة فروع فقه الماضي وتفريعاته.

هذا ما يجعل العلم الديني ومسار إنتاجه، من خلال التبادل والمقايضة الدقيقة والسليمة بين «عناصر الثبات» و «المجالات المتحركة» جواب «منطقة الفراغ»[1] أو الإشكالات العلمية والعملية لأي زمان من الأزمنة.

إذ كانت موضوعية المجتمع وواقعيته تتجه باتجاه معين، في حين أن اهتمام علماء الدين وانشغالهم في علمهم ومعرفتهم الدينيين مستغرق في الفرضيات التاريخية، والأمثلة الغامضة، والمصاديق التي لامصداق لها في هذا العصر، والمباحث غير المرتبطة بمشاكل المجتمع وأوجاع الناس، فيجب التيقن من شلل مثل هذه العلوم وقصورها وعدم جدواها. إن أجمل وأبهى خصائص القرآن الكريم الذي تحير سعته العلمية العقول، التي وصلت في المجرى المتحول للعصور إلى هذا المستوى ، مصدرها التلاحم في النسيج العام للمعرفة الدينية، وفي النتاج المعرفي العام وكذلك في الأساليب والنظريات الواقعية، ومواجهة وقائع حياة الإنسان[2].

في عصرنا أيضاً طرح خمسة من أعلام المفكرين الإسلاميين بأشكال مختلفة أهمية الموضوع مورد البحث (موضوعية القرآن) وهم السيد جمال الدين أسد آبادي في «المقالات الجمالية»، والعلامة إقبال اللاهوري في «إحياء الفكر الديني في الإسلام»، والدكتور علي شريعتي الخراساني في

---

(1) **الاجتهاد والتقليد**، محمد مهدي شمس الدين، ص160، **اقتصادنا**، محمد باقر الصدر، ص681 ـ 683.

(2) للأسف الشديد، إن مخزوننا المعرفي الديني، هو منهل ومصدر فاعليات الجهاد العلمي للعلماء، الذي ربما أنتجوه مراعين واقع عصرهم، لكنه مقارنة مع مايناسب إنسان هذا العصر وواقعه، يعدّ إلى حدّ ما تاريخياً، وفائدته لهذا السبب متدنية؛ **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص20.

مطارح متنوعة، والشهيد محمد باقر الصدر في «المدرسة القرآنية»، والبروفيسور عبد الجواد أفلاطوري في مقالة له في «مجلة جامعة الثورة (الدورة الجديدة، العددان 98، 99/ 1993)[1]

إن ميزة الموضوعية المحورية في القرآن الكريم، تسري وتتضوع كالروح والنفس في جميع أركانه، ومن هنا يُفهم سر تأثير الأساليب والصيغة المعنوية والبيانية والأدبية للقرآن، فدنيا الأنبياء لدى الإنسان أجمل من دنيا الفلاسفة، ومرغوبة أكثر منها، لما تتميز به حركتهم من تماس مع حركة الواقع، وما صرّحت به الآيات القرآنية وأكدت عليه من تلازم عالم الغيب والشهادة، وترافق الإيمان والعمل الصالح، إنما هو لأجل هذا التلاحم بين عالم الذهن والفكر وعالم الموضوعية والواقع المتغير.

إن مثل هذه الموضوعية في جميع التوجهات والبرامج والمناهج للأشخاص وللأماكن التي تعنى بأحد العلوم الدينية، ضرورة من الضرورات الحياتية، وهي التي تضمن حسن الختام في تحقق الأهداف والبرامج العلمية، وإلا فإن خط سير المعرفة الدينية واتجاهها يخرج عن مساره الأصلي كما هو حادث فعلاً.

أينما تطرقنا في هذه المقالة المقتضبة إلى عبارة «إنتاج الفكر والمعرفة الدينيين»، كان المقصود دائماً المعارف الإيمانية التي هي في تماس مع «العمل الصالح» وعالم الشهادة والسلوك الفردي الاجتماعي في العالم الخارجي.

---

(1) **الرسالة الخالدة**، محمد الحكيمي، ص136، حتما من الواجب القول، كما جاء في الإيضاحات السابقة بالتفصيل، أن النقطة المشتركة لدى المفكرين المجددين المعاصرين، في مصر والمغرب العربي، وإيران والبلاد الإسلامية الأخرى، هي الاتكاء على ضرورة العودة إلى المرجعية المعرفية للقرآن الكريم، المرحوم العلامة الطباطائي والمرحوم شمس الدين، والمرحوم محمد جواد مغنية، والمرحوم محمد الغزالي المصري، وقبلهم المرحوم علاّل الفاسي، محمد الطاهر بن عاشور، وعبد الحميد بن باديس، وآخرين كثر. من هذه الزاوية، فإن هؤلاء الخمسة، هم أكثر من هذا قليلاً.

إن تضخم المعارف شبه الدينية في عالم الذهن والتجريد، التي لا تتماشى وبناء الواقع الإنساني وواقع الوجود الموضوعي إنما هي ركام علمي، ووصفه بالديني صحيح فقط بالمنظار التاريخي المنفصل عن الواقع، وأي علم لا يعالج اعوجاج الواقع وانحرافاته، ولا يدخل في مسار صلاح الإنسان والمجتمع في هذا العصر وسعادتهما، مهما كان ثميناً وقيّماً، لا يستحق في نظر الإنسان المعاصر أن يوصف «بالديني».

«إن القرآن الكريم (الذي هو منبع المعارف الدينية الأساسية)، هو كتاب واقعي لا ذهني، يُعطي قيمة للواقع وللموضوعية، وليس لغيرهما، وهذا الأمر يسري فيه كله وعلى جميع الصُعُد، على صعيد المجتمع أيضاً، فإن الواقعية هي من خصوصيات القرآن، والوقائع المذكورة على امتداد القرآن كله، والتي تغطي تاريخ الإنسان، وما أنجزه بيديه، والحوادث التي تعرّض لها البشر، والإشارات إلى أسرار الحوادث وأسبابها وفلسفتها، أو التصريح بها، تحكي كلها عن واقعية القرآن الكريم»[1].

وبتعبير جميل جداً لأحد علماء القرآن الكبار: «إن القرآن الكريم الذي هو المفسر لعالم الوجود، ينزع الحجب المظلمة عن وجه الطبيعة، ويسهّل التعرف إليها، كما يزيح الحجاب النوراني عن وجه ما وراء الطبيعة، وييسر معرفتها: (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين)[2] [3].

هذه الموضوعية والواقعية القرآنية المحور، إذا اتُخذت معياراً لحركة الفكر الديني، فإن إنتاج العلم الديني، يصل في مهد البصيرة

(1) **الرسالة الخالدة**، محمد رضا الحكيمي، ص. 141

(2) سورة النّحل، الآية 89.

(3) **منبع الفكر**، ص88 (ذيل الفصل الأول: القرآن: مفسر عالم الوجود).

الواقعية الشهودية والحقيقية إلى أعلى مراتب الوضعنة المعنوية، المحورية الهداية، وفي ظل وجود مثل هذه الأواصر تصل المجالات المتحركة والمتجددة في عالم المعرفة والواقع إلى تحققها الذاتي، وهذه الخاصية لا تنوجد بهذا الوصف في أي مكان آخر، لأن أي حركة[1] تربي الإنسان في فضاء خارج الواقع الموضوعي[2]، لا تتيح للظروف الإنسانية نضجاً سالماً ومتوازناً.

من هذه الزاوية أيضاً، فإن أي علم لا يترسخ ولا ينبني على البحث والتنقيب، وعلى مسيرة الإنسان وسلوكه الواقعيين، وعلى العقل الإنساني، ليس علماً نافعاً للمجتمع ولا للحضارة، ويظهر جلياً أن القرآن الكريم هو منبع هذا الفكر ومعدنه، ونقطة ارتكازه، لأنه النسخة المكتوبة والطبيعية للقوانين الوجودية والطبيعية وتبلورها كلاماً؛ وكما أن قوانين الوجود والطبيعة ونواميس الحياة ثابتة ومقوننة ومنظمة، فإن المبادئ والأصول والمحكمات القرآنية، هي أيضاً الوجه الآخر لعملة الوجود[3]، ومثل هذا النص لا ينقص شيء من غناه الداخلي على مر العصور والأزمنة.. لقد ووجه الجو العام لمسار توليد العلم الديني، لبعده عن منبع مركزية المعرفة القرآنية، والموازين والمقاييس الواقعية لهذا المصدر المعرفي «بمنطقة فراغ» ضخمة، وكان من ثمار هذه التيار المر وغير المستساغ، الغرق في النهاية، في أفكار متخيلة وذهنية كلياً[4]، وبقاء

---

(1) كالاتجاهات اللاواقعية لبعض مشارب التصوف والعرفان اللااجتماعية.

(2) لدراسة أشمل لاختلال البعدين الغيبي والشهودي انظر: **التجديد في الفكر الإسلامي**، محمد مهدي شمس الدين، ص65.

(3) **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، ص. 11.

(4) للأسف، تكون هنالك أحياناً شبهة أو فرضية أو حدس، مرت عليها قرون، وزالت ظروف طرحها وافتراضها، لكن أذهان واضعي المعارف الدينية في حقول الفلسفة والعقائد والفقه وحتى الأصول وغيرها لاتزال منشغلة بها! إن بعض أبواب الفقه،=

الأسئلة الواقعية الموضوعية، التي واجهت الفكر الديني بدون أجوبة، وتسليم دفة تسيير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، إلى محاور القوانين الوضعية غير المستندة إلى الوحي، وإلى الهداية الوحيانية سيأتي لاحقاً كلام مفصل حول هذا الموضوع، ويبدو واضحاً للعيان، أن انفصال مسار توليد العلوم والأفكار الدينية، عن المسار العام للواقع، لا ينسجم مطلقاً مع وجهة النظر الدينية المبدئية المبنية على تحقيق الأهداف الدينية، في مسار الواقع الاجتماعي وفي عمقه.

إن التفسير السليم لعبارة «العمل الصالح» الذي هو من مبادئ الفكر القرآني، هو أحد أهم الميزات الاستراتيجية لهذا الكتاب الكريم، لإدارة حركة الإنسان والمجتمع الإنساني من جميع الجوانب، بل هو المبدأ الهادي لمعارف القرآن ولأفكاره .

بهذه المناسبة، من الضروري التذكير بأن النظرة الموضوعية المهيمنة في القرآن لا تعني أن المفاهيم الكلية، والروح المسيطرة على كتاب الله تهتم بالظاهر ولا تهتم بالباطن، فآيات القرآن الكريم تهتم في الوقت نفسه بجميع أبعاد الإنسان، وهي كلها في الحقيقة تطرح في فضاء موحد، منسجمة في ما بينها، ومترابطة في ما بينها ترابطاً لا تنفصم عراه، وبتعبير أكثر جدة، إنها تطرح في منظومة واحدة منسجمة لتهدي إلى سواء السبيل[1] .

= والقضايا التي يناقشها الفقهاء هي أخصب حقول الإهانة للدين والاستخفاف بشأن الفقهاء في المجتمع المعاصر، كأن بعض كبار الفقهاء لا شأن لهم بالعصر ومقتضياته، ويرون أو وظيفتهم محصورة في الرد على الشبهات والأقوال، التي أثارها أحياناً شخص منذ مئات السنين!! كأن ليس هناك من بحث أو رأي يستحق المناقشة يجب بحثه ومعالجته؟.

(1) **الحياة الطيبة**، الأعداد 13 و40 و83؛ **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، ص12؛ **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص352 ـ 362؛ **إصلاح الفكر الإسلامي**، طه جابر العلواني، ص116و117؛

إن آيات «العدل والقسط» و «المسؤولية والجهاد» و «القتال» و«التدبير» و«العمل الصالح» و «السنن الاجتماعية وغيرها» و«العلاقات الاجتماعية السائدة» ، و«العلاقات الاقتصادية المتداولة»، و «الأخلاق والآداب» و «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، و«علاقات الإنسان بالطبيعة» وغيرها مما ورد في أكثر من مكان في القرآن الكريم، لا معنى لها أساساً في فضاء منبت عن الواقع، لكن عدم الانفصال عن الواقع ليس بمعنى الانقطاع عن العالم الباطني والدوافع الإيمانية، الروحية والقلبية والباطنية والتعقلية للبشر. إن ورود «الإيمان» و «العمل الصالح» باستمرار متلازمين، دليل على اجتماع القيادات الباطنية في الساحة الخارجية للحياة الإنسانية.

إن «الموضوعية» و «التعقل» أو بعبارة أخرى «التعقل الذي يستشرف الموضوعية»، من أرقى منابع المعرفة الدينية وإنتاج العلم الديني، وتفكيكهما عن بعضهما، يخرّب عمل هذه العلوم ونتائجها، والنظرة الباثولوجية النقدية إلى مسار هذه الحركة ترينا كثرة ما فيها من ثغرات وآفات كبيرة، من الواجب البحث عن مكوناتها في هذا التفكيك. مرة أخرى، وفي السياق نفسه يجب أن يذكر أنواع الخلل الظاهرة في والنظريات التفكيكية حول «الغيب» و «الشهادة»[1]، واختلال التوازن بينهما كعامل قوي في ركود أو انحراف مسيرة العلم الديني. هذه النقاط كلها التي وردت على سبيل الذكر، ليست للدخول في هذه الأبحاث المعقدة، وإنما للاعتماد على دور القرآن الاستراتيجي ومحوريته، في

---

(1) إن نظرة عابرة إلى النص القرآني وإلى مجموعة آيات الغيب والشهادة، وغيرها من الآيات المتعلقة بالواقع الموضوعي، وبالأعمال، وأنماط السلوك، والعلاقات المتعددة الجوانب بين الإنسان والطبيعة، توضح نظرة القرآن الجامعة إلى الإيمان (العقيدة والعمل والسلوك).

توضيح القوانين البنيوية «للمعرفة الدينية»[1]. والحركات التجديدية في العالم الإسلامي، في معظمها تبحث عن التخلف والانحطاط الإسلاميين المعاصرين في هذا التفكك[2].

4 ـ معضلات الثبات والتحول في الفكر الديني

لا شك في أن مشكلة «الثبات والتحول»[3]، في جميع المذاهب والأفكار والنظريات، كانت دائماً هماً من هموم المفكرين، كان السر في قوة أو فشل المذاهب والأفكار التي تدّعي الحراك التاريخي والموضوعي وسعة التحرك عبر المراحل والعصور، وتطابقها مع ظروف التطور والتنوع في الميادين الاجتماعية، غالباً رهنا بنوع من التفاعل بينها وبين تعقيدات العلاقة بين الثابت والمتحول في الإطار العام للاتجاهات الدينية والمذهبية.

إن أي فقه أو مبدأ أو نظرية لديه القدرة على التفاعل الموفق مع المتغيرات المناسبة له، وفي الوقت نفسه يحافظ على «ذاته» ويبقى جوهره «ثابتاً»، في ظل إطاره العام وبنيته الأساسية المحكمة، لا تتعرض هويته ومبادئه للاهتزاز والانهيار في إثر اصطدامه بأمواج التغيير العاتية،

---

(1) انظر في هذا السياق، المفكرين المسلمين المجددين، وقادة حركة تجديد الفكر الديني، كالمرحوم الشهيد محمد باقر الصدر في معظم كتاباته، وبخاصة في **الإسلام يقود الحياة والمدرسة القرآنية** فصل (السنن التاريخية في القرآن)، والمرحوم الشهيد مرتضى مطهري، في مواضع متفرقة من كتبه ومن بينها **قضية المعرفة**، تحت عنوان **القرآن وعدم الفصل بين التوجهات الداخلية والخارجية** ص379 من الجزء 13 من مجموعة آثاره، و**تجديد الفقه الإسلامي**، لجمال عطية، ص54. دار الفكر المعاصر.

(2) **أزمة العقل المسلم** عبد الحميد أحمد أبو سليمان، الفصل3 (ص109)، والفصل4 (ص168).

(3) **الحياة الطيبة**، العدد8، مقالة الثابت والمتغير في فهم النص الديني ص15.

ومواجهته للتطورات الطبيعية والذاتية لحركة الظواهر في صيرورتها التاريخية.

إن الفكر الديني الإسلامي ليس مستثنى من هذه القاعدة، وكل فهم أو تفسير للإسلام تتحلى الدوائر الثابتة والمتحركة فيه بالعلاقة المنطقية، والمنهجية السليمة للعبور من المتحولات، وبلياقة تمكنها من الإجابة عن مقتضيات الواقع، وبالمرونة والواقعية، ستكون قدرته على البقاء والاستمرار والدوام أكبر وأشد.

إن بنية عناصر منهج الفهم الديني وضوابط بناء الحكم الشرعي المعمول بها في الحوزات العلمية، قد اتسعت فيها دائرة الثبات والثوابت إلى حد أن ما يسمى بمنطقة الفراغ[1] (التحول) في داخلها ليس على قدر يتيح للفقيه ولعالم الدين الذي تثقل مسؤولية إنتاج العلم الديني أساساً كاهِلَة قدرة المناورة والتغيير.

من خلال الدراسة العلمية للتجارب التحقيقية والطروحات النظرية، حول قضية الثبات والتحول في الدين وفي الفهم الديني نرى أنها كغيرها من القضايا الفكرية والنقدية الأخرى، غير بعيدة من الإفراط والفجاجة والقصور، والخروج عن حدود التوازن والاعتدال، لقد قزّم البعض الحلال والحرام إلى حد، أن النهاية الحتمية للفكر الديني ستكون الوضعنة، وأعلى درجات «العلمانية» ثمرتها الطبيعية، حتماً، علمانية متخفية في لباس الدين، وتروّج من داخل الدين، لنظرية الدونية والانحطاط.

هنالك أشخاص أيضاً، في ذلك التيار الإفراطي المذكور يعتقدون ومن خلال تفسير غير صحيح للآيات وللأحاديث التي تدل على نوع من

(1) التجديد في الفكر الإسلامي، محمد مهدي شمس الدين ص81 ـ 110.

التلقي اللازماني للقرآن الكريم أو السنة في ثوب الأحاديث الموجودة، أن دائرة العقل الإنساني والفطرة الإلهية الكامنة فيه ضعيفة وعاجزة ومشلولة، إلى حد أنهم في معالجتهم لأي حدث أو مقتضى في الإدارة أو السياسة أو الاقتصاد. . . الخ، يعمدون إلى التنقيب في بحار الأنوار أو الصحاح الستّة، للبحث عن طريق حل من خلال النصوص الأولية للدين الإسلامي.

هنالك آخرون لا يعتقدون مطلقاً بـ«إسلامية» أو «أسلمة» أي واقع، وفي نظرهم المعارف الأخلاقية لا تدخل في إطار وظيفة الدين، ومصادر الدين غير كافية وغير مؤهلة لإعداد «النظام الأخلاقي» الإسلامي[1]، وفي المقابل يسعى البعض أيضاً[2] إلى أدينة أو أسلمة علوم الطب والإدارة والسياسة والدفاع والحقوق والفيزياء وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها، وكل ذلك بالاتكاء على منهج عاجز عن فهم منطق الدين والشريعة.

الفريقان لم يسلكا طريقاً معتدلاً في تفاعلهما المعكوس وغير المتجانس مع معادلة الثوابت والمتغيرات في الفكر الديني، وفي إدراكهما الخاطئ لطبيعة هذين الحقلين كماً وكيفاً.

---

(1) فلسفة الفقه، مقابلة مع السيد مصطفى ملكيان، ص22، في هذا المرجع يصرح أحد المفكرين أن القرآن الكريم حاشية على عصر نزوله، يتبين أن هذا الموقف ينسف جانب القرآن اللازماني أو **أنه لكل العصور**، وهذا الكلام في الحقيقة متناقض ومغرض، ويمكن أن يكون أيضاً تعبيراً عن **تاريخية القرآن**، ويمكن بقليل من التأمل في أعماق القرآن الكريم، إدراك المسافة الفاصلة بينه وبين مستوى المخاطب، وليس بمعنى عدم الفهم، وإنما بمعنى أن رحابة القرآن الكاملة، لا نسبة بينها وبين عصر النزول وظروفه وقدرته على الاستيعاب، كما ورد في بعض الروايات من أن الأجيال الآتية ستدرك أبعاد معاني بعض الآيات.

(2) **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص375 ـ 398.

لاشك في أن منابع الدين والشريعة، التي تعد النصوص الدينية جزءاً منها، تتضمن بالقدر الكافي والضروري مساحة واسعة للتحرك والتكيف والمرونة والموضوعية، والتحقق الخارجي في الظروف التاريخية المتغيرة، وفي حقل المقاصد والرؤى العامة، والتوجهات النظرية الرّحبة، لتأمين سلطة دائمة للمعرفة على مسار تفريع المتحول. هذه الثوابت الدينية، التي ورد ذكرها أكثر من مرة في هذه المقالة، لديها القابلية بواسطة التفكيك على الإحصاء والتحليل والتفسير.

إن سر تنوع وتعدد قادة المجتمع وأئمته، يمكن تفسيره في هذا الإطار وتسويغه كذلك، فهم كلهم في بوتقة واحدة وثابتة من الأهداف[1]، و«المقاصد» الدينية الأصلية، لكنهم في السياق المتحرك والمتحول للمراحل التاريخية للمجتمعات الإنسانية، يضعون القوانين المناسبة والملائمة. إن ما تدّعيه هذه المقالة هنا، هو أن الأصل في الآيات القرآنية، لا تاريخيتها ومعاصرتها، والأصل في المصادر الأخرى تطبيق مفاهيم هذه الآيات الكلية والأساسية وتقريبها من واقع المجتمعات والأوضاع والظروف المختلفة وبلورتها بصور متنوعة.

وكمثل آخر يمكن الإشارة إلى عنوان «السنن» التاريخية الثابتة في القرآن الكريم، التي عالجها عدد من المفكرين المسلمين، وعلى الرغم من كثرة الذين تصدوا لهذا الموضوع قبل المرحوم الصدر، لكن هذا المرجع الرفيع القدر، استطاع في تحقيقاته المعمقة في الحقول المتنوعة، والآخذة في الحسبان واقع المجتمع المعاصر، والمبنيّة على القوانين والسّنن الاستراتيجية والمعرفية القرآنية، أن ينتج «النظريات»[2]،

---

(1) انظر مقدمة أهل البيت (ع) تنوع أدوار ووحدة هدف وفصوله أيضاً.

(2) الصدر في اقتصادنا ص398، يصرح بما يلي: «يجب أن نتجاوز فقه الأحكام باتجاه فقه النظريات».

وأن يؤسّس «فقه النظريات»[1] وهو يقول بمناسبة الكلام على «مصادرة قوة» الحكومة الإسلامية وقدرتها، ومؤكداً على البنية «العقائدية ـ السياسية» للدولة الإسلامية على أساس «الإيمان بالله» وصفاته، غايةً قصوى للتطور الحضاري اللائق في الأرض:

«ومن هذه الناحية، إن الإسلام يندد بشدة بأي رؤية أو اتجاه مبني على تبديل الأهداف النسبية والمرحلية و(المتحولة) بالهدف المطلق و(الثابت)»[2] . . .

وهو يرى بصراحة تامة، حكمة هذا الموقف الإسلامي الذي يرفض خلط الأهداف والغايات الثابتة والمتحولة: «إن هذا الأمر يتوقف عليه التغيير والتطور والتقدم، ويزيل العوائق التي تقف في طريق الأهداف النسبية والمؤقتة»[3].

وقد طبق الرؤية الاستراتيجية المبنية على إدارك دقيق وحسّاس للتوازن بين الثابت والمتحول وفي الساحات المختلفة، في فهم الدين

---

(1) **فقه النظرية لدى الشهيد الصدر** باقر بري، في هذا الكتاب وفي كتاب **محمد باقر الصدر** الذي كتبه الأستاذ عبد الحميد ص78، وغيرهما، عدّوا أن نظرية تحويل النظرة الفردية والتكليفية للفقه، إلى نظرية مبنية على الإدارة الاجتماعية والفهم الاجتماعي للفكر الديني، هي أهم المعطيات والمكاسب والثمار الفكرية الناضجة للإمام الصدر. في هذه المراجع درست بالتفصيل، وبإحالات كثيرة ، النظرة الفقهية والدينية المبنية على **الفطرية** بديلاً من **فقه التكليف الفردي والمحور** في فكر هذا الفقيه المبدع والنابغة ، فحوى الكلام أن وظيفة هذه النظريات، هي نفسها دور ثوابت الفكر الديني وأركانهن وباستطاعة إنتاج العلم الديني من خلال معالجتها واستخدامها استخداماً صحيحاً أن يسلك المسار الصحيح.

(2) **الإسلام يقود الحياة** (من ضمن الآثار التي نشرها مؤتمر الشهيد الصدر العالمي)، ص169، هذه العبارات القصيرة، هي بوابات العبور باتجاه التحول والنهضة في إنتاج الفكر الديني.

(3) م.ن، ص170.

والاقتصاد والتفسير والتاريخ وغيرها[1]، وبصدد السنن التاريخية الثابتة في القرآن يقول: «نحن نلاحظ في القرآن الكريم هذه الحقيقة، حقيقة أن للتاريخ سنناً ثابتة، وأن ساحة التاريخ عامرة بسنن خاصة، كما عمرت الساحات الكونية الأخرى بالسنن، هذه الحقيقة نراها واضحة في القرآن الكريم، وقد بُيّنت هذه الحقيقة بأشكال مختلفة وبأساليب متعددة في الكثير من الآيات، بُيّنت على مستوى إعطاء هذا المفهوم نفسه: أي أن للتاريخ قوانين، وأن له سنناً»[2].

التأكيد على «منهجة» وعلى «قوننة» التاريخ وظواهره وأحداثه، إذا أدى إلى كشف هذه الضوابط والقواعد وإلى تبيينها وتفسيرها وعرضها بصورة دقيقة وعلمية، فإنه يصنع أطراً مناسبة جداً في هذا الحقل، كجزء من ثوابت المعرفة الدينية.

أهمية فهم المقاصد والغايات العظمى لمقولات الدين الأصولية هي بالضبط على النحو التالي: كما أن «سنن التاريخ»[3]، أو بعبارة أخرى «قوننة «التاريخ والحوادث التاريخية تظهر في قوالب ثابتة لا تتغير، وتقدم المساعدة المناسبة في تفسير الظواهر والحوادث التاريخية بدقة، وتصنع الآراء الدينية الفرعية في أحكام الحلال والحرام المرتبطة بها في مسارها

---

(1) **المنهج الجديد في تفسير القرآن** (النظرية القرآنية)، صائب عبد الحميد، ص91؛ انظر أيضاً، **اقتصادنا**، **فلسفتنا**، **المدرسة القرآنية**، دروس من علم الأصول (وبخاصة الحلقة الثالثة، **الأسس المنطقية للاستقراء**، وغيرها من آثار الشهيد، التي هي إعادة إنتاج للفكر الديني، على أساس الفهم والمعالجة للنظريات البنيوية، وإدراك للثوابت والمبادئ السننية والمقاصدية للدين وللشريعة، وهي جوهر النهضة التي أطلقها رحمه الله.

(2) **المدرسة القرآنية** (ط. مؤتمر الشهيد الصدر)، العدد19، ص53، يقتضي التوضيح أن المرحوم الشهيد، في هذه المجموعة من الخطب التي نشرت تحت هذا الاسم، يرى من الضروري للوصول إلى النظريات، وجود منهج موضوعي للتفسير، مع شرح واف وتوضيح جديد يدل على عمق فكر الدولة لديه؛ لأن النظريات لا تستخرج من النظرة التجزيئية إلى النصوص الدينية.

(3) **السنن التاريخية**، محمد باقر الصدر، ص55.

الصحيح، ستتولى مقاصد فهم الدين أيضاً على نحو آخر مهمة إنجاز عرض المتحولات على الثوابت.

ستتطرق هذه المقالة في مكان آخر.[1]، وبتفصيل أكبر «لمقاصد الدين والشريعة «أو بحسب قول بعض العلماء المسلمين «روح الشريعة»[2] والدين، مع التأكيد على الدور الاستراتيجي لهذه الرؤية الاجتهادية في تخصيب حقول «إنتاج العلم الديني «أو المعرفة الدينية؛ لقد جاء ذكرها هنا عرضاً للتذكير فقط بتأثير بعض العناوين في معالجة المعضلات الناجمة عن اختلال الثابت والمتغير في المعرفة الدينية، وإلا فإن كل محور من هذين المحورين أي: نظرية السنن والقوانين التاريخية الثابتة، التي لا تتغير في القرآن، وسلطة «مقاصد الشريعة والدين «القرآنية على المصادر الدينية الأخرى، واسع ومهم، بحيث أنه بالإمكان تأليف كتب مستقلة في كل منهما، وقد تم التطرق تفصيلياً إلى باثولوجية المعارف والآراء والأحكام الدينية، التي لا ترتكز على أسس سلطتهما ومرجعيتهما. حتماً إن كل عنوان من هذين العنوانين الكبيرين المذكورين، سيؤدي إلى ثورة عظيمة في طريقة النظر إلى الدين ووظائفه ومهماته الاجتماعية والتاريخية والحياتية[3].

---

(1) في حواشي المقدمة، أشرنا إلى المصادر الرئيسية لدراسة موضوع المقاصد الدينية والشرعية، وفي ما يخص مباحث السنن التاريخية، انظر: مؤلفات، المرحوم الشهيد الصدر، وبخاصة **المدرسة القرآنية**، وكذلك مؤلفات عماد الدين خليل، ومن بينها: **في التاريخ الإسلامي... فصول في المنهج والتحليل، التفسير الإسلامي للتاريخ** والذي اقترحه الدكتور لإنتاج علم تاريخ (برؤية إسلامية)، في كتاب **مدخل إلى إسلامية المعرفة**، الذي نشر، ضمن السلسلة الصادرة، عن المؤسسة العالمية للفكر الإسلامي.

(2) الاجتهاد والحياة، مقابلة مع محمد مهدي شمس الدين، ص16 ـ 17، و.م.ن، مقابلة مع السيد محمد حسين فضل الله، ص48 ـ 89؛ الإسلام يقود الحياة، ص49، **المنهج الفقهي عند الإمام الصدر**، محمد الحسيني، ص105.

(3) البحث نفسه، المحور الرئيسي في تحقيقات المجددين الإسلاميين المعاصرين، فالمفكرون المجددون في الشرق والغرب الإسلاميين، يرون أن لا سبيل إلى الخروج من الأوضاع المؤلمة، المتردية في العالم الإسلامي، إلا بمعالجة دقيقة لمعضلات الثابت والمتحول.

لا يخلو التذكير بهذه النقطة المهمة من فائدة، وهي أن تأثير إجراء تحقيقات في المقاصد والسنن، لا يُختم بتسمين فرعي المعرفة هذين فقط، وإنما يمتد تأثيره العميق إلى المسار الكلي لعلم المعرفة الإسلامي كماً وكيفاً، وبخاصة في الساحات المعاصرة، وتحليل وجهات نظر الدين عنها، كما يغذي عناوين كبيرة وشاملة مثل: «أسلوب التغيير الاجتماعي»، على جميع الأصعدة المرتبطة به، ويتحقق مسار أسلمة المجتمع بآفاق واسعة.

ما من حاجة إلى التكرار أن القرآن الكريم هو المصدر الوحيد الذي يتم بالإتكال عليه والاستفادة من مفسريه الحقيقيين، والإقتداء بأساليب الهداة المعصومين في التعامل معه، يتم الحصول على منظومة كاملة من تلك المقاصد[1] الفلسفية والموضوعية للدين وللشريعة وتلك القوانين والسنن التاريخية، وإخضاع فروع المعرفة الدينية له.

من ثمار هذه الجهود الطيبة لعرض منهجة التاريخ والتشريع وقوننتهما بالاعتماد على نظريتي «السنن» و«المقاصد»، تنحية معظم تعقيدات الثابت والمتحول جانباً[2].

---

(1) استخرج صائب عبد الحميد في مقالته القيمة، التي كتبها تحليلاً لذكرى الإمام الصدر، ولتوضيح آفاق شخصيته، تحت عنوان **محمد باقر الصدر... تكامل المشروع الفكري والسياسي** نشرها عبد الجبار الرفاعي ضمن مجموعة **قضايا إسلامية**، بشكل جيد نماذج لافتة من تطبيقات الشهيد الصدر (محمد باقر الصدر، 64 ـ 84).

(2) **بنية العقل العربي**، محمد عابد الجابري، ص163، يرى الجابري أن المعالجة الموفقة والصحيحة لمباحث الشريعة إنما هو عبور حكيم مبني على المرجعية القرآنية، من الإشكالات، ومن مناقشات الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم أيضاً، للانتباه إلى أهمية هذا المبحث، يمكن ذلك من خلال المفهوم المبني على الفلسفة الاجتماعية ـ السياسية للعلامة الطباطبائي، عن النبوة وأصول الدين، في أكثر من مكان في **الميزان في تفسير القرآن**؛ **تأملات في القراءة الإنسانية للدين**، للمجتهد الشبستري، ص222

5 ـ أزمة المنهج والضوابط في حركة العلم الديني
(فقدان المقاييس الكليّة)

إن إحدى آفات المسار الحالي لبُنى ولعناصر توليد المعارف الموصوفة بالدينية، ارتباك أحكامها واضطرابها وعدم تنظيمها، هذا الأمر يوصل الأحكام الدينية أحياناً، إلى حدود التصادم المنهجي، والتناقض في داخل المنظومة المعرفية، وأساليب استنباطها وتوضيحها. ومن السهولة بمكان، إدراك التناقضات البنيوية في مستويات الفكر الديني المختلفة، ويمكن كأنموذج إيراد أمثلة في الساحات العقيدية وتشريع العبادات والمعاملات (على فرض دقة هذا النوع من التقسيمات)، لكن قبل ذكرها، من الضروري ذكر أصل الفرضية باختصار لتؤدي الأمثلة الملحقة بها مهمتها بصورة أدق، يمكننا من خلال النظر إلى مصادر المعرفة الدينية العثور على الحجم العظيم والضخم للأخبار وللروايات الدينية، وهذه الذَّخيرة القيّمة من الأحاديث والتفاسير الدينية، ليست بالضرورة منسجمة مع بعضها دائماً، أحياناً تصل العلاقة في ما بينها إلى حدود التباين والتناقض، يتم التصدي في العلوم الدينية التقليدية المعروفة، وبخاصة في المباحث الأصولية ومباحث الرجال، للأبعاد الدلالية والإسنادية للأحاديث، فيكون كل حديث على حدة مورد تنقيب وتحقيق إسناداً ومعنى، كل جهود العالم الديني هنا، تنصب على قبوله، بشرط مراعاة معايير صحة الحديث أو سقمه في التحقيقات، في هذا السياق هنالك «أصول» أيضاً تستخدم كقوانين كلية في «الدراسات الحديثية»، فإذا كان أحد الأحاديث بعيداً من عوامل إضعاف السند والمعنى يُقبل، وتُطرح أحياناً وجهات نظر تصل إلى حد الاعتقاد بجبران ضعف الحديث بواسطة «الاستصحاب» و«سيرة الفقهاء»، وكما هو ملاحظ، فإن هذه المجموعة العظيمة من الأحاديث لا تدرس في هذه النظرة المسيطرة والتاريخية، مطلقاً بناءً على المعرفة المتجانسة

والموحدة للفكر الديني المبني على الكليّات والضوابط والقوانين القرآنية الأساسية، حين يُعرف نص حديثي أنه صحيح، ومبنيّ على تحقيقات ضعيفة من حيث السند والدلالة، فإن ما يُحرز هو صحته وسلامته العامة، وتنصرف جهود العلماء إلى جمع هذه الأحاديث احتياطاً[1]، وإن كان جمعها صعب التحقق.

إن أصل أولوية جمع الأحاديث وأصل الاحتياط والاستصحاب وغيرها من الأصول، وأحياناً عامل الاختلاف مع المذاهب الإسلامية الأخرى، تعدّ من جملة مبادئ التفاعل الإيجابي أو السلبي مع هذه النصوص. في هذه الأجواء السائدة، وفي حدود التفاعل المنهجي مع الأحاديث، يمكن أن يُعدّ كل شيء من ضمن الشريعة ـ إذا كان بينها أحاديث ومصادر ناضجة ـ عدا تلك المتباينة والمتناقضة من بين تلك المصادر، والتي يستحيل الجمع بينها، وتأويلها وتسويغها، فتعالج بطريقة فنيّة.

في معظم التيارات المتطرفة في تاريخ الاجتهاد، ليس هنالك مجال للإعتقاد بضرورة تسويغ الأفكار الدينية الاجتهادية وتبريرها تحت خيمة القوانين الشرعية الكلية، ووحدة المنظومة المعرفية للإسلام، وإنما هنالك ـ أكثر من ذلك ـ إصرار على أن: «ليس هنالك من حكم كلي ثابت في الاجتهادات الناجمة عن فقدان النص الديني، والذي يشكّل الحكم هو المجتهد ووجهة نظره ورأيه، فإذا استساغ هو حكماً وقبله، فإن هذا الحكم هو حكم شرعي»[2].

النقطة المهمة جداً، المتعلقة بضرورة عودة الفروع إلى الأصول

---

(1) **قضايا إسلامية معاصرة**، مقابلة مع محمد مهدي شمس الدين، ص29.

(2) **المعالم الجديدة للأصول**، ص55، **الاجتهاد والتقليد**، محمد مهدي شمس الدين، ص95 ـ 135.

المعرفية، موجودة في البنية الداخلية للقرآن نفسه، وكما نعرف، فإن في داخل مضامين القرآن الكريم، آيات أمهات وآيات محكمات هي في الحقيقة معيار تقويم باقي الآيات، وإذا طرأت معضلة ـ لأي سبب من الأسباب ـ في السطوح الدنيا في مسار فهم معاني الآية وإدراك مقاصدها، يتم التوصل إلى الإجابة عن هذه الأسئلة وتوضيح الإبهام، من طريق التأمل في الآيات التي تتمتع بمرجعية أعلى ومعان أكثر إحكاماً وسعة ووضوحاً.

في القرآن الكريم وسنة النبي وآله المعصومين مضامين ومفاهيم رفيعة، على شكل قوانين ومباني معرفية أساسية هي، بصرف النظر عن مباحث الإسناد، والمباحث الحديثية المعمول بها، ميزان التقويم والمرجع لحلّ كل الالتباسات والشبهات والأسئلة.

هذه المقاييس العامة هي روح الدين والشريعة وهي أصول الدين الثابتة، والتي تعدّ في المسار العام لهندسة بناء المعرفة الدينية الأعمدة الأصلية والركائز الأساسية، ولا يمكن تصور عمارة المعرفة الدينية وبنائها المتجدد تصوراً صحيحاً، دون الأخذ في الحسبان هذه الأسس والمبادئ والركائز. إن كل ما يتحقق دون إدراك ووعي لهذه القوانين والحقائق الثابتة في الفكر الديني، والأوالية الموحدة للنظام المعرفي العام للدين، إنما هو عمارة من الفكر والمعرفة الدينيين، لا علاقة بينها وبين العصر والبشر والواقع الموضوعيين، ولا يمكن لبناة مثل هذه العمارات، أن يكونوا مدينين للياقتهم ولقدرتهم على التغيير في الميادين الواقعية للوجود الإنساني والمجتمع والطبيعة، وإن كانوا يملكون مثل هذه اللياقة أو هذه القدرة. فذلك ليس أكثر من توهم كبير، يرخي بظلاله عليهم، من خلال احتكاكهم بهندسات وضعية محورها العقل البشري، وحتماً هذا البناء المعرفي لا يتمتع بميزة الإحكام والإتقان. بناءً على ذلك فإن الأمر الذي لا يمكن تجنبه هو المقاييس الكلية العامة بأشكالها

المتنوعة كالبرامج الشاملة للدين كله ولأهدافه وغاياته ومقاصده الرفيعة، والقوانين والسنن الثابتة التي لها السيادة على نصوصه، والضوابط العامة في فهم مضامينه وتفسيرها.

ورد في مكان آخر من هذه المقالة، أن تصور إمكانية تفاعل الدين مع حياة الإنسان والمجتمع والطبيعة، يمكن أن يتحقق في ظل هذه النظرة الشمولية إلى الدين وإلى برامجه ووظائفه الموضوعية والواقعية، لأن عجلة الوجود ومسار الطبيعة العام، وقوانين السنن الموحدة التي تدير العالمين الداخلي والخارجي[1]، موحّدة النمط، متجانسة ومنسجمة، ومليئة بالروابط العلمية المتداخلة بدقة متناهية[2]، وما لم تكن فروع المعرفة الدينية المتنوعة، مبنية على أصول نظام واحد، تبعاً لهندسة معمارية واحدة، وعلى أساس الروابط العلمية الدقيقة بين جميع فروع العقائد والأخلاق، والشريعة وغيرها، ستتعرض هذه الآراء المنسوبة إلى الدين في مرحلة تحققها على أرض الواقع، إلى الكثير من التناقض والتباين والصراعات الداخلية، التي ستزيدها المعادلات المبنيّة على السنن الخارجية تأجّجاً، ولن تحظى بالإحكام وباللياقة التي تؤهلها لإدارة الحياة المتمدنة.

قبل ذكر النقاط المتعلقة بالمصاديق البارزة لمقاييس الأفكار الدينية ومعاييرها، من الضروري، في ما يتعلق بارتباط هذا العنوان وهذه الميزة المعرفية الدينية، التذكير بعدة محاور مهمة من الاتجاهات والمواضيع. إذا كان الجهد في هذه المقالة ينصب على ضرورة نشأة فروع المعرفة الدينية وحقولها، ضمن أوالية موحدة متجانسة، ومنظومة مترابطة

---

(1) السنن التاريخية في القرآن، ص51؛ فقه النظرية، فصل نظرية السنن التاريخية في القرآن، ص42؛ نحو منهجية معرفية قرآنية، ص138.

(2) الفهم «السنني» للدين، هو في الحقيقة حلقة الاتصال والتوحيد بين الفكر الوحيانيّ المحور، ومعارف القوانين الطبيعية.

ومتكاملة من مقاييس التقويم الديني، فسبب ذلك ارتباط الطروحات الحياتية والحضارية الإسلامية، ووجهات النظر الاجتماعية، بمحور الفكر الديني.

إذا انصب الاهتمام على وجهات النظر الاجتماعية والعالمية الإسلامية الفكر، وبخاصة على ضرورات ومقتضيات هذه التصورات والآراء الشمولية للدين، وأخذت في الحسبان موجباتها النظرية والمنهجية، لا يبقى من سبيل سوى الاعتقاد بإطار واضح من الدوائر الثابتة والمحكمات المعرفية، لإدارة دائمة التجدد للمجتمع الديني والإنساني. هذه المحكمات الثابتة والنظرية، هي نفسها موازين ومعايير النقد والتحقيق في المصادر الدينية.

في هذا السياق سيحتاج «الفهم الاجتماعي»[1] للدين و«الرؤية النظرية»[2] له، إلى هذه المقاييس والمبادئ الثابتة و «المعيارية» قبل أي شيء آخر، مقابلة بالنظريات التكليفية، التجزيئية والفردية، وتحتاج إلى هذه المقاييس أيضاً النظرية القائلة بإمكانية تحول المبادئ الدينية، في خلال المجريات التاريخية المختلفة، في الميادين والحقول الاجتماعية المتنوعة، كما أشرنا أكثر من مرة في هذه المقالة.

تشترك هذه النظريات جميعها في ارتباطها الوثيق «بالواقع» المتحرك للمحيط الإنساني والاجتماعي والطبيعي. إن الفهم الاجتماعي للدين ـ في مقابل الفهم التقليدي له المتمحور حول الفرد لا ينسجم مع

---

(1) **الحياة الطيبة**، العدد 13 (عدد خاص التحقيقات القرآنية)، **مقالة المنهج التفسيري لإبن باديس**، ص173؛ **الاجتهاد والحياة** (مقالة: الفهم الاجتماعي للنص)، ص164، **فقه الإمام الصادق**، محمد جواد مغنية، مقدمة الجزء الأول؛ محمد باقر الصدر، ص53 ـ 64.

(2) **فقه النظرية عند الشهيد الصدر**، ص55؛ **الاجتهاد والتجديد** (مجموعة مقالات)، ج2، ص111.

الوضع الحالي للفكر الديني في الساحات الاجتماعية المختلفة: السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية وغيرها، لأن المستلزمات المعرفية الضرورية التي تجعل المعرفة الدينية اجتماعية أو سياسية أو موضوعية، لم تتحقق في المنهج المتبع لإنتاج العلم الديني ومناهجه البنيوية، لقد تطرق علماء كثر إلى هذا النوع من الضرورات والنظريات، لكن قلة ـ تكاد تكون نادرة ـ منهم، استطاعت معتمدة على مناهج معرفية منسجمة مع هذه النظريات، أن تتوصل إلى إنتاج، أو حتى توضيح معرفة دينية ـ اجتماعية وواقعية، وأن تُقدِم على تأسيس مبادئ جديدة، وأن تُعِدَّ منهاجاً جديداً أكثر رحابة في إعمال الاجتهاد وفي استنباط الأفكار الدينية[1].

لقد حدث أحياناً أن شخصيات من بين الأعلام، على الرغم من اقتناعهم بنظرية الفهم الاجتماعي للدين، إلا أنهم بسبب مستلزماتها الشديدة الصعوبة على المستويين العملي والتطبيقي، في المجريات الواقعية للعلوم الإسلامية، وفقدان الظروف الملائمة، اكتفوا بالاقتناع النظري بها.

يبدو أن العلامة محمد باقر الصدر هو الشخصية الإسلامية الأبرز الذي استطاع على هذا المستوى، أن يتقيد بمتطلبات نظرياته الاستراتيجية، والقرآنية المحور عملياً، وأن يشكّل المكونات الأصلية لمنهج الفهم الاجتماعي والحضاري للدين في آثاره المهمة الخالدة. إن آثاره حقل خصب وشديد الفائدة للتحقيق الكمّي الكيفي في مبادئ

---

(1) **تجديد الفقه الإسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم**، شبلي الملاط (ترجمة غسان غصن، عدّ البروفسور ملاط وهو أحد أشهر الحقوقيين اللبنانيين، في هذا الكتاب الجدير بالقراءة مرات ومرات، الشهيد الصدر رائد المنظرين الجدد في الفقه الاجتماعي، انظر أيضاً، **السيد الصدر وتجديدات الفكر الإسلامي** لتركي الميلاد، ص23.

المعرفة الدينية، والنقد العلمي لهذه المبادئ والنظريات والمناهج العصرية والموضوعية والعقلانية والاجتماعية المتعلقة بها.

إستناداً إلى نظريات وآراء أمثال الشهيد الصدر، يصبح إثبات اجتماعية الإسلام وحضارية مبادئه الدينية، وجدارتها بإدارة حياة الفرد والمجتمع المنفتحة على جميع الأبعاد، أكثر إقناعاً، وبغض النظر عما قاله أو يقوله الآخرون، وبعيداً من الحماس المتضمن في العديد من المواقف القيّمة لمراجع التقليد، ولمراكز صنع الفكر الديني الأساسية، دفاعاً عن الشعارات الجذابة، ودفاعاً عن لا محدودية أطر الفكر الديني، لكن هذه **الفتاوى الواضحة**[1] و**فلسفتنا واقتصادنا والإسلام يقود الحياة والمدرسة القرآنية والأسس المنطقية للإستقراء**[2]، وغيرها من آثار الشهيد الصدر الباهرة والمهمة، هي الأكثر جدارة في الإثبات علمياً لقوة الإسلام في التحرك باتجاه الانفتاح الاجتماعي وتبلور النظريات الإصلاحية الشاملة للحياة، وتقديم «فقه الحياة» ونظرية «العيش» بضفافها المترامية كلها[3]، وأكثر من ذلك فقد ذكرنا أن دراسة مصادر نظرياته المعرفية توصل إلى نقطة مهمة، وهي سيادة ثوابت القرآن الكريم وسننه ومقاصده وروحه الأبدية الخالدة والدائمة على مسيرة الحياة الإنسانية، والمجتمعات الإنسانية، المتحركة باستمرار، وعلى جميع ظواهر الوجود.

---

(1) هي رسالة توضيح المسائل للشهيد الصدر، ليت مراجع التقليد الآخرين، يسعون على هذا النحو، إلى تقديم رسائل عملية متجانسة ومتناغمة ومتناسبة مع أسئلة الجيل المعاصر.

(2) الشهيد الصدر نفسه، عرّف هذا الكتاب أنه **تجديد لعلم المعرفة** (المصدر نفسه، ص7، المقدمة، وقد عدّ مفكرون كثر، كتابه المنطقي **الأسس المنطقية أبرز كتب علماء الدين في فلسفة العلم؛ تفرّج الصنع، ص426** (نقلاً عن: **قضايا إسلامية**، العدد3، عدد خاص عن الشهيد الصدر، ص372).

(3) **تجديد الفقه الإسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم**، ص49.

إن المرونة والقدرة على التغيير وعلى التكيّف، التي هي من مقتضيات الفهم الاجتماعي في الإطار الواقعي للمجتمع، لن تبرز أو تتجلى في أساليب فهم النصوص الدينية المعمول بها، ولا في قواعد علم الأصول الحالية، ولا في النهج المسيطر على علم العقائد والأخلاق والفلسفة وغيرها كذلك، فمن المعروف أن الانفتاح والمرونة وقابلية التحول والتغيير في المعارف الدينية، إذا ابتليت بمرض التبعية وأصابها الفتور، ستنهار الأسس التي ترتكز عليها صلاحية الفكر الديني في التأثير الجوهري في العصور المختلفة وفي المواقف المتنوعة.

إن المجتمع وواقع العصر (أي عصر)، ليسا المهد الحاضن للقضايا التي يعالجها فقه الفقهاء ولا لعقيدة المتكلمين، أو للقضايا الأخلاقية التي يعالجها علماء الأخلاق، ولا لفلسفة الفلاسفة وغير ذلك، والتي تُنتج كل منها الأفكار على حدة، في ساحات وجزر منفصلة بعضها عن البعض الآخر[1]، في حين أنه من الممكن تصور المجتمع والواقع الاجتماعي إطاراً لوجود أنظمة معرفية موحدة[2]، فقهية وكلامية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية وغير ذلك. . . كأبواب متداخلة ومترابطة. هذا الترابط والانسجام والتبادل المتعدد الجوانب والأبعاد بين الساحات المعرفية آنفة الذكر، إن لم تؤخذ في الحسبان، في مسار إنتاجها وفي الإعداد البنيوي لمقولاتها وتقاريرها، وما لم تتكون تحت سقف واحد من المقاييس والمعايير الثابتة والموحدة للقرآن[3]، وللسنة والعقل والعرف، فإنها في مرحلة تحققها الواقعي والموضوعي ستحتك في ما بينها وتتصادم.

هذه الشمولية، المتعددة الجوانب والموحدة النسيج في النظام

---

(1) **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص352 ـ 362؛ **إصلاح الفكر الإسلامي** 116 ـ 117.

(2) **الحياة الطيبة**، العدد 13، ص 40 و 83.

(3) **تجديد الفكر الإسلامي**، محسن عبد الحميد، ص113.

المعرفي للدين، لا تُشاهَدْ سوى في القرآن الكريم، وبالتفسير والتوضيح للسنّة القطعية. والمعارف الدينية التي تُنتج تحت هذا السقف، مع السيادة الشاملة لمحكمات القرآن وقوانينه المتعددة الجوانب والمتعددة الأبعاد، تتلاءم مع واقع المجتمع ومعطياته الدائمة التفاعل والتبادل. من الممكن، وبقليل من التدقيق في نقطة موازية للفهم الاجتماعي ومرتبطة بواقع المجتمع الإنساني المتماسك والمترابط النظام، التوصل إلى إدراك ضخامة الآفات التي أمسكت بتلابيب النظريات الدينية في إثر غياب هذه النظرة الكلية في ميتودولوجية المعرفة الدينية.

أما الدراسة الباثولوجية للجو العام المسيطر حالياً على هذا المسار، فإنها تحتاج إلى فرصة أخرى ووقت آخر.

مقاصد الشريعة وأسبابها، حكمها، تعليلاتها وفلسفتها

إن المباحث المتعلقة بـ «ملاك» الحكم الشرعي و«مناطه» و«حكمته» أو «مقصده» و«هدفه»، كانت دائما تحظى بالأهمية المعرفية، على الرغم من وفرة الآفات والطفرات فيها وخروجها عن حد الاعتدال، لظهور الكثير من الخلل في تاريخ العلم الديني، وبتأثير الظروف السياسية المختلطة بالمباحث المعرفية.

ليس المقصود هنا إيراد طرح مفصل لهذا المبحث، ولا ضرورة لذلك أيضاً، لكن من المناسب القول، إن لهذا المبحث أهمية حيوية، فهو ذخر «تبصر» الفقيه في إنتاج المعارف الدينية، ومعرفته الواسعة به وإطلاعه عليه، يمنعانه عن مد يده والبحث في الظلمة، ويمكّنانه من الإطلاع على أسرار الأحكام الإلهية ورموزها، فيفسر الحكم الشرعي على أساس «البيّنة»، مع هذا فقد أصاب هذا المبحث الأفول، بتأثير بعض الحوادث والاضطرابات، ودخل الساحة عملياً، «الفقه الأشعري النمط».

إن هذا البحث الذي هو نوع من بحوث علم الفلسفة، مهم جداً وحيوي في هداية العلم الديني لعبور الزمان ليصبح موضوعياً وجديراً بالعالمية، فالدين الذي لا نعرف لم أتى، والشريعة التي نجهل أسباب وضعها، والحكم الذي لا نعرف السر من وراء قوننته وتشريعه، كيف يمكننا أن نعبر بها جميعاً وسط هذا الخضم من التحولات المتلاحقة لحظة إثر لحظة في حياة الإنسان ووجوده وفي المجتمع والطبيعة؟ حتماً هذا الموضوع جدير بالدرس على جميع الأصعدة[1]، على صعيد الوجود والدين والشريعة والأحكام، ولو أن موضوع الكلام يدور حول «المعرفة الدينية»، لكان من الواجب الكلام على مقاصد الدين والشريعة والأحكام، والقضايا والأسئلة المتعلقة بها.

لا مجال في هذه المقالة لجلاء الجذور التاريخية لهذا المبحث[2]، وسنعرّف في مكان آخر من هذه المقالة ببعض المصادر للمطالعة والتعمق المعرفي، لكن لا يجب أن يغيب عن بالنا، أن مراجعة التاريخ دون تعصّب أو تحيّز أو تقليد علمي ـ التي كانت أضخم آفات إنتاج العلم والمعرفة الدينيين ـ ستتيح لنا الإطلاع على بدهيّة الوجود القوي للمقاصد ولملاكات الأحكام[3]، وبخاصة في أصول الفقه والشريعة ـ أعم من أصول العبادات وغيرها[4]، وبحسب قول الجابري: «إن مقاصد الشريعة هي عبورٌ حكيمٌ مبنيٌ على مرجعية

---

(1) **مدخل إلى فلسفة الفقه**، مهدي مهريزي (ترجمة حيدر نجف وآخرين) ص12.

(2) **مقاصد الشريعة**، طه جابر العلواني، المقدمة؛ **بنية العقل العربي** ص163؛ **قواعد المقاصد عند الشاطبي**، عبد الرحمن الكيلاني، ص9.

(3) **تعليل الشريعة بين السنة والشيعة**، خالد زهري، ص76.

(4) طرح السيد مهدي مهريزي، تحقيقات شديدة الأهمية في باب المقاصد، وبخاصة من منظار تاريخي! وأحياناً في قالب فلسفة الفقه، في أوساط الحوزة، ولقد سمعت أن له عملاً مهماً حول هذا المحور في طريقه للنشر، وهو في كتابه السابق، أورد معلومات جيدة، عن تاريخ الفكر المقاصدي لدى الشيعة والسنة.

القرآن من الإشكاليات الأشعرية والاعتزالية في بحث علل الشريعة ومفاسد القياس»[1] ينصبّ الجهد الأساسي في هذه المقالة على ضرورات بحث «المقاصد» وفلسفاته العامة والمنوطات الكلية للدين وللشريعة وللأحكام من ناحية، وعلى مرجعية القرآن في معرفة علل وأسباب التشريع هذه من ناحية أخرى، وسيدور الهدف الأصلي باستمرار حول هذا المحور، أي أنه بدون القرآن الكريم سيضيع الثقل الأصلي للمعارف المقاصدية والمنوطات، وستتعرى المعارف الدينية، وتفقد لياقتها وحركيتها. ضمناً ليس هنالك من إصرار على تسمية هذا المحور بـ«المقاصد» الذي استخدمه العلماء المتأخرون، ويمكن لعبارات مثل «علل الشرائع»[2] و«غايات الشرائع»[3] و «أسرار الشريعة»[4] و«باطن الشريعة»[5] و«أسباب الشريعة»[6]، وعشرات الألفاظ الأخرى، أن تفي بالغرض وتعبّر عن المراد الأصلي لهذه المقالة، أي الفلسفات الأصلية والجوهرية لتشريع الدين ولأحكامه الكلية والجزئية.

إن «مقاصد الشريعة» و «روح الشريعة» و «أهداف الدين والشريعة وغاياتهما» و «فلسفة الأحكام»[7] و«تعليل الشريعة» هي بعض عناوين وجهة النظر الكلية والرأي الشمولي في تحليل الدين والشريعة المبنية على الاعتقاد بأن الدين وتشريعاته المختلفة، قد ارتكز بنيانها على أساس تحقق الأهداف الأساسية والمقاصد والأسباب الواضحة التي يفهمها

---

(1) **بنية العقل العربي**، ص163.

(2) **تعليل الشريعة**، ص193.

(3) **معاني الأخبار**؛ ج2، ص195؛ **كتاب التوحيد**، ص45.

(4) **المحجة البيضاء**، الفصول المتعلقة بأسرار أبواب العبادات.

(5) **معاني الأخبار**، ج1، ص152.

(6) **تعليل الشريعة**، ص193.

(7) **تحقيقات قرآنية**، العدد3، مقالة فلسفة الأحكام في القرآن.

الجميع[1]، نقطة الارتكاز في هذا التيار لا تكون في الحقول العبادية المحضة، والمبهمة البعيدة عن إدراك البشر الكامل، وإنما عمدة توجه أصحابه إلى الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والواقعية، وبحسب قول البعض «المعاملاتية»، هذا الحقل يتضمن جزءاً من المباحث الدينية التي تدخل تقليدياً ضمن العبادات، لكن دورها الاجتماعي والواقعي بارزٌ ومهم ومرتبط أيضاً بنسيج المجتمع وبنيته الإدارية كالخمس والزكاة والحج وغيرها.

حتماً، وعلى وجه الإجمال، إن المقاصد والأهداف الأساسية لتشريع «الصلاة» مثلاً، التي هي أكثر قضايا العبادات تعبديةً معروفةٌ، لكن المباحث المقاصدية تتمركز حول أبعادها الاجتماعية والواقعية، وأن الفهم المقاصدي للدين[2] وللشريعة له آثار تمتد لتغطي قضايا معرفية مرتبطة بالواقع الاجتماعي، وتحتاج إلى لوازم ومقتضيات واسعة أيضاً لتتحقق ويُعمل بها عملياً ضمن منهجية المعالجة للحكم الديني أو

---

(1) بغض النظر عن العناوين والمصطلحات، فقد حصلت آفات وأضرار تاريخية كثيرة، بسبب الموقفين من هذه المقولة، المغالي والمفرّط؛ لذا من الواجب التأكيد أن «مرجعية» القرآن المعرفية ومحوريته كمصدر أول «لتحليلات العلم الديني الفلسفية»، فضلاً عن أنها لا تُصنف في خانة بعض المقولات كالقياس، وفضلاً عن أن الاعتقاد بالأفكار الدينية المقاصدية السننية، والتحقيقات الدينية الحكمية، ليس في خانة الآفات التاريخية للقياس، يجب الإدعاء أن هذه التيارات المنحرفة نفسها، تشبه اتجاهي التفسير بالرأي والقياس المقيت الناجمين عن عدم الدخول علمياً في وادي القرآن، **لأنهم لم يروا الحقيقة القرآنية سلكوا طريق الخرافة**، لا يجب أن يهجر القرآن والحكمة المحورية لأحكام الإسلام خوفاً من الوقوع في القياس، ولا يجب أن يُستغنى عن القرآن، والتوهم أن الجواب في القياس التاريخي التياران كلاهما مفرِطٌ ومفرّط، وثمارهما في تاريخ المذهبين: الابتعاد عن القرآن.

(2) كتاب **المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر**، للصديق العزيز، المفكر اللبناني الدكتور حسن جابر، هو الكتاب الأكثر جدية لمفكر شيعي في السنوات الأخيرة، حول المقاصد.

الشرعي، ليبتعد الاجتهاد المبني عليها عن الآفات التي كان عرضة لها تاريخياً ويتخلص منها.

إن وجهة النظر المقاصدية المحور[1] في حركة العلم الديني ـ بغض النظر عن باثولوجية هذا التيار ـ هي التي تفسح في المجال للتفاعل والترابط والتباذل بين فروع العلم الديني.

في هذه النظرية على الرغم من إمكانية تقسيم النتائج والمحصلات العلمية الدينية المُنْتَجَة إلى عقائدية وأخلاقية وفقهية وتاريخية وغير ذلك، لكن في مرحلة صوغ قوانين المعرفة الدينية، والعمل به، لا يمكن إنتاج فروع علمية متخصصة، في فضاءات مغلقة ومنقطعة عن بعضها، بدون الأخذ في الحسبان القوانين الكليّة والمقاصد الأصلية للإسلام، وقبل التأكد من هيمنة هذه القوانين وسيادتها، وإن قام أحد بوصفها فلن يكون وصفه لكل حوزة من الحوزات على حدة دقيقاً.

إن أدينة المجتمع البشري (الذي يتحرك الإنسان في كنفه) كعنوان واحد موحد، لن يترك مجالاً لانفصال أصول الفقه عن أصول العقيدة والكلام وأصول الأخلاق[2].

في هذا السياق يؤكد «الوحي» الذي هو المصدر الأساسي للمعرفة الدينية على التكامل والتطابق التامين بين المعرفة الدينية وجوهر الوجود والطبيعة والإنسان، ويقود مسيرتها هذه، وأي اختلاف أو تباين بينها،

---

(1) **نقد للقراءة الاسمية للدين، محمد مجتهد شبستري،** ص270 ـ 276؛ مما يؤسف له، أن حاكمية النظرة التاريخية المحضة إلى الفقه، وانفصالها عن المنهل الجاري العذب للنص القرآني، الباعث على تجديد الفقه وحركيته، دفعت الشبستري وأمثاله إلى عدّ مقاصد الفقه تاريخية أيضاً، في حين أن روح مقاصده وأصوله الثابتة جارية وسارية، إن فُقدت، فُقدت مقاصد التشريع وفلسفته العامة.

(2) **معارف الوحي... المنهجية والأداء،** عبد الحميد أبو سليمان (**إسلامية المعرفة،** العدد3، ص104)

لابد من أن يكون ناجماً عن عقم الوسائل، سواء في آليات فهم المعارف الوحيانية وتأويلاتها، أو في مستلزمات معرفة الوجود والطبيعة والإنسان[1].

أولى مستلزمات موضعة مضمون الدين والشريعة، وجود درجة معينة أو مستوى معين من النظرية المقاصدية المحور، والمبنية على إدراك وفهم الروح الكلية[2] والأهداف الاستراتيجية لتشريع الدين وأصول الشريعة.

إن تغلغل الإسرائيليات[3]، والأحاديث الموضوعة المناقضة لروح الدين والشريعة، وصدور الفتاوى والأحكام المتعارضة مع أصول الدين والعقيدة والقرآن، واختلال الكثير من أبواب علم الشريعة، هي بعض الآثار السيئة الناجمة عن تضخم العلوم المنسوبة إلى الدين، غير المبنية على ارتباط هذه الأجزاء بالقوانين الكلية والهندسية للشريعة.

يمكننا أن ندرك، بقليل من الدقة، أن هذه الإشكالية الكبيرة ينتج عنها تهديد كبير للمعرفة الدينية، أي أنها تمهّد وتعبّد لها أرضية غير مسوّغة وغير عقلانية، وغير قابلة للتفسير، وهندسة معرفية آحادية النظام والآلية المعرفية. هذه المنطقة المسكوت عنها (المغلقة) في المعرفة الدينية، التي يجب أن تكون محصورة في المباحث الكثيرة الأسرار والرموز، كأسباب تشريع بعض التفاصيل الشكلية، وبعض العبادات الرمزية، إذا انفتحت على كامل جسد المعرفة الدينية، يصبح جعلها ملائمة للقوننة، وجعلها فطرية وطبيعية واجتماعية، إضافة إلى لياقتها الموضوعية في ساحة الوجود الواقعي، عملاً شاقاً يفوق الطاقة، أو مستحيلاً.

---

(1) إسلامية المعرفة، السنة1، العدد3، ص98؛ جدلية الغيب والإنسان والطبيعة.

(2) المقدمة، ص11

(3) مقاصد الشريعة، طه جابر العلواني، ص. 34

وهكذا ـ لابد ـ أو يجب أن تسلك المعرفة الدينية والنظام المعرفي المبني على الدين، طريق التصوف السلبي، الهامشي، غير الموضوعي، المتمحور حول الفرد، أو طريق العلمانية، وهما وجهان لعملة واحدة فالتصوف المحض المنفصل عن الحياة الاجتماعية نوع من العلمانية الصامتة الموصوفة بالتدّين، والعلمانية النظرية هي أيضاً الوجه الناطق والنظري لقصور الأفكار الدينية في إدارة الواقع.

إن طريق الخروج من هذا المأزق هو في تأهيل المعرفة الدينية ككل في عمارة موحدة مفاهيمها ومتمحورة حول القرآن ومقاصده. لقد صرفت الدوائر الفقهية الإسلامية الكثير من الوقت والاهتمام على باب سُمّي «فقه الحيل والمخارج»[1] في حين أن حاكمية روح الدين ومقاصد الشريعة، لا تتيح فرصة كبيرة لمثل هذه النشاطات، أو الاشتغال بأبحاث غير مترابطة وبعيدة من الواقع الفقهي، فلو أن روح الدين والشريعة ظلت مسيطرة على مسيرة الفقه والأصول والعقيدة والأخلاق والمباحث الدينية الأخرى، لما ظهر أي تناقض ولا تعددية بين برامج هذه الأبواب، وبين مقاصد الدين والشريعة في القرآن الكريم. فإذا أُخذت مقاصد الشريعة والدين في الحسبان، وكانت حاضرة في أثناء استنباط الحكم أو الفتوى الشرعية، أو تفسير قضايا الدين الأخرى، لنتج اتجاه موحد ومنسجم بين فروع العلوم الدينية المتنوعة. إن للفقهاء الحق، أن يتشددوا ويحتاطوا في عملهم، وأن يعملوا ما يشاءون وكما يرغبون؛ لكن في وضع نظام معرفي قرآني للمجتمعات الإنسانية، لا يجب تحت أي عنوان، حرمان العباد من مائدة الرحمة واللطف الإلهيين، بذرائع ذاتية مفتعلة، تربو وتزيد عما أراده الله عز وجل في قرآنه وسنته من شدة على العباد.

المشكلة مردّها أن ميزان المعارف الدينية الذي يجب أن يتحكم

(1) م.ن، ص40

في الـ«يجب» والـ«لا يجب» التي يقولها علماء الدين ومشترعوه، لا ارتباط بينه وبين محكمات الدين ومقاصده وأسباب تشريع الدين والأحكام الدينية.

إن مراجعة القرآن الكريم وروح الشريعة الكامنة فيه، والدراسة التحقيقية للسنة القطعية الصدور عن المعصوم رحبة إلى حد أنها لا تتيح للعالم بمناقشات فلسفية دقيقة وأحياناً تعسفية، أن يصرّ على تنصيب خبر ضعيف من الآحاد تحت عنوان الاحتياط وأمثاله! «إن المرجعية المعمارية» للقرآن الكريم تضع معطيات العلم الديني وتياراته كلها في مسار سالك وطريق معبّد دون عناءٍ كبير، من شأنه أن يحوِّل وجه المباحث الأصولية كلياً. إن أصول الفقه أو أي علم أو معرفة أخرى تتولى توضيح مبادئ فهم الدين (ومصطلح الفقه جزء منها) أو النصوص الدينية لا يصيبها الضمور في ظل القرآن الرحب، لكن مباحثها تتحول إلى عناوين أساسية أكثر أهمية وأكثر أصولية.

في هذا الصدد ظهرت تيارات قوية وشديدة الإحكام، وقد ارتكزت هذه الحركات الإسلامية المعاصرة، نوعاً ما على أساس الفهم الاجتماعي والموضوعي والمقاصدي للدين وللشريعة. فالروح المسيطرة على المباحث الدينية للشهيد مطهري والمرحوم آية الله نائيني[1]، وحضرة الإمام الخميني (في مباحثه حول الزمان والمكان ودوره الاجتهادي والأهم تجديده العملي في مباحث وأولويات القضايا الشرعية والفقهية والدينية عموماً في الثورة)[2] ، والمرحوم الشهيد الصدر وتيار

(1) م. ن. ص، 96.

(2) مجموعة من عشر مقالات مؤتمر «الزمان والمكان في نظر الإمام»، وهي مجموعة قيمة جداً، تتيح اكتشاف الخيوط المهمة في الفكر المقاصدي للإمام ، وحاكميته وقيادته شاهد على وجود مئات القرائن على اهتمامه بفلسفة **الأحكام**».

التجديد الفكري في مصر في عصر السيد جمال الدين ومحمد عبده ورشيد رضا والكواكبي، وكذلك الروح المسيطرة على الحركات الفكرية في المغرب العربي، لابن عاشور[1]، وبشير الإبراهيمي، وعلاّل الفاسي، وإلى حد ما مالك بن نبي[2]، وحتى بعض المعاصرين من هذه المنطقة كطه عبد الرحمن، والجابري وأمثالهم، مؤسّسةٌ كلُّها على نظريات المقاصد، ولقد كان كذلك لفكر بعض العلماء والمجتهدين الكبار من أمثال المرحوم شمس الدين والعلامة فضل الله ومحمد الغزالي ويوسف القرضاوي، وعدد من الأساتذة الكبار الآخرين الذين أشير إليهم، في الحواشي الأولى للمقالة، مساهمة مهمة جداً في تفسير المبادئ المرتبطة بالبحث، وتوضيحها وترسيخها.

في نهاية هذا الفصل يجب التذكير بأن القبول بسلطة قوانين القرآن ومعاييره الكليّة، على تيارات العلم الديني كلها، يؤدي أيضاً إلى توضيح العلاقات بين العلوم، وهذا أمر شديد الأهمية، لا مجال هنا لتوضيحه. من هذه الناحية، من النقاط الجديرة بالذكر في ما يتعلق بدور القرآن

---

(1) ابن عاشور في كتابه **مقاصد الشريعة**، هي بالإضافة إلى حركة الشاطبي التي تتضمن مقاصد اجتماعية ضعيفة، تؤسس لمقاصد الدين الاجتماعية، فهو يتكلم مثلاً على دعم العقل الجمعي مقابل العقل الفردي.

(2) لأسباب لا مجال هنا لتوضيحها، لم أذكر اسمه في هذه المقالة، لكن ، على سبيل الإنصاف، هو أحد أبرز العلماء المجددين، المتنورين في دنيا العرب، وآثاره التي أصدرها عدد من الناشرين، وبخاصة دار الفكر في سوريا على نحو مجموعة مؤلفات، ترجمها علماء بارزون كعمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين من الفرنسية بالعربية، كتابه **الظاهرة القرآنية**، تحليل استثنائي جدير بالتأمل. إن نظرة مالك استراتيجية وحضارية وانسانية وعالمية، ليت آثاره تنقل إلى الفارسية. في كتابات مالك وأفكاره، أسس ضخمة ومحكمة للنهضة الإسلامية ـ لكن بلغة النخبة وأدبياتها ـ . لم أذكر اسمه لأنه تكلم كثيراً على **المقاصد**، وإنما لكونه صاحب نظرة شامله وعقلانية واجتماعية مبنية على الفهم الموضوعي والاجتماعي للدين، وضوابط وقوانين عامة للمعرفة الدينية.

الكريم ومنهج إنتاج العلم الديني: سيطرة الجانب العقائدي والإيماني على الجانب التعبدي (بحسب مصطلح الفقهاء) وعلى الفروع الفقهية في الآيات القرآنية[1].

في المنهاج السائد في العلوم الشرعية، ليس هنالك من ارتباط ممنهج ودائم، بين استنباط الأحكام الشرعية وبين القواعد العقيدية. في الأصل، مباني الحكم الشرعي ليست قائمة على الأساس المتين للأصول العقدية الثابتة، فمن بين توقعات الأصوليين الكثيرة من علم الأصول، لا نعثر مطلقاً على مهمة ملاءمة «التفريع» للأصول العقائدية الكلية والقطعية، أو بحسب تعبير المرحوم، الشهيد الصدر[2]، «السنن» التي تربط الإنسان بالغيب والإنسان بالإنسان والإنسان بالطبيعة، وبديهي أن حدود علم أصول الفقه، هي مجمل ما يعنيه مصطلح الفقه، والاعتذار بأن علم أصول الفقه محدود بالعبادات الفقهية عذر مردود، لأن علم أصول الفقه، هو المؤهل للفرائض العامة للإنسان[3].

---

(1) في مائة آية، هي إلى حد ما توضيح للفروع الفقهية، وليست شيئاً يذكر مقابلة بآيات أصول الدين، وما يعرف بآيات الأحكام أيضاً، تشير بعض الأجزاء فقط في كل آية منها إلى حكمها الشرعي، ولمزيد من التوضيح بخصوص العقائد في القرآن، تجدر مراجعة **مجلة قضايا إسلامية**، العدد السابع، ص109، وبعدها أيضاً: **عقائد القرآن**، للسيد مرتضى العسكري؛ **مقدمة الفتاوى الواضحة** للشهيد الصدر؛ **موجز أصول الدين**، تحقيق عبد الجبار الرفاعي، ص25.

(2) **المدرسة القرآنية**، محمد باقر الصدر، ص240.

(3) إلا إذا قال قائل بالفصل بين حقلي العقائد والفقه، على الرغم من بَدَهيّة الرابط العام والمقاصدي بينهما. أحيانا أفكر في قرارة نفسي بأقوال ونظريات أصادفها لبعض العلماء، بذلوا جهوداً معاكسة للمطلب آنف الذكر، فهؤلاء فضلاً عن أنهم لايبنون مكونات ومقومات إنتاج الفكر الديني على أساس القواعد العامة والأهداف السامية للقرآن، في حقول العقائد والعقل والسنن التاريخية الثابتة والعامة والإنسانية، يستخدمون كل مهاراتهم الجدالية وقدراتهم الفلسفية ليربطوا النظريات الكبرى عن العقيدة والكلام ويقيدوها بذيل الأحاديث والمرويات غير القطعية وغير الكلية،=

إن الانسجام الشامل بين العقل والنقل - إن لم نقل وحدتهما الكاملة[1] - ملائم لاشتراكهما معاً في دائرة متحركة - بعبارة أخرى - إن العقل الإنساني في حركة دائمة لا تهدأ، فالإنسان بمرور الزمان وتراكم التجارب، والإنفتاح العقلي اللامتناهي الكامن فيه بالقوة يستطيع - وهذا حاصل - أن يكون في حراك وتجدّد عقليين. إن العلوم الدينية تفقد معقوليتها[2]، إن كانت مساحة محدودة من النقل الشرعي - وبخاصة

= ويؤوّلون بخبر واحد وبسهولة شديدة مفاهيم القرآن الظاهرة والمسلّمة، أو يبنون من خلال رواية تاريخية مبدأ عقائدياً، وطريق الضياع والتخبط هذا في إنتاج نظريات العلم الديني وفروعه، هو مصدر الحقيقة المرة: ألا وهي تناسي مبدأ التمسك بالقرآن وقوانينه الثابتة، والتفلّت من عرض الأفكار الفرعية على مسلماته وظواهره، وإذا كانت هذه المقالة تؤكد غالباً على علم الفقه وأصوله، إلا أن دور القرآن في الحكم على العلوم الدينية غائب عموماً، وهنالك فروع أخرى أيضاً قد أوّلت القرآن على أساس مقولاتها (**الميزان في تفسير القرآن**، ج1،ص6) ، راجع كلام العلامة الرائع الذي لا يُنسى في الميزان في تفسير القرآن.

«. . . . والقرآن بكل سعته ورحابته المحيرة في المعارف الأصيلة وفي فروعها في علم الأخلاق، والأحكام العبادية، والمعاملاتية، والسياسية والاجتهادية، والوعد والوعيد والقصص وما فيها من عبر، وهذه التعبيرات كلها مردها إلى التوحيد والنبوة والمعاد وفروعها **الميزان في تفسير القرآن**، ج1، ص40، ويقول في مكان آخر: «وهذا التوحيد والأصول الدينية، هو المنهل الذي تستقي منه جميع معاني القرآن ومعارفه وشرائعه»، **الميزان في تفسير القرآن**، ج10، ص165.

(1) **إحياء علوم الدين**، ج1، ص31

(2) والمرويات الدينية أو النصوص الدينية المقدسة نوعان: بعضها ملونة بلون الزمان والظرف الخاصّين، وبعضها الآخر، مثل أغلب مضمون القرآن الكريم، إذا كان لها سبب نزول، لكن خصائصها البيانية، وأفقها الترتيبي الرفيع بالمنظار المعرفي، جعلها على بحيث أنها حتى وإن كانت مصداقاً مباشراً لبعض الأحداث التاريخية، فمن علٍ وبمحاذاته، وليست محصورة فيه، من هنا فإن إعادة النصوص الفرعية والأحكام الفرعية إلى تلك الأصول، هي التي تسمح بالتحول والتغيّر في ظل تلك القواعد القرآنية الكليّة (انظر: **المدرسة القرآنية**، الدرس14، ص240)، وعلى هذا النحو، سيستفيد مسار العلم الديني باستمرار من المعقولية، وذلك لعدم إمكانية تصور المعقولية في الفروع التي لاتسوغها القواعد الكليّة للشرعية، الخطر الكبير الذي يتهدد العلم الديني المنتَج=

النص القرآني - لا تتميز بالرحابة، المرونة والحركة، والقدرة على التكيّف في الظروف التاريخية المتنوعة، جنباً إلى جنب العقل، من هذه الناحية أيضاً فإن إحدى الآفات الجدية لفقدان سلطة هذا الحيز اللازماني واللامكاني للقرآن الكريم، على حركة إنتاج المعارف الدينية هي فقدان معقولية هذه العلوم، فمواكبتها للعقل البشري المتجدد والساعي للكمال التي أدت إلى فك الارتباط بين النقلي والعقلي[1]، وأيضاً لضمان هذا الترابط بين العقلي والنقلي، من الضروري أن تتقدم حركة إنتاج الفكر الديني الاجتهادية والمتغيرة بصورة دائمة بموازاة الخط الثابت والمقاييس المسيطرة والقواعد الكلية غير المقيدة بزمان ومكان خاصيّن، كي لا يفقد العلم الديني المبني على المتغيرات والنصوص التاريخية، أو المتعلق بزمان معين وظروف تاريخية خاصة، وغير المبني على «الثوابت الحية» والشاملة وعلى مرجعية الدين (التي هي عقلية بالضرورة) معقوليته.

6 ـ ضمور المبادئ الأخلاقية والفطرية في العلوم الدينية:

ذكرنا في مكان آخر من هذه المقالة، في الكلام على باثولوجية العلوم من ناحية «الكيف» أن تلك العلوم المنتَجة، على مسافة بعيدة من الإدراك الكلي والرسالي والشامل للقرآن، وفي مثل هذه الحالة تفقد العلوم الدينية معقوليتها، وطبيعي أنني أقصد هنا على الأقل معطياتها المفترض أن تكون عقلانية. ومن الواجب هنا الإشارة إلى الآفات الأضخم التي تهدد كيان «المعرفة الدينية»، غير المبنية على هندسة القرآن

= بعيداً من القرآن الكريم، هو عدم التسويغ العقلي لنظرياته المقصود من معقولية العلم الديني، ليس المعقولية الممكن إدراكها للمقولات العبادية المحضة (ـ بمعنى سنة العبادات)، وليست وظيفة مسار إنتاج العلم الديني الحالي تضخيم وتسمين المناقشات المعمول بها في العبادات، ميثم الجنابي، ج2، ص115.

(1) هذا الفصل: لا يمكن التغاضي عنه وتفسيره تفسيراً سليماً، بمسوّغات رتيبة ونظريات تحتقر العقل، لأن موضوع كلامنا، ليس المسائل التعبديّة المحضة، ص127.

وأسسه العامة، وهي فقدان التفسير والتسويغ الأخلاقيين للأحكام الشرعية، وما من شك أن قبول المعارف التي تفتقد إلى السمو والرفعة، يقلل من قيمتها على المستوى الاجتماعي، ويضع «فطرية العلم الديني» موضع الشك والتساؤل.

حتماً، حين تُعرف «أخلاقيةؤ الأحكام هذه، واتصاف «الشريعة» والدين بـ«الأخلاقية»، وتزداد وضوحاً وشفافية، يُحلل الدين، بنظرة أرحب ورؤية أسمى مما هو مشاهد اليوم، ونتعرف إليه من جديد، ونفترض له حدوداً وانتظارات ووظائف أكثر اتساعا ورحابة.

لاشك في أن معظم الحركات العلمية للأخلاق الدينية ونقدها، مصدرها نظريات من خارج الدين، أو موروثات من خارج الإسلام، أو نقد أخلاقي متأثر بالمنظومات المعرفية المبنية على مفردات ومصطلحات الحركة التاريخية للحضارات وللثقافات وللأفكار الأخرى غير الإسلامية.

تأكيداً على ابتعاد مسار إنتاج «علم أخلاق»، من النصوص الإسلامية وبخاصة القرآن الكريم، والاستخدام الجزئي للروايات وحتى الآيات لتفسيرها وتسويغها، تجدر مراجعة: **العقل الأخلاقي العربي**[1] لمحمد عابد الجابري، ودستور **الأخلاق في القرآن**[2] لمحمد درّاز، **وسؤال الأخلاق**[3] لطه عبد الرحمن، حيث يتوضح مسار «المعرفة الأخلاقية المبنية على غير القرآن الكريم، ويتبين أن الأعمال العلمية الوازنة المتعلقة بعلم الأخلاق غالباً ما أُعدت على طريقة «ابن مسكويه»[4]، أي المنهج الفلسفي في شرح الأخلاق. إن تاريخ علم

(1) **العقل الأخلاقي العربي**، محمد عابد الجابري، فصل4، ص101 ـ 126.

(2) **دستور الأخلاق في القرآن**، محمد درّاز (ترجمة عبد الصبور شاهين)، ص 4.

(3) **سؤال الأخلاق**، طه عبد الرحمن، ص109.

(4) **العقل الأخلاقي العربي**، ص11. (هو يقصد كتاب **تهذيب الأخلاق**).

الأخلاق ومنظومة المعارف الأخلاقية دليلان على الحقيقة المرة: وهي المسافة الشاسعة التي تفصل وضع علم مصطلحات الأخلاق، ومساره العلمي عن روح القرآن والثقافة القرآنية، حتماً هنالك شخصيات كالغزالي وعلماء متأخرين وردت أسماؤهم هنا وهناك في هذه المقالة، قد سَعَوْا جاهدين لإعادة بناء الهيكلية التنظيمية لعلم الأخلاق (علم تزكية النفس) على أسس القرآن ومبادئه.

هذه المعضلات نفسها موجودة في التحقيقات النقدية أيضاً، لبعد التيارين، الناقد والمنقود عن الاستراتيجيات القيمية والأخلاقية والتربوية للنظام المتكامل والموحّد للقرآن، وذلك على الأغلب بتأثير الإنتاج الذاتي والفلسفي المحور، البعيد من جوهر النصوص الإسلامية الثابتة والقطعية من ناحية، وتأثر مناهج النقد العلمي بالأجواء العلمانية الغربية من ناحية أخرى، وكأنموذج على ذلك، انظروا إلى «الخطاب» الأخلاقي للمفكرين التنويريين في إيران، الذين يؤكد عدد لا يستهان به منهم على استحالة إنتاج نظام أخلاقي ديني جامع[1]، ويتمسكون بإصرار بالاعتقاد القائل بتحول الأخلاق التي يسمونها «آداب المقام»[2] وهم يعتقدون أن الأخلاق بوجه عام خادمة الحياة[3]، وليست مخدومتها، وبما أن الحياة في حالة تحول وتغير، الأخلاق أيضاً نسبية ومتغيرة، وهكذا يصبح الدين بحسب قولهم، «الحد الأدنى» في محصلة خطابهم العلمي!

إن نظرة في ما كتبه الدكاترة سروش وشبستري والجابري وأمثالهم، لا تترك مجالاً للشك في أن قراءاتهم إما شاعرية مبنية في أفضل الحالات على تجارب عاطفية (الدكتور سروش) وبحسب قوله

---

(1) مجلة كيان، العدد 41، دين أقلي وأكثري ص5

(2) م.ن. ص6.

(3) م.ن.ص.ن.

دينية صوفية عرفانية، أو إنها لم تتطرق (الشبستري والجابري) إلى تحول علم الأخلاق، وإمكانية تقديم طرح جديد عنه على هامش أصالة القرآن، وقد نظر كل منهم إلى الأخلاق نظرة تاريخية. لكن من باب الإنصاف يجب أن نذكر أن الدكتور الجابري في كتابه القيّم عن الأخلاق، يصرّح بعد ذكره للتيارات الأخلاقية، بهجران الأخلاق الإسلامية الخالصة المبنية على «العمل الصالح»، ويرى أن المعارف الأخلاقية للمسلمين قد تأثرت غالباً بالمشارب الفكرية ـ الفلسفية للشعوب والحضارات الأخرى، ويطالب بإعادة بناء أخلاق إسلامية، انطلاقاً من المصادر الإسلامية الأصيلة[1]، مع هذا فإن سر كل هذا القصور في تقديم نظام إسلامي قيمي، تربوي، وأخلاقي، مردّه بُعدُ تيارات إنتاج علم الأخلاق من منبعها الأصلي والأصيل أي القرآن الكريم، وبمنظومة معرفية موحدة المنهج. إن الجهود التي بذلها المرحوم حسين معن: مع كل محدوديتها، والعمل العلمي للمرحوم درّاز على الرغم من تأثره وانفعاله من جعجعات الغربيين أو بحسب قوله ممارسات المستشرقين المجحفة، وإهمالهم لرؤية القرآن الكريم الأخلاقية في «بحوثهم الأخلاقية»، هي جهود مناسبة في دعوتها للتمركز حول مرجعية الأخلاق القرآنية. يتبين أن الشهيد معن في كتابه متأثر بشدة بشخصية الشهيد محمد باقر الصدر وأفكاره القرآنية المحور.

ومن المؤلم أن نعلم أن التزكية أو التربية الأخلاقية الإنسانية التي هي الركن الأهم في فلسفة تشريع الأديان وتنزيل الكتب السماوية وبعثة الأنبياء، لها الحصة الأقل في إنتاج العلم الديني، ما من عظة أو فريضة أو كلام في الشريعة إلا ووراءه هدف أخلاقي وقاعدة قيمية، لكن التاريخ المظلم لمعطيات «المنهج» المتّبع في استنباط «الحكم الشرعي»، يشير

---

(1) **العقل الأخلاقي العربي**، مقدمة الكتاب.

بأنه ليس رحباً ولا يملك المرونة للوصول إلى عمق الشريعة وفلسفتها، والتي لا تفسر إلا على أساس «فلسفة الدين».

في اعتقادي أن زوال «أخلاقية» الدين والشريعة أكثر ضرراً وأشد خطراً من غياب عقلانيتهما، إن هذه الأمراض الكبيرة والأزمات والإنزلاقات الابيستيمولوجية الدينية، التي تقف عوائق في طريق إنتاج العلم الديني، ناجمة غالباً عن احتضار تيار الاستنباط في العلوم الشرعية، الناجم بدوره عن غياب سلطة القواعد الموحدة العلم الديني (فوق التخصصات والفروع) والقوانين الثابتة، والسنّن التي لا تتغير والمتمثّلة في الأركان والمحكمات وأمهات القرآن الكريم، والخطر الأكبر على العلم الديني والمعرفة المنطلقة من الوحي هو انفصالهما عن التسويغ الأخلاقي، وهذا ما يفضي إلى القضاء على جدارة المعرفة الدينية الأصلية أي فطريتها.

صحيح أن المنهج أو النظام العام للتعليم الديني والتحقيقات العلمية الدينية، يجب أن يكون مقوننا ومؤطراً ومتخصصاً، وقد كان كذلك فعلياً حتى الآن، بحسب سيرة العلماء الإسلاميين وأنماط سلوكهم العملي المتنوعة، لكننا لا نستبعد، أن عدم الدقة في المسار التخصصي للإهتمامات العلمية منذ عدة قرون، وحتى في البرامج المقترحة لمؤسسات التحقيق الديني التجديدية في الحوزة والمجتمع، قد وصلت إلى درجة من الخطورة والضرر، لم يعد السكوت عنها مقبولاً.

في الحقيقة، إن فتح الحدود المعرفية في الدين وبخاصة في القرآن ممكن: أي من الممكن وضع اليد على معطى معين وعدّه معطىً أخلاقياً أو عقائدياً أو فقهياً، (بحسب المعنى الاصطلاحي لهذه الألفاظ)، ومن الممكن أيضاً الاعتقاد بالتخصصات لتعميق مفاهيم وبرامج التعليم والتحقيق في المؤسسات العلمية ـ الدينية، لكن يجب أن نتخلى بصراحة وبأسرع ما يمكن عن الفهم والتفسير المتخصصين بمعنى إنتاج العلم

الديني في فرع خاص، بدون الاهتمام بفلسفة العلم الديني التي هي وحدة لا تتجزأ ولا يناسبها التفكيك والتخصص.

على جميع الذين يريدون أن يتكلموا على اللغة والبيان والحكم الديني، أن يخضعوا لدورة في المعرفة والتعلم والتحقيق والتربية الرائية إلى الدين ككل، وبخاصة في ظل فلسفة الدين والشريعة وأحكامهما، حينها يمكن للواحد منهم أن يحيط بفضاء عام وشمولي، ولا فرق إن لجأ بعد ذلك إلى إعمال الفهم الديني في ساحة الفلسفة أو العقائد أو الأخلاق أو الشريعة، أو أي مكان آخر، لكن المستغرب أن هذه الدورة ذاتها الضرورية والعامة، والتي هي من مستلزمات الشروع بإنتاج أي معرفة دينية، تّعد هي نفسها فرعاً من بين الفروع الأخرى، فواحد يبدأ من القرآن ويريد أن يتخصص فيه، والآخر يبدأ بالفلسفة، والثالث يقرأ الفقه والأصول وهلم جرّا . . . في حين أن مراعاة التراتبية والتقدم في المعرفة الدينية في منهجيته المعرفية هي إحدى الضرورات، فالفقه والعقيدة والأخلاق والفروع الأخرى، ستكون وخيمة العاقبة، إن لم تكن بدايتها مبنية على حجم واسع من المعلومات والمعارف المرتبطة، بالنظام المعرفي الديني ككل، وبمباحث فلسفة الدين والشريعة.

إن التخصص والتفريع[1] في الاهتمامات التربوية والبحثية والتحقيقية للعلوم الدينية، وتالياً الجهد لإنتاج علم ديني مبني على هذه الفروع المتخصصة حسن، لكن إذا عُلّمت العقائد والقرآن الكريم إلى جانب الفقه والأصول كاختصاص، بحيث أن الطالب أو الباحث في «القسم القرآني»، يقرأ تفسير القرآن ويتعرف إلى المفاهيم القرآنية وكيفية تحصيلها، ولا يكون للتحقيق الفقهي وأصول القراءة وتدوين شريعة المستقبل من عمل سوى تطبيق سقم آيات الأحكام أو صحتها في كتب

---

(1) نحو منهجية معرفية قرآنية، ط جابر العلواني، ص10.

الفقه والأحكام الشرعية، أو أن «خط إنتاج» علم الفقه يكون فقط كما يلي: الأدب العربي ـ الأحكام ـ أصول الفقه والفقه ـ الاجتهاد والعلم الشرعي، وإلى جانبها قليل من المنطق والفلسفة والقرآن والأخلاق والتاريخ كدروس «جانبية» (حتماً دون الإصرار على إيجاد حالة من الحوار «الخطاب» المبني على هندسة صناعة العلم الديني)، وفي هذه الحالة يجب غض النظر والتحسر على علم دين أو معرفة دينية، التوجيه القرآني (العقدي والأخلاقي والغائي) فيهما غير ملزم. وهكذا إضافة إلى غياب العقلانية بنسب مئوية عالية من المقولات المفترض أن تكون عقلانية، يخسر العلم الديني أرصدته «الأخلاقية» و «العقائدية الإيمانية».

من هنا ـ وبكل صراحة ودون أدنى وجل يجب أن نعلن بأعلى الأصوات أن مشروعية جميع العلوم والمعارف الدينية غير المبنية على الفهم والإدراك العميقين للقرآن ـ جميع آيات القرآن ـ ستكون عرضة للاستفهام والتساؤل.

إن تفكيك الروابط بين «الأخلاق» و «الفقه» و «مناهج فهم الشريعة»، في المنطق العام لإنتاج العلم الديني، ليس أمراً سهلاً يمكن المرور عليه مرور الكرام، يجب الذهاب أبعد من ذلك، والقول بصراحة إن العلوم والمباحث المسماة «دينية»، مطعون بدينيتها: ما لم تحضّر وتّعد في ظل نظريات الدين وفلسفته وأسئلته ومبادئه وغاياته، وبناه التحتية الكلية والراسخة.

أشير من جديد إلى أن الضرر اللاحق «بالعلم الديني» وبفروعه ومعطياته، على أثر تلاشي ضوابطه، واضطراب قواعد أصوله وفروعه، وبنيته التحتية من الروايات غير المنقحة على هدي سلطة أمهات القرآن العقائدية والأخلاقية والعقلانية، وعدم التأكد من الوجود الدائم، لظل الروح الكلية للدين وللشريعة (فلسفة الدين وفلسفة الشريعة)، أكبر بكثير من ضمور التوجهات الأخلاقية والعقلانية أو العقائدية. إنّ الإرباكات

العديدة التي تظهر في هندسة منطق فهم الدين والشريعة، وقوانين إنتاج العلم الديني (فهماً وتفسيراً)، مردّها أنَّ أضبطَ معيار يمكن أن تقاس الشريعة بواسطته هو سند الروايات (الهش لوجود الخلل والتباين فيه)، والأقوال والمعايير الأخرى، حتى وإن وصلت إلى درجة الآيات القرآنية الواضحة والشفافة يجب أن تؤوّل، والضعف في الرواية، يصلحه ضعف روائي أو شهرة أو إجماع، انظروا ماذا أصاب علم الشريعة وعلم التحقيق الدينيين؟

إن سبب هذه المصائب والإرباكات كلها هو الابتعاد عن حبل الله المتين والعروة الوثقى والنور المبين، أي الذكر الإلهي واختلال التوازن والترتيب في التعامل مع حديث الثقلين للنبي (صلعم)، فالتمسك بالقرآن الكريم، أيا كان معناه، بعيد كل البعد، عن معنى التلاوة المحضة والتبرك، ويضيع هدراً كل ما ذكر وقيل وكتب في الكثير من الرسائل عن الآفاق الشاسعة والأبعاد العميقة لهذا «التمسك»، وذلك «الاعتصام» بحبل الله الذي لا ينقطع في إعداد المعرفة الدينية.

ليت أحداً من باب الإنصاف يجيب عن هذا السؤال: إلى أي حدّ اشتُغل على القرآن وآياته ودوره المنهجي والشمولي في الهداية وتصحيح المراجع الدينية الأخرى؟ مقابلةً بالاهتمام الذي أولاه أصوليونا لأقوالهم هم، أو للنظريات المتفلسفة، «الإنسانية المحور»، «والوضعية»، ومقابلةً كذلك بالمناقشات العجيبة مثلاً لتسويغ «الحجية الجبرية»، ودور «الشهرة» الداعم أو «الأخبار الضعيفة»، وأغلب مباحث الأصول المتراكمة والجهد المبذول لتقديم هذه «الحجية» بسخاء على الرغم من كل هذه الظنون والأمارات «المعتبرة»؟.

لو أن واحداً في المئة من الجهود العلمية التي يبذلها عالم ديني طوال سنوات البحث والتعمق في مسائل هذه العلوم، منذ أولى الحلقات الدراسية وحتى نهاية عمره، يصرفه على فهم القرآن ككل، وتفسير كلام

الله وفهم هذا التفسير، لما كان لكل هذا القصور والشلل المعرفي والخلل الموضوعي والحيوي من وجود.

إن هذا الابتعاد عن مكانة القرآن الكريم المعرفية، ومنزلته «المعيارية»، والجلوس بدلاً من ذلك على مائدة غيره من العلوم، لا يزال حتماً كما كان في السابق لم يطرأ عليه تغيير يذكر.

من هنا فإن المسار الكلي «لإنتاج العلم الديني» الذي يأتي غالباً بعد الاعتراف رسمياً بدور القرآن «المرجعي «و «الابيستيمولوجي» لم يحدث بعد.

العلوم الأخرى أيضاً كالفلسفة[1]، وعلم الكلام[2]، والأدب

---

(1) **قضايا في نقد العقل الديني**، محمد أركون، ص283 ـ 284 (قدم محمد أركون تحليلاً عميقاً لتحميل القرآن، المفاهيم الفلسفية العقلية الوضعية ، لدراسة باثولوجية تعامل المذاهب الفلسفية مع الآيات القرآنية، انظر: التحليل النقدي الباثولوجي للعلامة الطباطبائي، **في الميزان في تفسير القرآن**، ج5، ص283، حيث يصرّح بعد عرضه مقدمة لتاريخ تكوّن المذاهب الفلسفية والعرفانية والصوفية، أن ما تراه من اتهام هذه المشارب والمذاهب والفنون بعضها للبعض الآخر بالجهل والزندقة والسّفه، وأن مذهب أهل السنة ينتقد الجميع، فإنما سببه أن الأزمة الإسلامية، أهملت دعوة القرآن الكريم إلى **التفكر الاجتماعي** (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)، ورأى رحمه الله أن جذور هذا الاضطراب والخلل كامنة في عدم الاهتمام بالقرآن الكريم، مقدمة تفسير **الميزان في تفسير القرآن**، ج1، ص6. وصراحة تعبيره في هذه المقدمة مثير للاهتمام؛ آثار محمد رضا حكيمي وبخاصة كتبه الثلاثة: **الحياة**، ج2 **والرسالة الخالدة، ومذهب التفكيك**؛ في أكثر من موضع من كتاب فلسفتنا للشهيد الصدر. لم يبق حتما سوى أن نقول أن النظرات العقلية الإسلامية الأصيلة، ليست قليلة في المذاهب الفلسفية الإسلامية، أما تصور إسلامية الفلسفة الرسمية فمصطلح غير دقيق، ومن ناحية أخرى، من آفاقها الكبرى، ضعف دراسات «تاريخ الفلسفة» و«فلسفة الفلسفة» خلال مسيرتها، حتى وظائفها التاريخية، التي كانت وراء تضخمها الماثل للعيان، وضرورة ربط مباحثها بالظروف التاريخية، وعدم جدوى اعتبار تراكماتها لجميع الأزمنة والأمكنة.

(2) لقد تعرضت الأفكار الكلامية، والمسار العام لعلم العقائد وعلم الكلام، إلى انحرافات عظيمة، بسبب بعدها من الهندسة العقائدية والكلامية للقرآن الكريم، وعدم الاهتمام=

العربي[1]،

= بالروابط المحكمة بين مبادئ القرآن الكريم هذه وسائر حقول المعرفة والإيمان الدينيين من ناحية، وربطها الوثيق بالواقع الاجتماعي والإنساني في كل الأزمنة من ناحية أخرى (والتي يمكن فهمها وإدراكها من خلال الفهم السليم لفلسفة الكلام القرآنية، ولمقاصد مقولات القرآن في السلوك الواقعي للإنسان، لقد ابتعد الاتجاه العام لعلم العقائد والكلام أيضاً عما يُعرف بروح العقائد القرآنية أو القواعد العامة لعلم أصول الدين، ومسار تكوين مقولاته القرآنية، وفقد جدواه الواقعية، وضمر دوره الموضوعي ـ الاجتماعي، في الرد على شبهات الملحدين، وتحديات السفسطائيين، وتحرك من جهة أخرى منفصلاً عن محاور الدين الأخرى وميادينه العلمية، وبهت دور سلطته ومرجعيته نسبةً إلى العديد من المعارف الدينية الأخرى كالفقه والأخلاق والأصول والحديث.

إن جهود العلماء الإسلاميين المعاصرين، كالمرحوم آية الله الصدر، في جميع آثاره في علم الكلام والعقائد والتفسير، وبخاصة في كتاب **المرسل** ، **الرسالة**، **الرسول** (مع المقدمة المطولة والمهمة للدكتور عبد الجبار الرفاعي)، والجهود الموضوعية المهمة جداً للمرحوم مطهري، وأفكار آية الله الخامنه إي السامية (التي تشاهد بوضوح في خطبة ألقاها لعقود قبل الثورة، والتي نشر قسم منها في كتيب قيّم بعنوان **نظريات عامة في الفكر الإسلامي**)، على الرغم من أهمية هذه الجهود، ومدى تأثيرها، إلا أنها لم تؤدِّ إلى تغيير خلّاق في الجسم المترهل التاريخي، المنبّت عن الواقع، المتفلسف، والمنقطع عن الروح الكلية المسيطرة على العقائد القرآنية، بعد ذلك ظهرت حركات موفقة، لم تصل إلى حدّ التحول الجذري في النطاق العام لنظام إنتاج العلم الديني، وإنما بصورة قسم منفصل عن المسار العام، أو متعارض معه أحياناً، في منظومة غير متناغمة وغير متجانسة، مبنية على التأليف والكتابة، وليس على أساس نظام محدد، أو منظومة كلامية معينة: انظر المؤلفات العقائدية لآية الله مصباح يزدي، ولأحد تلامذة الشهيد الصدر: الشاب النابغة الشهيد «حسين معن»، الذي استشهد في العراق وهو في سن الشباب، الذي أظهر صورة مشرقة وجليلة وموفقة لفكر الشهيد الصدر، ومثله العليا في علمي العقائد والأخلاق ، تحت عنوان **الإعداد الروحي** (ضمن سلسلة **قضايا إسلامية**، للدكتور الرفاعي). كانت ميزة هذه الحركات، العمل الجاد على استخراج الروح التاريخية، الزمانية، غير الواقعية وغير القرآنية من مواضيع علم العقائد التقليدي لجعل الإجابات العقائدية أكثر رحابةً في ظل نظريات «المعرفة القرآنية» الموحدة والمتعددة الأبعاد.

(1) مما يؤسف له، أن لايكون هنالك أي تناسب أو انسجام على الإطلاق بين الأدب العربي، والمناخ العام المسيطر على **العلم الديني**، من زاوية علم الفقه والألسنية، وبين أبعاد علم الجمال والبيان القرآنيين! كما أن العلم الديني الذي ظهر على هامش=

والتاريخ[1]،

= الاهتمامات غير القرآنية، لايراعي دور الأداء الأدبي والبلاغي والفني للبيان القرآني، فهو مبدئياً ليس في هذا الوارد، وليس في هذا السياق أي حضور أو بروز لدور الفصاحة والبلاغة والقوالب البيانية، في العلم الديني، وقد ترك ذلك آثاراً شديدة الضرر في علمي العقائد والأخلاق. إن التركيز على محورية البيان القرآني، من حيث المحتوى والأسلوب التواصلي، وبلاغة المعنى، والذي تكمن فيه أرقى نظريات علم نفس الإعلام ووسائل الاتصال، يضفي على : «الأدب الديني الكثير من السعة والرحابة. ومن شأن العودة إلى مرجعية القرآن الأدبية والبيانية، أن تحدث ثورة فنية ومعنوية، تحفّز العواطف الإيجابية، وتحولاً عظيماً في وسائل التبليغ والدعوة والإعلام الديني على جميع الصعد، ويشمل المستويات الاجتماعية كافة، إنه لمما يثير الحزن والأسى، أننا لا نلاحظ في الحوزات الدينية، والمؤسسات التي تحمل على عاتقها التعاطي مع العلم الديني، أي خطوة أو حركة في هذا الاتجاه، ويوماً بعد يوم تزداد وتتعمق المسافة الفاصلة بين نصوص العلوم الدينية الموضوعية، وبين الخصوصيات والميزات والقدرات البنّاءة والإيمانية للأدب القرآني ولقواعده الفنية البيانية العامة، هذا عدا الأنواع الأدبية الأخرى، التي تحتل الفضاء الفني للقرآن الكريم، لكن اليوم، يدل تحليل النصوص والبيانات الدينية من الزاوية الألسنية والأدبية، أن لا وجود فيها مطلقاً لعنصر علم جمالي، أو جاذبية ألسنيّة!

(1) إذا كان قد أدرج في السنوات الأخيرة، تدريس مادة التاريخ في الدورات التعليمية في الحوزات، فلم يكن ذلك لأهمية دور التاريخ في إنتاج العلم الديني وتكوين المعرفة الإسلامية، وإنما لتعريف الطلبة بالأحداث التاريخية، على الرغم من أهمية هذا الأمر وفائدته، لكن الصحيح هو أن معرفة الظروف والأوضاع التاريخية والاطلاع على البيئات المحيطة في عصر نزول النص القرآني، وصدور السنّة الدينية، وبخاصة إذا كانت هذه المعرفة مسبوقة بمنهجة مباحث فلسفة الدين وفلسفة الفقه، ستعقبها أمواج من التحول والقوة والإحكام في إنتاج العلم الديني، فالاجتهاد يغير المبني على الفهم التاريخي للمعرفة الدينية، لن يُنتج معارف دينية أصيلة منظمة، والدراسات المعمقة للجوانب التاريخية للقرآن الكريم، ستخلق حركة علمية جديدة في إنتاج العلم الديني، فما من شيء كالتحليل التاريخي والتعرف إلى تفاعل النص الديني مع البيئة المحيطة، يمكن أن يمنح الفكر الديني الحركة والمرونة والقدرة على التطبيق في الظروف الإنسانية والاجتماعية المختلفة، كما ذكرنا من قبل في هوامش الصفحات الأولى من هذه المقالة، في أثناء الكلام على : «السنن التاريخية في القرآن من وجهة نظر الشهيد الصدر، وقبله ابن خلدون، من أن المعرفة التاريخية من المؤلفات الأساسية في منهجية المعرفة الدينية، ووجودها في حركة الاجتهاد ليس كعدم وجودها.

وعلم الاجتماع[1]، والعلوم الدينية الأخرى، قد تضررت بشدة في هذا المعبر، وأصبحت أحياناً وضعية.

هنا بالذات، يجب القول بصراحة، أن قسماً أساسياً من المعارف الفلسفية والعقلية حتى حين اتجهت بقوة أو بضعف باتجاه القرآن، فعلت ذلك راكبة لا راجلة، والدليل على ذلك، التوجه الشديد وأحياناً المرفوض «لتأويل» ظاهر القرآن، وبخاصة في النظريات الفلسفية والعرفانية في المذاهب الكبرى[2]!

الاهتمامات المتعددة الأخرى في حقول المعرفة الدينية هذه، غير مهتمة بتقرير أو تفسير أو تأسيس بنى تحتية معرفية قرآنية، ولا تساهم أساساً في التنظير الفكري لعلم الكلام وإنما هي تتصدى لحقول معرفته . . . متأثرة غالباً بمعالجات ومناقشات من هنا وهناك في العالم المعاصر، مبنية عموماً على الأصول النظرية للآخرين، وحتماف بتحشية روائية[3] في

---

(1) **أزمة العقل المسلم**، ص80، يجب الانتباه إلى فصل «دفن المعارف الاجتماعية»: علم الثقافة، وعلم الإناسة وعلم الأعراف، والتعرف إلى الأوضاع والظروف العامة والاجتماعية المتنوعة المحيطة بالمجتهد، المنتج للمعرفة الدينية والمجتمع الذي يخاطبه الفكر الديني، يؤثر تأثيراً عميقاً في الحقول المختلفة للحكم الديني، إن جميع حقول الفقه تتأثر بالمجتمع الواقعي، والعلم الديني يستهدف الواقع الموضوعي، وليس ذهنياً وتجريدياً، وهذا الواقع يظهر جلياً في علم الاجتماع.

(2) **مذهب التفكيك**، ص69؛ **الميزان في تفسير القرآن**، مقدمة التفسير، ج1، ص6؛ **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص52.

(3) **ابيستيمولوجية المعرفة الكونية** (إسلامية المعرفة والمنهج)، ص46، يقول الحاج حمد في نقده الصريح لأطروحات أسلمة المعرفة الناقصة: «لكن لا يلاحظ في هذه الأيام في ما ينتجه أصحاب هذا الطرح، سوى موضوعات تُحمَّل على النص الديني، لا تحمل في طياتها سوى نوع من التوافق وعدم التنافر بينهما، أو أنها تقبل من الخارج النظام المعرفي المعاصر (العربي): معطيات العلوم الاجتماعية وغيرها، دون أن تحدث أي تأثير في داخل النظام المنتج للمعلم، ولا تساهم ولو بحصة قليلة في تكوين العلوم وإنتاجها». (م. ن. ص47).

بعض الأحيان، كنوع من دمغ نظريات العلوم الإنسانية هذه بدمغة التسويغ الديني.

هذا الوضع المؤسف الذي يُعرف أحياناً في العالم الإسلامي باسم «أسلمة المعرفة»، يجب أن يبحث بفكر نقدي وباثولوجي وبإنصاف، وأن يفكر من جديد بإرساء «قواعد» الفكر العقلاني الشامل، والعقدي الإيماني، والبلاغي، والتاريخي والاجتماعي، والتربوي ـ الروحي وغير ذلك في ظل الفهم المعمق للقرآن الكريم بجميع جوانبه وأبعاده.

7 ـ إنتاج العلم الديني، الصدام، أو المصالحة مع السنن التاريخية والاجتماعية والطبيعية

من الثمار السائغة جداً لحاكمية القواعد المعرفية القرآنية الكلية على المسارات والقضايا المتحكمة «بإنتاج العلم الديني»، تشابك مجالات التفاعل بين فروع هذا العلم وبين «القوانين الطبيعية» للحياة[1]، فإضافة إلى عدم وجود أي صدام أو تناقض بين القرآن وقوانينه وبين قوانين الوجود والطبيعة والفطرة، هنالك أيضاً نوع من التصالح والتوافق الكامل والتطابق المحض في ما بينها[2]، كما يعدّ القرآن من الينابيع الفياضة لعلم الطبيعة (بالمعنى الوارد من قبل).

إن نظرة عابرة إلى عواقب المعارف غير المبنية على أسس القرآن الكريم في الميادين الاجتماعية المختلفة (الثقافة، المؤسسات المتنوعة،

---

(1) **الواقع والمثال**، ص169، **أزمة العقل المسلم**، ص151، في القرون الأربعة عشر الماضية كان التفاعل والتداخل والتأثر والتأثير المتبادلين بين جميع فروع العلوم في القرآن، والتفاعل الشامل الموحد المطلق للمعارف فيه، أمراً مثيراً للحيرة. أما اليوم فإن من النتائج لهذا الانفصال والتفكيك، وبعد كل هذه الأضرار التي لحقت بالمصادر الطبيعية والإنسانية، أنْ أعاد الغربيون النظر في تصنيف العلوم «غير اللسانية».

(2) **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، ص33، **أزمة العقل المسلم**، ص116.

مباحث علم الاجتماع، الحقول التربوية وحتى الاقتصادية)، ترينا هذه الحقيقة المريرة، التي هي عبارة عن حدوث صدامات شديدة ومضرة، بين المعطيات المسماة دينية أو إسلامية، وبين المعطيات الطبيعية[1]. إن الطروحات النظرية المبنية على فروع الدين ومن بينها فروع تنتمي إلى فضاءات زمانية وتاريخية معينة، لم يحالفها النجاح في التعامل (الإداري أو الحياتي)[2]، لفقدان الدعم «السنني» والطبيعي يجب البحث عن سر كل هذا القصور وهذه الإعاقة في «اصطدام» الديني بالفطري (أو الطبيعي) وأحياناً بالعقلي.

هنالك، على مستوى «العقيدة» والفضاء الكلي المسيطر على وجهات النظر الدينية «السنّيّة المحور»، والطبيعية والفطرية، على الدوام «تآلف» وانسجام مستمران بين هذين الحقلين، وهذا الأمر المؤلم، لم ننقّب حتى الآن عن نتائجه المرة بنظرة عميقة ولكن واقعية، ولم ندرك بعد الآثار المؤذية، التي تركها الابتعاد عن حلقة الاتصال بين «العلم الديني» و «القوانين الطبيعية»، التي هي نفسها «المعرفة الطبيعية، الفطرية المحور».

إن إنتاج العلم الديني في ضوء القرآن المعرفي، وتحت عباءته

---

(1) **أزمة العقل المسلم**، ص122؛ **مجالس التذكير**، عبد الحميد بن باديس، ص. 67 تعود الأسباب الرئيسية، وراء قصور النظريات الإسلامية، بغض النظر عن عداوات الأعداء ـ إلى الآفات الداخلية في النظرية الإسلامية المتمحورة حول عدم تناغمها مع القوانين والسنن الطبيعية والاجتماعية، فجميع البلدان العربية والإسلامية تشهد وجود اتجاهات وحركات من هذا القبيل.

(2) إن الهدف الأساسي للقرآن، إيقاظ أعلى درجات الوعي الإنساني، ليفهم العلاقات المتعددة الجوانب التي تربطه بالله والكون والطبيعة (كلام لإقبال اللاهوري نقلاً عن **مذكرات الأستاذ الشهيد مطهري**، ج1، ص235). ويشبهه كلام مهدي كلشني في من **العلم العلماني إلى العلم الديني**».

العلمية، هو الفرصة الكبرى لحماية «المعارف» و«النظريات» الدينية الشاملة من الصدام والتناقض مع الطبيعة، لأن الدستور الكلي للقرآن الكريم فضلاً عن عدم تناقضه مع الطبيعة وقوانينها وسننها، فإن دعوته للتمسك بهذه السنن[1]، و«الشرائع» و«الفطرات» محكمة وقطعية.

إن العلم الديني في أعماق فلسفة وجوده، هو الوجه الآخر لقوانين الطبيعة الحكيمة ـ الفطرية، المعقولة، و«المتقنة» ومرشد «الإنسان» وقائده الأكبر (في تعامله مع أخيه الإنسان ومع المحيط الطبيعي)، للتعايش مع معادلات الطبيعة الدقيقة، والسنن الإلهية الثابتة (في جميع ساحات الوجود الفردي والاجتماعي) والبعد عن محاربتها، وهذا التآلف الديني، الفطري والطبيعي والعقلي في قالب «السنن»، لا يصبح زمنياً وموضوعياً، إلا حين تحكم العلمَ الدينيَّ النظرياتُ الكليّةُ المسيطرة في القرآن الكريم (النبأ العظيم) الصادق، عن الحركات والتحولات والسنن الشاملة، المسيطرة على الوجود كله من أحقر الذرّات إلى أعماق السماوات العلا، والتصوير الأكثر واقعية للمعادلات الثابتة، «الأفعال وردود الأفعال» في ساحة الحوادث الطبيعية، ومن بينها السلوك الإنساني[2]، (للفرد وللمجتمع).

من هذه الزاوية يعدّ الدين والعلم الديني تجلياً لمعرفة الطبيعة (بالمعنى الشامل المتعدّد الجوانب)، بلسان القرآن الكريم، والروح التي

---

(1) **أزمة العقل المسلم**، ص120 و151؛ **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص138 ـ 142، لقد أشرنا في الهوامش المختلفة إلى محورية آثار الشهيد الصدر، بين الكتابات المتأخرة للعلماء الشيعة، حول فهم قوانين الدين ومحورية سننه، وذكرنا الإحالات إلى تلك المراجع.

(2) قوننة المباحث الشرعية، ووضع النظريات، مدخلان كبيران وأساسيان لإصلاح المعارف الدينية، إن وحدة المعرفة الدينية وتطابقها الطبيعي والفطري، معرّضان للخطر بسبب فقدان القوننة (السنن)، وسلطة الروح الفردية والتكليفية.

تحكمه لكل مثقال ذرّة من العمل أجرٌ وثواب، ولأي صوت رجع وصدى، ولكل سلوك أو تصرف ردةٌ فعل طبيعية[1].

إن الاهتمام بهذا الإدراك السامي للقرآن الكريم ولروح الدين، هو نقطة الثقل ومركز الإلهام للعلماء المسلمين، في وضعهم حجر الأساس في بنيان «الحضارة الإنسانية» فهم قد تصدوا في مضمار التفاعل المبني على فهمهم العلمي والسنني عن الدين، للسير في الأرض[2]، والتعقل، والتبصر في مناحي الوجود[3]، وسبر غغوْر الأشياء[4]، وتأمل الأجرام السماوية[5]، والتفكير العميق في ذرّات الوجود، وتبيّن «الأنفس» الإنسانية والتحقيق فيها وسبر غورها، وحركة استنباط العلم الديني على أساس معرفة الآفاق والأنفس[6].

لقد تعرضت الحضارة الإسلامية الإنسانية في الأزمنة المتأخرة، لهذا المصير الذي نشهده، بسبب البعد عن هذه المفاهيم والنظريات التي

---

(1) لو كان ثبات السنن الإلهية وعدم تغيّرها هو المسيطر على المعرفة، لما كانت هذه الصدامات والنزاعات الدينية، أمراً طبيعياً.

(2) من: يوسف، ص109، الحج/ 46، الروم/ 130، آل عمران/ 137، انظر كأنموذج: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ (سورة العنكبوت، الآية 20).

(3) إن نظرة إلى الآيات القرآنية، تجعلنا نعثر على عشرات الألفاظ «المفاتيح» الطبيعية، للأوامر القرآنية الصريحة: للتفكر والتعقل في جميع أنحاء الوجود وبتعبير القرآن «الآفاق» و«الأنفس»، الوجود ككل، الأجرام السماوية والحركات العجيبة والقوانين الدقيقة والمعقدة التي تتحكم بها، الظاهرات الكبرى والصغرى الطبيعية والفلكية، الليل والنهار، الظواهر المناخية في الكرة الأرضية، البحار والمحيطات وما تحتويه، الفاكهة، والحيوانات، والأشجار، والموارد المتعددة الأخرى، نماذج من هذه المحاور الطبيعية، التي تدعو الآيات القرآنية البشر وإلى التفكر فيها وتعقّلها.

(4) ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ (السجدة27)؛ ﴿فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾ (يس/ 66)؛ أنظر أيضاً راجع آيات الشهود، النظر، التأمل، التعقل، التبيّن وأمثالها.

(5) ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (سورة هود/ 101).

(6) سورة فصلت / 53.

كانت نقطة الجمع بين العلم الديني والقوانين الطبيعية، لقد فصل العلم الديني طريقه أيضاً عن هذا المسار بالتدرج واستحكم المسلك الإخباري والتعبّد غير القرآني وتجذّر في هذا الوادي، حتى مع التهافت الظاهري للتيارات غير القرآنية في «الفهم الديني» بقيت روح ذلك العصر المحاربة للعلم والمعادية للطبيعة، والمتخلية عن الفطرة، والذي هبط فيه العلم الديني إلى حدود السلوك الفردي، المنبتّ عن أي توجه عقلي وفلسفي طبيعي ولا يزال، وحلّت محل نظريات ابن الهيثم[1]، وابن حيان[2]، وابن سينا في الدين، نظريات حديثة بعيدة عن الطبيعة والقانون الفطري وحدث ما تشاهدونه اليوم[3].

بعد ذلك أيضاً، ظهرت حركات نهضوية كبيرة تدعو إلى العودة إلى تلك المفاهيم القرآنية السامية والمناهج الوجودية المحور، الفطرية والعقلية والقانونية (وليس إلى الاستنتاجات الجزئية لهذا العصر)، في المذاهب والتيارات الدينية في مصر والمغرب العربي وشبه القارة الهندية وإيران والعراق، وأماكن أخرى، وسعى بعض العلماء الواعين المتنورين، للتعريف بأن سرّ تخلف المسلمين كامن في تخلّيهم عن هذه الحقيقة القرآنية الجليلة (التي أوصلتهم في يوم من الأيام، بسبب التزامهم نسبياً بها، إلى أعلى قمم العز والفخار)، لكن كان الوقت قد تأخر قليلاً، والأجواء العامة لم تكن مهيئة لتقبل المؤسسات والبرامج التي تصوغ الشريعة وتنتج العلوم الدينية، وكانت العداوات والأحقاد تنهمر عليهم من جميع النواحي.

---

(1) **قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية**، ص25 و 54.

(2) م. ن. ص46.

(3) لقد أحكمت نظرية الاستقراء والمناهج التجريبية في التحقيق العلمي، المبني على دوافع كبرى، ورؤية إلهية، على يد المسلمين. إن الأبعاد الشاملة لميتودولوجية الأبحاث التجريبية الإسلامية وردت بالتفصيل في المصدر آنف الذكر (قضايا . . .)

مع ذلك، فقد زرعت بذور مباركة من هذا الفكر الديني العميق في قلب الأمة الإسلامية وفي أماكن أخرى من العالم، أخرجت نباتاً طيباً اشتد عُودُه يوماً بعد يوم، وكانت الثورة الإسلامية الإيرانية، إحدى تلك النبتات الغضة، هذه الثورة بإمكانها إن بحث صانعوها ومدبروها، واستفادوا من المعارف الدينية المبنية على تحقيق السنن القرآنية، واعتناق تلك السنن (في ظل الاستفادة من قيادة المفسرين الأصليين للقرآن، الراسخين في العلم عليهم السلام)، أن تصل إلى أبعد مما وصلت إليه.. لأن الدين و«العلم الديني» هما الطريق والصورة العلمية لحياة الإنسان (كجزء من الوجود) في باطن طبيعة (تحيط بالناس، وقوانينها تتحكم بكل شيء)، للوصول إلى الفلاح. إن الإيمان بالدين، بهذه النظرة الشمولية والوجودية المحور، المساعدة للإنسان ليتعرف إلى القوانين والسنن المسيطرة على الوجود وعلاقاتها في ما بينها، هو الطريق الوحيد لاضمحلال النظريات العلمانية، التي تفصل بين المعرفة الدينية والمجتمع متلفعة بلبوس الدين.

إن الالتزام بالقرآن ككل، إضافة إلى الإدراك العقلي والفطري للبشر (الذي يعزّزه القرآن، ويحثُّ على تفعيله وتأهيله، في أثناء التأسيس لـ«إنتاج العلم الديني» والخروج من الأطر الضيقة والمحصورة لعلم الأصول الحالي المبني على التحرك الانفعالي، مقابل التيار الإخباري أو غيره، للتوصل إلى أصول (فهم الخطاب الديني)، وإلى أصول فهم أسس الشريعة، وقوانينها الكليّة، في ظل فلسفة الدين الشاملة، ومن ثم لفهم أصح وأصلح النظريات «الإنفاق» و«الرحمة» و«السنن التاريخية الثابتة» و«العبادة» و «التوحيد» وغيرها، هي طريق التخلص من الإشكالات والأخطار والآفات التي أضعفت كيان الفكر الديني.

إن ذكر نقطة حول هذا الموضوع لا تخلو من فائدة، وهي أنَّ القرآن الكريم هو المصدر الأصلي لفهم كيفية التعامل وكيفية التفاعل بين

الإنسان والغيب والطبيعة[1]، يقول الحاج حمد: «نحن لا يتوجب علينا، ولا نريد أن ننزل النص القرآني ـ كما فعل القدماء أو المعاصرون ـ ونطبقه على الواقع، وإنما علينا أن نرفع الواقع إلى مستوى النص القرآني، وهذا ممكن بواسطة منهجية تعتمد على قوانين القرآن الوجودية والعالمية في ضبط النص ومنهجته، هذا الارتقاء بالواقع للوصول إلى النص القرآني، ممكن ليس من طريق التفسير والتأويل، وإنما بواسطة بُنى منهجية ومعرفية للواقع وللنص القرآني[2].

8 ـ فشل حماس الحركات الحضارية والعالمية

إن تحليل وتفكيك العناصر الفكرية للثورات الاجتماعية والسياسية للمسلمين، لا يترك مجالاً للشك في أن اعتبار «التعاليم الإسلامية» «بديلاً لإدارة» المجتمع وجميع حقوله، كان أحد أهم محاور رغباتهم وأهدافهم، والحال كذلك اليوم في المجتمعات الإسلامية، حيث يرى المفكرون الإسلاميون والتنظيمات الدينية، في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي «الإسلام»، البديل الأسمى والأرفع من الخيارات الأخرى كلها لإدارة شؤون المجتمع والحكم. هذه النظريات الاجتماعية الإسلامية ـ إذا كان بالإمكان عدّها نظريات ـ تعطى أحياناً عناوين جديدة وعصرية أيضاً، لرفع مستوى نوعيتها الاجتماعية وتقبلها العام، لكنها ترد مشروعية السلطة والسيادة ـ التي هي حتماً بيد الشعب ـ إلى نصوص الشريعة.

إن ابتعاد الفكر الديني ـ بالتدرج وبعد طي المراحل التاريخية وتداخل عناصر متعددة ـ عن الاهتمام النظري والمعرفي بالمجتمع ككل وبحركة الإنسان العامة فيه، وظهور الركود والانقسام العميق في مسار

---

(1) **جدلية الغيب وللإنسان والطبيعة**، ص11.

(2) م. ن. ، ص12.

إنتاج العلم الديني، الجدير والقادر على تقديم الدعم العلمي للأهداف الاجتماعية السامية للثورات الإسلامية، واقناع المؤسسات الفاعلة في «صنع الفكر الديني» والمراكز العاملة على استنباط الأحكام الدينية وفهمها وتفسيرها بالحقول الفردية «للفقه الإسلامي»، و«بالتجريد» و«اللاموضوعية» في أعمالها المعرفية، هي مجمل بواعث فقدان الدعم النظري للأهداف والتطلعات الإسلامية في مسار التأثير الشامل على حركة الفرد والمجتمع العالمي في إطار «نظرية الحضارة العالمية الإسلامية».

إن فشل مؤسسات «العلم الديني» في عرض نظريات الإدارة والمجتمع والتربية السياسية والحقوق وفروع القانون والقضاء والاقتصاد والثقافة وغيرها من الميادين، يُفسّر بأنه ناجم عن الآفات الكبيرة المتضخمة في الأسس «المنهجية لإنتاج العلم الديني»، وإذا كنا نشاهد اليوم، حيرة عملية وتأزماً من الفشل الذريع في صوغ أجوبة علمية وموضوعية عن «أسئلة العصر»، وتأهيل الأجواء المتداخلة والمضطربة في السياسة والثقافة والاقتصاد والتربية الاجتماعية، فذلك ليس بسبب عدم رغبتنا في تحقيق طموحاتنا وأهدافنا، أو أننا نبحث عن بدائل منها، أو لأن حاكماً ما رفض السماح بمثل هذه النظريات في المؤسسات الدينية ـ العلمية، أبداً!!

يجب بصراحة أن نبحث عن سر هذه المشكلات والأخطار في الركام الذهني، العاجز وغير الاجتماعي، التاريخي واللامنهجي في الجهود العلمية المسماة «منهج فهم الدين» وكذلك في «الفقر النظري» و«نقص المنظرين». . حتماً لا فرق إن كان ما أوصل إلى هذا الوضع هو عدم الكفاية المنهجية، أو المناهج القاصرة، أو كان هذا «القصور»[1] في

(1) **الحياة الطيبة**، العدد14، ص7 (المقدمة).

توليد العلم الديني المناسب و«المدني» ناجماً عن قونتته في مناهج إنتاج معرفي، أو كان القصور في المناهج واضطرابها البنيوي، هو الذي أوصلنا إلى هذه النهاية، فالنتيجة واحدة، وهي العجز عن توليد علم ديني يستجيب لمتطلبات «الحضارة».

لقد ضاعت الفرص التاريخية والمصيرية، بسبب عجز العلماء المسلمين عن تقديم الدعم العلمي والنظري للأنظمة الإسلامية الجديدة، وانتهت أحياناً بتعريض وجهة نظر الرأي العام بالإسلام للخطر.

الثورة الإسلامية الإيرانية، التي قامت على أساس تلبية حاجات المجتمع ومتطلباته المختلفة، ولإقرار العدالة الاجتماعية وتوفير الحرية والكرامة الإنسانية، والإفساح في المجال أمام تقدم الإنسان ونموه وارتقاؤه، في مختلف النواحي في ظل سلطة تأسست على عُمُد الدين وأجوبته، هي إحدى هذه الفرص التاريخية في مواجهة أدعياء قدرة الفكر في هداية «المجتمع المدني» بما في الكلمة من معنى هذه الثورة العظيمة، التي هي نقطة تحول في تاريخ عملنة الأفكار في ميادين الفلسفة السياسية والاجتماعية الدينية، تعترضها اليوم مخاطر جدية ـ بسبب فك الارتباط العلمي ـ النظري بينها وبين مؤسسات العلم الديني ، حتماً دون قصد أو تَعمُدْ.

إن كان طرح الثورة والحكومة الإسلامية في صميمه اجتماعياً وشاملاً ينوب عن الأنظمة السياسية ـ الاجتماعية غير الدينية، والإدارات المبنيّة على القوانين الوضعية المحضة، لابد من أن يكون لها نظرياتُها وأفكارها المتعددة الجوانب وفي جميع الميادين، والمتجذرة في «المعرفة الدينية».

إن مثل هذا الهدف السامي لا يتلاءم مطلقاً مع النظريات التقليدية، المسيطرة على الفقه والأصول والكلام والفلسفة وعلم الاجتماع وغيرها

من العلوم، والمعمول بها في الحوزات العلمية، هذه المشكلة النظرية الكبرى، لا تحل بالحماس وبالتأييد في التظاهرات الداعمة للنظام الإسلامي. كما يجب أن نعرف أن العوائق النظرية الناجمة عن فقدان النظريات الإجمالية المبنيّة على المقاصد الدينية وفلسفة الدين وفلسفة الشريعة في عملية إنتاج العلم الديني، لا تُزال بالوسائل التكتيكية للدوائر العليا، وبتأسيس مؤسسات ووضع حلول سياسية للخروج من الأزمات العلمية الاجتهادية.

من هذا المنطلق، فإن الفراغ والفقر النظريَّيْن الكبيرين في النظام المدني والعالمي والحكومي، لدولة كالجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا يُملأ ولا يُسدّ بالأهداف السامية والمسؤوليات الاستراتيجية المستمدة من المقاصد الأصلية للثورة الإسلامية، وبالجهود الطبيعية والمحدودة، لمجلس الخبراء، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، وغير ذلك، فمثل هذه المؤسسات التي يدلّ نسيجها وبنيتها على أن وظيفتها تنحصر فقط في فتح الطرق المسدودة ووضع الحلول العادية التي غالباً ما تكون سياسية وإدارية لحل «الخلافات»، ومهما كانت هذه المؤسسات قوية ومفيدة وضرورية، وهي حتماً كذلك، وأجرها على الله، لكن المتطلبات النظرية لنظام الحكم الديني، الذي يريد أن يبنى على نظريات الدين الإسلامي، ويلبي حاجات الإنسان والمجتمع، ويهديهما،ويمهد الأرضية الاجتماعية «لتحقق الذات» الإسلامية، وتحسين ظروف الحياة الإنسانية، على أساس الأيديولوجية الدينية، أسمى من هذه الحركات.

لذلك يجب أن تتحول البنية العامة والنظريات السائدة في عملية إنتاج المعرفة الدينية تحولاً جذرياً، وان يتجدد الفقه الإسلامي بجميع أبعاده وأبوابه، ليصبح فاعلاً، واقعياً، إنسانياً، عالمياً، منفتحاً على جميع الجوانب ومطوراً للإنسان والمجتمع والطبيعة.

إن الفقه المحدود الفردي المحور اللاجتماعي، الذي يتحرك على أساس «الاحتياط» و«الاستصحاب» و «الخبر الواحد»، والذي يتهرب من مسؤولية سيطرة المفاهيم القرآنية الشاملة عليه، ولا يعتقد بضرورة البحث والتحقيق الجدّيين لكشف المقاصد الشرعية والدينية للمفاهيم الإسلامية في مختلف الأبواب والفروع، وينحصر عمل محققيه في إطار التكليف الفردي والأحكام الفردية، (بدلاً من وضع نظريات فقهية)[1] ، تفصله مسافة كبيرة عن ذلك الفقه المبتغى الذي يجب أن يدعم «الإدارة الدينية» للمجتمع بالنظريات.

لقد ذكرنا في مكان سابق، كأنموذج، إن الاهتمامات الفقهية إذا تمكنت يوماً، من إلغاء الرُبا من المعاملات المالية والاقتصادية للمصارف، فذلك لا يعني انتهاء مهمة الفقه، فإذا كانت مهمة الفقه محصورة في هذا الأمر، فالأسهل والأقل عناءً تحريم المصارف الربويّة من الأساس.

يبدو أن المصرف الإسلامي يجب أن يحظى بمواصفات إدارية ونظريات علمية تحمي ظهره، لا يتعاطى الربا وفي الوقت نفسه يؤدي بمهارة وظيفته المصرفية الأساسية: التي لا يستطيع المجتمع بدونها أن يمارس حياته الاقتصادية واقعياً وموضوعياً، وينمي المؤشرات الاقتصادية في المجتمع، من هذه الزاوية فإن «فقه الحكم والمجتمع» يجب أن يخاف على قدر المساواة من إشاعة الربا في المجتمع ومن عدم تحقق الوظيفة الاقتصادية المصرفية في المجتمع الإسلامي، وانهيار مقومات النمو الاقتصادي، على أثر فهم خاطئ لفلسفة تحريم الربا وحدود هذا التحريم الدقيقة والموضوعية، لأن دور الفقه، قبل أن يكون مراقبة حركة الأموال، كي لا تقع في ظواهر سلبية غير مشروعة كالرُّبا، يجب أن يفكر

(1) فقه النظرية، ص17

بكيفية دعم المصارف الإسلامية بالنظريات التي تتيح لها تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى العدالة الاجتماعية وتأهيل الوضع العام لاقتصاد الدولة الدينية والمجتمع الإسلامي[1].

لا أعلم إن كان يصح أن يسمى المسار العام لتأهيل الفقه الحالي «الفقه المعارض»، وما يلبي الحاجة الملحة للثورة الإسلامية وحكومتها الدينية ـ التي تدعي حكم الفقه الإسلامي ـ «فقه الحكم» أم لا.

لكن المقصود هو أن الفقه الموجود ـ بحسب دراسة المباحث الحالية لعلم الأصول التابع له ـ وطريقة إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية، هو إلى حد كبير «فقه على هامش» المجتمع المدني. ما يجب أن يحدث هو جرّه إلى قلب المجتمع (بكل تعقيداته وأسئلته المعاصرة، وإرباكاته)، لإدارة القضايا الشائكة والمهمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع و. . . غير ذلك.

كان السعي في هذه المقالة القصيرة في جميع أجزائها المساعدة على تنقيح الفرضية التالية: «عجز الدين والنظريات الدينية الإسلامية عن تقديم الأجوبة الشاملة واللازمانية، بدون العودة إلى مرجعية مبادئ القرآن ومفاهيمه ونظرياته ومقاصده».

---

(1) بشكل طبيعي، ليس المقصود من إعادة تأهيل الفقه، و«الدعم بالنظريات الملائمة» للحركة الاقتصادية في المجتمع، ليس الاعتماد على النصوص الدينية وحدها، فالفقه الاجتماعي والدعم النظري للسلطة الدينية، يخضع لمرجعية القرآن، وينظر إلى النصوص الدينية نظرة توفق بينها وبين العقل والاجتهاد. هذه النظرة لا تؤدي إلى انفصال الحركة الطبيعية الفطرية، والعقل الإنساني المحور، وبين مؤدى النصوص الشرعية. جاء هذا التذكير هنا كي لا يظنّن أحد أن المقصود بالسلطة الفقهية والدينية في هذه النظرة، الإتكال على **النص الديني** والسعي لإطلاق نظريات اجتماعية ومدنية، على أساس العودة إلى **النص الديني** أي نص ديني. النص الديني في هذه النظرة أحد المصادر. النص القرآني لا شك هو الحاكم، وهذه الحاكمية ليست بمعنى الدور الحصري في صوغ النظريات.

وكما ذكر من قبل: «إن الجو العام المسيطر على منهجية إنتاج العلم الديني، الفاقدة للموازين والمعايير القطعية والحتمية ـ في السند والدلالة ـ يمكنه فقط بالعودة إلى نظرية وتفسير خاصّين لفهم الدور المهيمن للقرآن الكريم أن يلبي حاجات الإنسان والمجتمع في ميادين وساحات الحياة المعاصرة.

الاحتمال المحوري الذي سعينا في أحد أجزاء هذه المقالة أنْ نقحه هو الإثبات أن الحركة والتجدد في الدين والفقه والشريعة، لا يمكنها أن تخرج من الجمود والتصلّب وقلة المرونة وتعثر على إمكانية السير والتحرك، إلا بالاستناد إلى «الفهم المقاصدي» المبني على فهم صحيح «لروح الشريعة» وروح الدين، وإذا ما انوجد هذا الفهم وتثبَّت تخرج بقية أعضاء الجسم من حالة الجمود والتصلب، وتعثر على إمكانية السير والتحرك، ربما إذا أَجَلنا النظر من فوق كل هذه الإشكالات الفكرية والأسئلة التي تواجه الفقه الإسلامي دون أن تعثر على الأجوبة، نحن نوافق أيضاً أننا لا نستطيع «بالاجتهاد المصطلح عليه» أن نجعل من القرية محافظةً بنجاح وحصافة[1].

---

(1) تصريح حضرة الإمام الخميني في وصفه التقليدي والسائد وغير الكافي، بالنسبة إلى العصر الحاضر، جاء في أكثر من مكان: (**صحيفة النور**، ج2 ص293و 290).

وإذا كان الإمام قد أكّد على فقه الجواهري التقليدي، يجب النظر، إلى جانب آرائه في الحكم، إلى تصريحاته الأخرى، وردوده الصريحة على الاعتراضات ـ المبنية على الفهم التقليدي ـ على نظرية ولاية الفقيه السياسية.

الفصل الثاني

المرجعية القرآنية في صياغة الاستراتيجيات المعرفية والتنظير الحضاري

إن النص القرآني الكريم هي بمثابة القطب والمركز بين النصوص الدينية ومنزلته مثل منزلة الكعبة بين البيوت، علينا أن نتوجّه إليه بالفكر والعقل والفهم ونتخذ منه قبلة للمعرفة ونعتبره الأساس في شرعنة المعرفة، وميزاناً للتمييز بين الحق والباطل، كما أننا اعتمدنا على التعامل مع بيت الله الحرام رمزاً إلى كلّ هذه المفاهيم الرامية إلى تكريس التوحيد الشمولي.

ومن المفارقة أن نوجّه الأجساد نحو الكعبة ونمانع من توجيه الفكر والعقل إلى كعبة النّص ومحور المعرفة ومركز الوحي ونصلّي بأبداننا تجاه قبلة مكّة وبيت الله الحرام، ونمتنع عن الصلاة في المعرفة والعقل والعلم متوجهين إلى الإتجاه نفسه.

إنّ أسباباً متنوعة وظروفاً متشعّبة قد أدّت إلى اختزال الدور القرآني في العملية الاجتهادية، منها الفهم الخاطئ لعلاقة النصوص الدينية غير القرآنية به، ومنها ما يرجع إلى إعمال الذوق والسليقة والإستحسان غير المستند إلى القوانين القرآنية وغيرها من أسباب لا نرى مبرراً لإحصائها الآن. واللافت في الأمر هو الشرخ الكبير الحاصل في مراحل عملية الاستنباط جرّاء استبعاد غير مقصود للقرآن الكريم.

ولعلّ القرون الماضية والظروف الاجتماعية والحضارية فيها، لم تَدعُ إلى التحدّي ولم تكن مسرحاً للصراع الفكري والمعرفي بين التوجهات الدينية والوضعية، أو بالأحرى لم تكن هذه المستويات في درجة التحدّي الخطير؛ لأنّ الحياة والحضارة لم تكن بعد تحولت إلى ما وصلت إليه اليوم من زوال المسافات والفواصل بين الرؤى والعقائد والثقافات؛ وإنَّ الحضارات المتنوعة والأفكار العالمية لم تصل إلى لحظة الاضطرار إلى التجاور والتعايش الذين يحتويان على عناصر التنافس والتعامل بينها في نفس الوقت.

النص الديني ومقتضيات العولمة:

إن النصوص الدينية لم تكن تتجاوز أيدي أصحابها العلماء ورجال الدين وإنَّ هؤلاء بدورهم كانوا على اتّصال مع شريحة محدودة من المتدينين والمتعبدين بها، بيد أنّ التاريخ قد انقلب والزمن قد تحوّل وذلك في ضوء التطوّر العلمي والتقدم الصناعي والتكنولوجي والوسائل الحديثة الأخرى لن تسمح بغياب الأرصدة النصّية الفكرية الثقافية عن أي نقطة من الأرض، ولم يعد بمقدور أحد منّا إخفاء شيء أو السعي لتخبئة أمر أو رأي أو حديث. أزيلت الأستار عن كلّ ما كان لنا في جوف التاريخ من حق أو باطل. فاشتعلت التحديات واحتدمت العلاقات واضطربت الثقافات ومعها الحضارات، رغم كلّ الأوهام والتصوّرات حول الحتميات والقطعيات والعقليات النهائية أ لو صح التعبير- والساحة مازالت في عراك وحراك والفائز هو الأقدر على إثبات أكبر قدر ممكن من اختزان عقائده وتصوّراته لعناصر الائتلاف والاستيعاب والعقلانية في منظومة جدلية متعددة الأطراف من الإنسان والطبيعة والوحي والمعرفة والسلطة. والنَّصر مِن نصيب مَن يربط «الحق» بالكون والطبيعة وسير الإنسان ولا يفهمه في عالم الذهن والاعتبار والتجريد فحسب، ما يفقد الفكر قدرته الحضارية وإمكانياته الواقعية بناءً وعمارةً.

وأي سعي للحيلولة دون فضولية الناس ورغبتهم في إثارة التساؤل والاستفهام، وبحثهم عن حقٍ يفهموه ويقتنعوا به يبوء بالفشل. وأيُّ جهدٍ يُبذل لإبقاء الأجيال اللاحقة على جبلّتهم التعبدية سابقاً هو هدر للوقت وضياع للطاقة. وإنَّ الحلّ الوحيد والبديل الفريد الصالح لإيجاد التصالح والتعاون بين الإنسان بكلّ تجلياته وطاقاته العقلية والمعرفية والروحية، وكذلك علاقاته الداخلية، وبين الله الخالق وما يمثّله من دين ونصّ وأنبياء وأئمة معصومين، والفطرة التي هي الواسطة المعرفية والعقلية والجهاز الإلهي المستودع في الإنسان بينهما، وكلّ ذلك في تعامل بين الإنسان والطبعية والله الخالق لهما... إن البديل الحلّ والمَخرجَ الوحيد من كلّ ذلك، هو اللجوء إلى القرآن الكريم الذي يمثّل صورةً نصّيةً وتجلياً كتابياً لله وتعبيراً نصّياً عن الفطرة الإلهية؛ لأنّ التمسّك بالقرآن الكريم سيكشف لنا بوضوح عن طبيعة هذه العلاقات وكيفية التعايش بينها. وإنّ الإنسان ليكون عاجزاً عن التوازن في الفكر والسلوك مع أبناء نوعه والطبيعة وكذلك مع الله المكوّن.

والمرجعية المعرفية هي للقرآن وحده، والمعصوم النبي أو الإمام هو بدوره يرتكز في فهمه وعقله ورسالته إلى الخضوع لمرجعية القرآن الكريم ومن خلال هكذا علاقة بينهم وبين كتاب الله يطمحون إلى تقديم أفكار وتوجيهات لهداية الإنسان. وإنَّ قول المعصوم مهما ثَقُلَ لن يبلغ مستوى قول الله، وإنما هو من نفس الاتجاه ويقع في طول كتاب الله تفسيراً له. ودوره في ذلك كدور المختصّ القانوني في تفسير الدستور مثلاً.

إنّ فترة أربعة عشر قرناً من تعامل المعصومين مع النَّص القرآني كفيلة بصياغة منهج متكامل في فهم القرآن الكريم وكيفية استفهام آياته ووعي دلالاته في عصرنا، وخاصة لو نظر إلى أنَّ هذه الفترة الطويلة قد تجرّبت فيها الحياة بأنماط وأشكال متنوعة، كلٌّ عاشَ زمناً يتميّز عن غيره

السابق وقد جَرَّبَ ظرفاً اجتماعياً خاصاً مما اضطر كُل منهم(ع) أن يقارب الدلالات القرآنية طبقاً لقراءة النَّص ومنهاجهم فيها من جهة، وفهم للإنسان والمجتمع المعاصرين ووعي تفاصيل الحيثيات والملابسات المحيطة من جهة ثانية.

وإنّ متابعة دقيقة للنصوص القرآنية مع رعاية منهجية علمية في دراسة طريقة فهم المعصومين(ع) تثبت أنَّ القرآن الكريم كان بمثابة المرجع لهم أولاً، وأنَّ مثل هذه الدراسة تكرّس لمنهاج متكامل في تعامل الإنسان مع القرآن والسنّة ثانياً وهو قابل للإقتباس والتعميم.

التجديد في خطوطه العامة:

إنني وبعد محاولة لِمعرفة المعالم الكلّية والخطوط الشاملة والعريضة لمشاريع التجديد وطروحات النهضة لم أقف على عدد ملحوظ من هذه النظريات والجهود مما ارتكز على اعتبار المرجعية المعرفية والاجتهادية للقرآن هي الأصل والبديل. وبدا لي من هذه المطالعة أنّ هؤلاء ينظرون إلى الأمّة والمسلمين كافة وكأنهم ساكتون على أمر بديهي وأنهم متقاعسون في ما هو واضح من أمر أبعاد الحياة كافة وأنَّ الدور السياسي سيكون العلاج الأخير. رغم أنّ المعضلة الكبرى والمصيبة العظمى هي أنَّ سير العلم الديني والتربية الإسلامية والثقافة الأسرية ليس على أساس ينتهي إلى القرآن، والعقل المسلم لا يرتكز في التنشيط عقله وتحريك وعيه إلى تفاهم النص القرآني، والأدهى والأمرّ من ذلك هو أنّ الدعوة الإسلامية قد فشلت في جعل القرآن الكريم وما يحويه من عناصر التكوين الشامل لمشروع الإنسان المهتدي والمجتمع المهتدي والموالي، قد فشلت في المرجعية الأولى في تكوين الثقافة وأصول التربية. وأمّا وضع الاجتهاد ومدى الارتباك والاضطراب فيه بشأن المساهمة القرآنية فهو واضح.

وهناك جانب آخر لنقد التوجهات التجديدية وهو متعلق بالتركيز على نقد النقد ورفض تبنّي الطروحات الراهنة هنا وهناك، تحت عناوين وحجج قد تكون صحيحة إلاّ أنَّ المطلوب هو العمل على تقديم الحلول والبدائل في التنظير الحضاري والسعي لإيجاد تبريرات دقيقة للأحكام الشرعية يتم فهمها ووعيها ضمن منظومة نظرية متكاملة.

إنّ المشهد الفكري الديني رغم كونه حافلاً بالنشاط والتحرّك وبالذات في جانب المحاولة للدفاع وتطبيق أجوبة الأمس على أسئلة اليوم، إلاّ أنه خال نوعاً ما من أي حركة جادة وشاملة في تحديد قوانين وقواعد عامّة دون تقاطعها في حقول الفقه والكلام والسياسة والاقتصاد والتربية ودون أن يشذ كلّ من الاتجاهات عن السير الشمولي للمعرفة الدينية وينقطع في مستويات مختلفة عن أطرافه.

إنّ إحداث تطوير عميق جداً في النظام التربوي من خلال الاستفادة العاقلة من شمولية المفاهيم التربوية ـ على عكس ما هو موروث في مفهوم التربية الدينية ـ وإعادة النظر في كيفية التعامل والتعاطي بين العنوان الشامل والمستوعب وغيره من ركائز المعرفة الدينية وكلّ ذلك عبر دراسات تربوية أو قراءات تربوية لنصّ القرآن الكريم في منهج قراءة، ومنهاج فهم قد كرّس له النبي(ص) والأئمة من بعده(ع) جزءاً مهماً من حياتهم وجهودهم، إنّ إحداث عمق بهذا المستوى في النظرة التربوية والتنظير التربوي يمكن أن يكون تمهيداً لإرساء حضارة إنسانية-إلهية وبناء شخصية إنسانية متسمة بالقيم والمواصفات الأخلاقية ضمن هذه المجموعة الكاملة من الحركة والنشاط والاجتماع.

إنّ حصيلة عدم الاعتراف بمرجعية القرآن الكريم في ذلك كلّه، هي الوقوع في فخ اعتبار نصوص ظرفية جزءاً أساسياً في التنظير وبالتالي انتهاء إلى محاولة قولبة زمن وعصر يختلف في كلّ شيء عن سوابقه بقوالب تاريخية، ما يدفعنا باتجاه اعتبار نسبة كبيرة منها كمرجعيات

معصومة لأجل فهم وصياغة المنهاج الاستنباطي بصرف النظر عن الظرف التاريخي المصداقي الذي يرتبط المعنى والدلالة الخاصة به.

وبشكل أوضح أنّ تفسير القرآن الكريم في جانب المنهاج والميثودولوجيا للفهم والتفسير دون الارتباط المتين بالسنّة المعصومة في أكثر من حالة قد يؤول إلى الانحراف؛ ومن هنا فهي ضمان لعدم الضياع والوقوع في تيه إثر مشاهدة كثرة الاحتمالات والوجوه الدلالية للآيات مثلاً، مع أنّ المنهاج المعصوم في فهم القرآن لا يَحصرُ فهمَ الآية في احتمال ولا يريد أن يعمّم احتمالاً معنوياً قد يصلح لظرف ما، على الظروف الأخرى كافة.

رغم ذلك، قد يصحّ القول: إنّ تحميل التعامل الأحادي مع القرآن والتعاطي الحصري معه وعدم الاستفادة من النصوص غير القرآنية مسؤولية كلّ الانحرافات ليس صحيحاً؛ لأنَّ القرآن الكريم بكليته لم يتحول إلى المركز ومازال لا يشغل القدر المتوسط من الهمّ الفكري والمعرفي للمعني بالشأن العلمي الديني.

مع ذلك ينبغي الانتباه إلى أنَّ الحديث ليس في أصل الأدوار وكيانها؛ لأنَّ الفهم الذي لا يرتكز إلى منهاج النبي المرسل إليه النّص نفسه في فهم القرآن ومن بعده خلفائه المعصومين، سيكون فهماً مليئاً بالسقطات واحتمالات الضلال. وإنما القصد هنا تكريسُ مبدأ مرجعية القرآن والالتجاء إليه في حال حصول الالتباس وعدم السعي لتقويم دلالات القرآن عبر غيره وإنما العكس هو المطلوب تحقيقه.

ملاحظات قبل الختام:

وأخيراً يجدر ذكر عدة نقاط حول مشروع نقد البحث القرآني الكلاسيكي المدرسي ومن ثم الحديث النهائي عن التنظير:

1 ـ من أولويات هذه الدراسات في ما يخصّ الاهتمام النقدي هو وعي مدى العلاقة بين المعرفة القرآنية في سياقها التاريخي، وبين الصياغات والمضامين العلمية للنظريات والأنظمة الفكرية القبلية ومع العينيات الموضوعية والواقعية من جهة ثالثة. بحث في غاية الأهمية والحساسية سيكون مساهماً فاعلاً في إيضاح صورة التعاطي مع القرآن الكريم وفهم متونه.

2 ـ إنّ القرآن الكريم هو العنوان المشترك بين الأطراف المذهبية الإسلامية وهو بمثابة العامود الفقري للتصور الإسلامي، والخلل فيه أو الإيحاء الكثيف إلى ذلك قد يكون مساهماً في إضعاف هذه الموقعية واستضعاف الرؤية الإسلامية على المستوى العام. ما يجعلنا ندعو حركة النقد للتفسير إلى تجنب إيجاد صورة سوداوية في ذلك بالتركيز على الجوانب السلبية مهما كانت الدواعي والحوافز في ذلك؛ لأنّ اتجاهات كثيرة جداً من حركات المطالعة الاستشراقية أو غيرها للقرآن تتربص بالمشهد لنقل ما يبدو متهافتاً إلى الساحة العامة.

3 ـ ذلك لأنهم يوازون بين النقد التقليدي للكتاب المقدس والذي كان متوجهاً إلى تباين وتفاوت المكونّات فيه وسبَّبَ في آخر المطاف هبوط القيمة المعرفية له، وبين أي عمل نقدي للدرس والبحث والتفسير القرآني، رغم أنّ محور النقد الإسلامي حول العمل القرآني مُتّجه نحو تفسيره وفهمه وليس يتجه نحوه، عكس ما كان ولا يزال في الغرب فيما يتعاطون مع الكتاب. ويحثني ذلك على أن أدعو الجميع بإلحاح إلى إيجاد توازن واعتدال في اهتماماتهم بين تقديم البدائل والتنظيرات الحضارية من جهة والجانب النقدي من جهة ثانية. كي لا يتحوّل النقد من كونه فرصة للتطوير والتنظير إلى تهديد وتحدٍّ للذّات والمرجعية للهويّة، وتخصيب المناخ لسوء الفهم وإساءة الرؤية إلى كتاب الله المعصوم.

4 ـ إنّ المنهاج أو المناهج المعتمدة في حماية النقد للكتاب المقدس أو مثيودولوجيا نقد النص المقدّس عموماً في الغرب لا يصلح اعتباره منهاجاً متناغماً مع اللّحاظات الإسلامية للنقد الداخلي لأسباب متنوعة جداً؛ منها ما هو متعلق بالسياق التاريخي، وأيضاً بطبيعة المجالين المختلفين من عدة جهات.

حيث إنَّ السعي الإسقاطي للتعميم لا يولّد إلا سوء الفهم والمغالطة، لأنَّ هناك مفروضات مسبقة في تلك المناهج قد تسقط كلّياً لدى نقدنا للتفسير القرآني، وهي أأي هذه المفروضات- منها ما هو فلسفي أو اجتماعي أو تاريخي وما إلى ذلك من مجموعة مقوّمات منهجية لا تسمح للمناهج النقدية أن تتعمّم وتتحرّك بمصداقية.

فقدان التوازن في الاهتمام النقدي من جهة وتجاهل العمل التنظيري، والحركة الرامية إلى وضع أسس مجدّدة ومحدّثة للاجتهاد أو عمليات التوفيق بين المدلول الشرعي للنصوص الدينية والأحكام النقلية- الوضعية، فقدان هذا التوازن والدقة المنطقية والتخادمية ألو صح التعبير- بين الجانبين سوف يخلّ بحركة الفكر الإسلامي والنشاط الديني عموماً ومعها يصعب الحديث عن حضارية المعرفة الدينية، وإمكانية اعتبارها بمثابة الركيزة والأساس لحركة الحياة المعرفية.

وإن نظرة عابرة إلى حجم العمل النقدي الذي يتناوله النقد الإسلامي، أو الذي يقوم به الإسلاميون عموماً وبخاصة لو أضفنا إليه العملَ النقدي المتوجه نحو المفاد الديني أ نصّاً وتفسيراً- من قبل أوساط غير إسلامية، تؤكّد ضآلة الاهتمام المنصبّ في خانة التنظير وتحضير البدائل الفكرية الإسلامية، ولعلَّ القضية المركزية في هذا التقاعس هي أنّ الاهتمام الأكبر لقواعد الاستنباط مازالت تنصب على الجانب غير القرآني من النصوص الشرعية، وإن عدداً لا يستهان به من القائمين على مثل هذه الأعمال والاجتهادات وسط الأمة مازالوا يعتبرون الصيغ

الماضية في تعامل المسلمين مع الاجتماع السياسي أو الاقتصادي ومفاهيم التربية والدعوة وغيرها من مفاصل الحياة الحديثة، هي الفضلى دون الاستناد في ذلك إلى الدلالات القرآنية أو المفاهيم القواعدية من النصّ الشرعي، وإنما لمجرّد شعورهم بأفضلية الصيغ القديمة والمجرّبة في أنماط ممارسة السلطة مثلاً.

وعلى كلّ حال، إنَّ الظروف الراهنة هي أصعب على حال الأمة الإسلامية والمجتمع البشري عموماً من نواحٍ كثيرة وعلينا العمل على إرساء قواعد اجتهادية وقوانين كلية للدلالاتِ الشرعية إلى جانب جهود توفيقية للمصالحة العقلية-الشرعية بشكل حاسم وقاطع للخروج من أكثر من أزمة تخيّم على أوضاعنا. مخرج الصدق ومدخله هو اللجوء إلى القرآن الكريم خلال قراءات ومطالعات منهجية جديدة، تحظى بأوصاف الشمولية والحركية وعلى المستوى القواعدي والمتعلق بالطبقات العالية والخاصة بفلسفات الوجود الشرعي وأسباب جوهرية للتشريع دون الغرق في الشعائر الدينية أو العناصر الرمزية والشكلية أو حتى الجوانب المتعلقة باقتضاءات تاريخية وظرفية، فرغم ما لهذه الحالات والمستويات من أهمية لا تنكر، بَيدَ أنها لا تساعد على وضع القواعد أو بالأحرى، إن مرتبتها ومستواها في العملية التنظيرية بالأفق الحضاري والعالمي دون المستوى الاستراتيجي من المعرفة الدينية، لأنّ هندسة الاجتهاد التقليدي غير مبنية على أسس الفهم الحضاري الاجتماعي؛ فلذلك فإنه من الطبيعي في هذه الرؤية المدرسية أن ترتكز إلى عناصر التفريع غير القابلة للبناء الحضاري؛ لأنها تفتقر إلى تنظيرات مسبقة فلسفية شمولية عامة هي المنطلق الأول في تشميل وتنمية ركائز الاجتهاد الحياتي.

إنّ مراعاة التوازن والاعتدال في حقول البحث والدراسة بين الحركة النقدية والتي تؤسس لبدائل جديدة، ولتنظيرات منهجية خاصّة، وتوزيع الإمكانيات والموارد البشرية والفكرية والمادّية على كلا الجانبين

تمثّل خطوة عاجلة وطارئة دونها تبدو المحاولات الرامية إلى تغليب النقد الخالي من صياغة البدائل والحلول، غير كافية للتأسيس الحضاري للفكر الديني، ومن دون أدنى تردد فإنّ كتاب الله الكريم لما فيه من رؤى عامّة استراتيجية وأسس هندسية للدين الشمولي، يمثل قطب الرحى وكعبة المصادر وقبلة العقل والفكر وعليه ينبغي أن يرتقي مستوى التعامل معه في العمل الإجتهادي.

الفصل الثالث

العودة إلى القرآن بوصفه مرجعية لإنقاذ الأمّة[*]

﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ عَنتَكۡسِبُ﴾[1]

1 ـ وعي الواقع المرير . . أولى خطوات الهداية

إن الفاحص لأحوال الأمة الإسلامية، والمتابعَ للظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها المجتمعُ البشريُ، وما يمرحُ على حركة الفكر الديني والقيم الأخلاقية، لا يَصعبُ عليه أن يعي أنّ مسافةً كبيرةً ومفارقاتٍ هائلةً قد أقصت الإنسان المسلمَ المعاصرَ عمّا رسم الوحيُ له من مقوّمات الحياة الطيبة، والعيش السعيد؛ حيثُ إنّ المجتمع الإنسانيَّ عموماً، بات عرضة لغزو ثقافيٍّ ونشاط فكريٍّ يهدفُ إلى محوِ الماضي المفعم برسالات الخير وغايات السعادة التي قد انطوى عليها الوحي السماويُّ المتمثل بحركة النبوة. غزوٌ حقيقيّ وإن كان قد تَمَظهر في مظاهر أنيقة، فيها برقٌ وجمالٌ، وتَموقَعَ في مواقع خفيةٍ تبلورت في استغلال النَّزعات ومكامن التوق والانجذاب في أوساط الشبيبة خاصةً، ولكنَّه في عُمق أغراضه هادف إلى تكريس حضارة الاستهلاك، وإلى إرساء قواعد الليبرالية الاقتصادية وثقافة الإباحية؛ لكي يسقط الإنسانُ في نهاية

(*) كتبه نجف علي ميرزائي، مدير مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.

(1) سورة ابراهيم، الآية: 2.

المطافِ أمامَ إغراءات الحضارة، ويخضعَ لحضارة الإغراءات ويلبّيَ حاجاتِ المدرسة الرأسمالية، ويلعبَ الدورَ بنجاح بوصفه غرضاً للسوق وهدفاً لاقتصادها، وذلك كلُّه في ألف غطاءٍ وغطاءٍ من المفردات والمشاريع الجذاّبة. وما يُؤسَف له أنَّ نزوعَ شرائحَ كبيرةٍ مما يُعرف بتيار «النخبة» وكتلة «الإثقاف» إلى مفردات هذه الحضارة وترويجها لها، من دون أيِّ مقابلٍ، بل وعلى حساب الذات والهويّة، لأجلِ ممارسة معلنة من قبلها وللتصدّي والوقوف في وجه الذاتِ لحسابِ الآخر!! يجعلني مضطراً إلى عدم الدخول على خط التسميات، ويحول الواقعُ دون الصراحةِ في التطرقِ إلى تلك الغطاءات ومجالات التبلور العينيِّ لحضارة الإغراء وثقافة التدمير والإفساد داخل الأوساط الإسلامية. وقد خَطفت زينةُ هذه الحضارة البريقَ والضوءَ من الأبصارِ. وضَلّلت حلاوةُ هذه الثقافات المعسولة السامّة أدواتِ الوعي والإدراك، رغمَ أن إفرازاتها فاسدةٌ، ومضاعفاتِها سيئةٌ، وآثارَها مدمّرةٌ، وبَصَماتها المتروكة هنا وهناك، فيها سفك دمٍ وظلمٌ، وخرابٌ وضلالةٌ!

وما أسلفتُهُ هنا لا يهدف إلى اتخاذ موقف تجاه الغربِ وحضارتِه، ولا يمثِّلُ سعياً إلى ممارسةِ عمليةِ تقييم لحركة المجتمع الغربيِّ، ولا إلى مَعيَرةِ ووَزنِ ما فيها من قيم واعتباراتٍ، بقدر ما هو لتوجيه نقدٍ إلى الذات والعقل الإسلامي والإنساني، وإعمال تأمل وتقويم لرؤيتها وموقعها تجاه الواقع المعاصرِ.

فإنَّ الغربَ لا يُلام على انتهاج ما هو عليه الآن بقدر ما تُذمُّ الذاتُ المسلمة على تبعيتها وتقليدها له. والسّببُ في ذلك هو في غاية الوضوحِ، حيث إنّ الغربَ قد ورث الجهلَ والاستبداد والتخلّفَ. والحضارة الغربية العتيقةُ قد ارتكزت على قواعد التأخر وأسس الدكتاتورية والأنظمةِ التوتاليتارية، ومع ذلك تجرأت على التمرّد على الذات وتجديدها، وتمكن الغربي من إعادة بناء حضارته واستئناف بنيانه

على ركائز متينةٍ وأصولٍ أكثرَ صلاحاً وأشدَّ بقاءً مما كانت عليه سابقاً، مما أسفرَ عن إنشاءِ مفاهيمَ جديدةٍ، وتأسيسِ قيمٍ جيدةٍ، وتأمينِ قدرٍ هائلٍ من الحريةِ والعقلانيةِ. إنَّ هذه الحركة التطويريّة على الرّغم من أنها حصرتْ آلياتِ تحديدِ الخيرِ وطرق الوصول إلى الصلاح والرّشادِ، في الأرضِ، واستغنت عن السماء، وعن كلّ ما هو خارج الذاتِ الإنسانية، وبذلك وقعت في فخ آخر يتمثل في نبذ الميتافيزيقا.

ولكنِ الحق يقال: إن دراسة حركةِ المجتمعِ الغربيّ تاريخياً لا تترك مجالاً لشكٍ في أنّ منحى التحوّل والتطور كان باتجاه التقدّم والتحّسن. وهذا على نقيض ما حدثَ في المجتمع الإسلامي الذي مُتنت قواعده، وأُحكمتْ ركائزُه، وأصولُه، ولكنَّ رفضَ التمسُّك بالدّستور السماويّ، وعدم إجادة التمسك بالسنة المعصومةِ، قد أحدثَ انحرافاً كبيراً واعوِجاجاً شاملاً تمّ تتويجه على يد كُتَلٍ إتقافيةْ بإلغاء الذات كلياً، وإنكار مقوّماتها ومن ثمّ الركض وراء الخير. فذنبنا أشدّ ووضعنا أضل؛ ذلك لأننا نبذنا الذات وأنكرناها وتنكّرنا لها وضيَّعناها، بينما هم طوّروها. ومضوا في تقدّمهم، ونحن صرنا نتقهقر ليس الى الأصول بل إلى الضياع. هم بنوا على الإنسانية وحدَها منقطعة عن الوحيِ والسماء، فوصلوا إلى بعض الحرّية وبعض الخيرِ، ونحن رفضنا ذاتنا، فضِعنا فلا نجد في ملف مناهجنا من خير ومكسب وإنجاز مماهم حققوا رغم أن شريعة اللّه تَختزنُ معادنَ الخير كلّه. إذاً هم في ضلالة من أمرهم لكنّنا أضلُّ. وذلك كلّه لسبب المحاولة للهروب من الذات الإسلامية من جهةٍ وعدم إتقان اتباع الغرب ومعرفته من جهة أخرى. هُجر القرآن إلاّ على القبور وفي مجالس الفاتحة، وقراءته طمعاً في ثوابِ الله وجنتِه غداً، واستوردنا من ديار الغرب فساده وإباحيّته وديكتاتورية أمسه (وليس يومه)، ورفضنا خيره وتقدُّمه ونقاطَ قوته ومكاسبهُ الهائلةَ!. وبإختصار شديد، لقد تجاهلنا خيرَنا واقتبسنا من الغرب شرّه، فقط.

2 ـ إعادة اكتشاف الذات. . وتجديد قراءتها

إنَّ التعاملَ الصحيحَ مع الواقع، وبالذات مع الثقافات والحضارات المعاصرةِ، وخاصةً إتقانَ التعاطي والتفاعل معها، يتسم بأهمية بالغةٍ. وفُقدان عملية تحديد المسافاتِ فيما بيننا وبينها بدقّةٍ، ووجود اختلال كبير في المواقف منها (بالمعنى الدقيق لكلمة الموقف)، يعدُّ بحدِّ ذاتهِ مانعاً وعائقاً على طريق التقدم، ومع ذلك فإنه من الأنسب أن يتم التركيز هنا على إشكاليات تتّصل بالذاتِ، والهوّية، وإحالة منهجية التعامل مع الموضوع الأوّل الى مستقبل قريب، نفتح فيه هذا الملفّ بإذن الله.

إنّ الخطوة الكبرى على طريق الانطلاق هي: معرفة النفس وكشفُ الذاتِ، ومن دون تحقيق هذا المطلب، فإن الضياعَ والانزلاقَ والسقوطَ لا محيص عنه. ولعل أروعَ ثنائيةٍ انطوت عليها عشرات الآياتِ من كتاب اللّه الكريم هي مصطلحا «الظلمات والنور»، ونحن، بمنأى عن هول الأدب وكثافة دقائقه ومظاهره الغريبة في هذه المفردات، ندرك أن التعبير فيه شموليةٌ واستيعابٌ هائل يختزن في داخلهِ كلَّ مظاهرِ الشرّ (ظلمات) والخير (النور). وإنّ الخطاب القرآنيّ ـ كما هو معلوم ـ متجرّد من مقوّمات «الخصوصية»، فالتعبير القرآنيّ يتميّزُ باستيعاب وعمومية يتمكن به من اجتياز كلّ زمن وكل ظرف، ويصلح ليكون أعظم آلية لِمَسطَرَةِ ومَعيرَةِ سلوك الإنسان وحركة التاريخ. وما الذي نعانيه اليوم من مأساة الظلم، ومصيبة التيه وكارثةِ الاستبدادِ والدكتاتورية، وأزمة التخلّف والتأخر، وانتشار الفساد والإباحية، وتسلط قيود وأغلال الجور على المقدّرات والمصائر. . إلاّ مصاديق وترجمات واقعية لمفردة «الظلمات»، وهي تحلّ بالإنسان عند فقدان وضياع «النور»، والنّور هو نور اللّه وإشراقتهُ المتمثلةُ بنزول آياتهِ وكُتبه السماوية، وبالمقابل فإنّ الظلماتِ هي التخلّي عن هذا النور والاقتصاء من الصراط المستقيم. إنّه كتابٌ فيه منهج دقيق وشاملٌ لِعَمليّة التقويم والتصحيح لحركة الإنسان والمجتمع، وكما كان

في عصر النزول بعيداً عن تفاصيل ومفردات الواقع، ولم يتحدث على سبيل المثال عن تفاصيل العمل السياسي آنذاك، كذلك لا تصريح فيه عن مصطلح الديمقراطية والحرية والعلمانية وغيرها من مفردات اليوم سلباً أو إيجاباً. ورغم أنّ الإنسان عاقل ومفطور بفطرة اللّه وفيه معدن الخير وخزائنه، غَيرَ أن غياب النور عنه، أورفضه الاستنارةَ والاستضاءةَ به في حركته، سيُحتّمُ وقوعَه في الظلمات، ويؤدي إلى إفشال عملية تحقيق الذات وبلورةِ الخيرِ المكنونِ فيه.

إنّ تمسّك الإنسان بالقرآن[1] لا يعني إلغاءَه، ولا يسفر عن تغييب إنسانيته؛ كما أن استهداء الضالِّ والضائع بالنجم الساطع لا يمثل انعدامَ وجودِ ذاتٍ، ولا يدلُّ على ضعف في التشخيص. إنّ النجومَ تضيء وتسطعُ والإنسان في ضوئها يكتشف الخير والشرَّ ويميّزُ بينهما. وإني قد بادرت إلى تسجيل هذه النقطة لأتجنّب الإخلال بالتوازن في تحقيق الذات وطاقات المعدن الإنساني مع الاستضاءة بمصادر الضوء ومصابيح النور، كما سنتعرض له قريباً: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[2].

فالعودة إلى القرآن الكريم، والاعترافُ به بوصفه أكبر وسيلة لتقويم سيرِ الإنسانِ على طريق «الصيرورة» و«التحقيق»، هي السبيل الوحيد للخروج من التيه والضلال، والوسيلة الفُضلى للتحرّر من التحيرّ والضياع. وعدم العمل على تكريس مرجعية القرآن الكريم تحتَ أيّ غطاء كان، سيؤدي إلى تغييبه وتحييده عن ساحة الحياة، وينتهي بنا إلى هجره والوقوعِ في ظلمات الفكر والممارسةِ، بعضها فوق بعضٍ

(1) نستغل الفرصة هذه لتوجيه الدعوة إلى نخبة الأمة لفتح نقاشات جادة في معالجة إشكاليات التنظير والتطبيق لفهم وممارسة حديث الثقلين وبالذات مفهوم «التمسك».

(2) سورة الأنعام، الآية 97.

متراكمةً. ﴿إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا﴾.[1] وإلغاء فاعلية القرآن على ساحة الحياة وإسقاط مرجعيته لحسم ثنائية «السلوكِ» و«النظرية»، هو مصداق وترجمةٌ لإتخاذه مهجوراً. والتفرّغُ لقراءته وتلاوته وترديدُ ألفاظه وترجيعُه بالصوت الحسن، وإن كان حسناً إلاّ أنَّه لا يُحصّن الإنسانَ والمجتمعَ من خطر الوقوع في «الظلمات»، ولا يجنّب الإنسان ومجتمعه كارثةَ هجر القرآن الكريم.

3 ـ مأساة عمليةِ «العلمنة» في التعامل مع القرآن الكريم وتحديد الدور له:

إنّ إعادة قراءة تاريخيةٍ لنزول القرآن الكريم طوال سنوات نزول الوحي، حسب ترتيب تنزيل الآيات، وإعمال الدقة والوعي في درس علاقة الآيات القرآنية بالظروف الخارجية المحدقة والمحيطة بالنبيّ والمشهدِ الاجتماعيّ آنذاك، يبرهنان من دون شكّ، على صلةٍ وطيدةٍ تربط القرآنَ بالواقع المتراكم فيه الحدثُ بكل أشكاله.

لم تنزلْ آياتُ اللّه على صوفيّ قد انزوى عن الناس وزهد في الاختلاط بهم، وهَربَ من وسطِ «الحدث» وعمقِ الواقعِ! وإنما نزلت على حاكمٍ وقائد عسكرٍ ومجاهدٍ كما هو هادٍ وزاهدٌ وربانيٌّ، كان يتقلّب بينَ الناس وِفْقَ تقلّب الأحوال واختلاف الظروف. إنّ قراءة الأحداث المرافقة لنزول الآيات تثبت أنّها قد نزلت وسطَ الأحداث ولأجل حسمها وإنارة الطريق وإضاءةِ السبيل للقيادة السياسية، والروحية، والاجتماعية، والاقتصادية، وذلك في احتكاك هائلٍ بين منهج إلهي حديث ينطوي على الخطوط العريضة للصيرورة الإنسانية والاجتماعية، وبين مناهجَ وأنظمةٍ إنسانيةٍ بحتةٍ، لا لسَحْقِها والشّطب

---

(1) سورة الفرقان، الآية 30.

عليها أو إلغائها وإنمّا لتصحيحها وتطهيرها من رواسب الجاهلية، وتأكيد الجانب الإنساني والعقلي فيها.

إنّ التصريحَ القرآني في تجسيد مهمةِ الوحي المتمثلة في إخراج الإنسان من الظلمات إلى النور، لا يقبل التأويل ولكنَّ الوعيَ التاريخي يُثبت نجاعة الاستهداء بالقرآن. وكلّ عملٍ يهدفُ إلى تجريد هداية الاجتماع الإسلامي سياسةً واقتصاداً وتربيةً و... من نور الوحي، ويسعى إلى تحييد آيات اللّه من على طريق انطلاقة الأمّة الإنسانية، فهو من الطاغوت من دون شك. «اللّه ولي الذين آمنوا يُخرِجُهُم مِنَ الظُّلماتِ إلى النُّورِ والَّذين كَفَروا أولياؤُهُمُ الطّاغوت يُخرِجونهُم من النُّورِ إلى الظُّلماتِ»[1].

إن نظـرةً عابرة إلى مجموعاتٍ متنوعة من الآيـات الكريمـة تُحدّدُ ملامحَ ومقوّمات «الهداية»[2]، و«التبيين»[3]، و«التزكية»[4]، و«الإصـلاح»[5]، و«الـتـنـزيـل»[6]، و«الـدعـوة»[7]، و«الـذكـر»[8]، و«الـنور»[9]، و«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[10]، وآيات

(1) سورة البقرة، الآية 257.

(2) سورة آل عمران، الآيات: 4 ـ 96 ـ 138، وسورة الأنعام، الآية 157، وسورة النحل، الآية 44 وغيرها.

(3) سورة البقرة، الآيات 187، 219، 221، 242، 266 وغيرها.

(4) سورة آل عمران، الآية 164، وسورة الجمعة، الآية 2.

(5) سورة الأحزاب، الآية 71.

(6) سورة الفرقان، الآية 1، وسورة آل عمران: الآية 3.

(7) سورة يونس، الآية 25، وسورة الأنفال، الآية 24.

(8) سورة النحل، الآية 44، وغيرها عشرات.

(9) سورة البقرة، الآية 25، وسورة المائدة، الآية 16، وسورة ابراهيم الآية 1، 5، وسورة الأحزاب، الآية 43، وسورة الحديد، الآية 9، وغيرها عشرات من آيات الكتاب.

(10) سورة آل عمران، الآيات 104، 110، 114.

«الكتاب»[1] تُثبتُ بقوةٍ أنَّ فلسفة نزول القرآن الكريم تتجاوز حدود علاقة فردية بين الإنسان وربّه، وتتعدى إطارات عمل الفرد، لتطالَ كافّةَ مجالاتِ السلوك والعقيدة في الحياة. وبذلك قد يُصبحُ من الفارغ وغير المستند إلى دليلٍ أن يحاولَ البعض إقصاء القرآن من مُعترك الحياة والحكم وتحييده، من خلال الإكتفاء بتقديسه وتبجيله ككتاب ثواب وطقوس!

وما تعيشه اليومَ المجتمعاتُ الإنسانيةُ، وخصوصاً الأمةُ الإسلاميةُ من ضَنك في معيشتها، فإنّ اللّه تبارك وتعالى قد بيّن مسبقاً أنّ الإعراض عن ذكره تعالى يفرز حالة الضّيقِ الشديدِ، وأزمةً في كلّ مكان، وإنّ قيادات الأمّة ستجد الأبوابَ مغلقةًوالطرقَ مسدودةً، هذا هو حقيقة الضنك.

والمحاولاتُ الفكريةُ الجاريةُ في بعض الأوساط النخبوية العربيةِ والإسلامية، الرامية إلى تحديدٍ وتضييقٍ شديد لمدلول الآية الشريفة: ﴿ونَزَّلنا عليكَ الكتاب تبياناً لِكلّ شيء﴾، هذه المحاولات تمثّلُ عملية محاربة الذات، وتدميرَ الهوّية، وإلغاءَ أرقى بدائل الحضارة التي تمثلت في آيات اللّه الكريمة، ومشاريعه المتناسقةِ والمتلائمة مع الفطرةِ الإنسانية، ومخارجَ قطعيةٍ من الظلمات إلى النور. ومهما تغيرت غطاءات هذه المحاولات، وتبدّلت الخطابات فيها، وتنوّعت المواقع التي تموقعت فيها هذه الحركات الفكرية، فإن النتيجة ستَظَلُّ واحدةً، والهدفَ سيبقى لديهم هو عَلمنةَ الفكرِ الديني والعمل على تقليص دور النص الديني.

---

(1) سورة النساء، الآيات 105، 113، 131، ومئات أخرى من الآيات الكتاب تحدثت عن الكتاب الكريم وفصّلت شمولية هائلة لدورة ومنهج التعامل معه.

4 ـ الثابت والمتحرّك في التعامل مع القرآن الكريم

ولا ننكر هنا أنه باسمِ الالتزامِ بالكتاب والسنّةِ أحياناً، قد تم تعطيلُ العقل، وتجميد الإنسان وتقليصُ فاعلية طاقاته المكنونةِ فيه. كما لا يمكن إنكارُ أنّ هناك خلطاً واضحاً أيضاً لدى كثير من المنتمين إلى الفكر الديني بين ثوابت الدين ومتغيرات العصر، وبالتالي؛ وجود عجزٍ ملحوظٍ في إمكانية الموازنةِ والمناسبة بينهما. ويبدو لنا أنَّ المطلوبَ من الدارس القرآني والباحثِ الإسلامي هو أن يعملَ بجدّ لِرسمِ تفاصيل منهج التعامل مع القرآن، وأساليبِ تكييف مضامينه مع الواقع المتحرّك، من دون أن يؤدي المنهج هذا إلى إلغاء الإنسان ولا إلى تقليص أو تجميد الوحي المُنزَلِ.

إن الواقع الخطير الذي وَصلتْ إليه الأمةُ في تعاملها مع القرآن الكريم ليسَ من ذْنبِ العَلَمانيين العربِ والمسلمينَ؛ لأنهم بدأوا يتحركونَ ويَنشطونَ من زمنٍ ليس ببعيد، بينما القرآن الكريم قد تم هجرُ جزء كبير منه وإقصاءُ عمدةِ آياته من الوسط المعني بالفكر الديني منذ عصور قديمة جداً . وإن تفاسير قرآنية متماثلة طوالَ القرون الماضية، وضآلة العملِ القرآنيِّ مقارنةً مع العملِ الحديثي والسنّي، وضيقُ رُقعةِ التفسير التقليدي له، لخيرٌ دليلٍ على أنَّ هناك جموداً وركوداً حقيقياً، قد عاشه البحث القرآنيُّ. وتفاقمت الأزمةُ واستفحلتِ الكارثةُ إلى درجة أن أحدهم قال: لو لم يفتح طالبُ الفقهِ القرآنَ فإنه بإمكانه الوصول إلى درجة الاجتهاد! (وهو في معرض النقدِ للواقع المألوف في بعض الأوساط الفقهية).

ومن غريب الأمر هو: عدمُ توافرِ الجرأة الكافية لدى بعضٍ منّا للقيام بعملية عَرضِ النصوص الدينية على محكمات الكتاب الكريم، وإهمال حقيقة أنّ القرآن الكريم هو ينبوع الأصول والثوابت، ومصدر المقاصد العامّة، ومرجعية التقييم والتقويم.

إنّ معرفةَ الثابتِ والمتحرّك، تدعم إمكانيات المواءمة بين المدلول الديني حين الاحتكاكِ والتواجُهِ، وتمنعُ حدوثَ أيّ مواجهةٍ ومعارضةٍ في ما بين العلم والدين من جهة والعقل والدينِ من جهة ثانية. وإنّ الجمود على النصّ غير القرآنيّ، وعدمَ محاولة فهمه ضِمنَ منظومةٍ من المفاهيم الدينيةِ الشاملةِ في القرآن الكريم، سيؤديان أيضاً إلى سعي فاشل من قِبل البعض لتكييف تفاصيلَ تاريخيةٍ متحركةٍ على أحوالٍ وظروفٍ متباينة أخرى، قد لا تقبلها. لأنّ المهمة الأصلية للنّص المعصوم تتمثّل في تقديم عيّنات منهجية في كيفية التطبيق والتكييف للنّص القرآني ومضمون الوحي مع الواقع الإنساني. وبالتالي فإنّ محاولة جعل النّص غير القرآني بديلاً وعوضاً عن القرآن الكريم، أو الاعتقاد بوجود سلطة حديثيةٍ على القرآن ورفض المرجعية القرآنية المطلقة، سيؤديان أيضاً إلى الضياع والضلالة وفوضوية مَعرِفية على صعيد المعاييرِ والموازين، وقد يُسفر ذلك عن تغييبِ الثوابتِ واشتدادِ الخلافات، وخصوبةِ الأرضية لنموّ التفرّق والتشرذم؛ بينما القرآن الكريم (لأنّ الغالب على نصّه متجرّد عن خصوصية الزمان والمكان وآياته تمثل ثوابت الدين الإلهي) هو حبل اللّه المتين، وعُروتُهُ الوثقى التي لا تنفصم أبداً، وهو سرّ الاجتماع والوحدة.

وهنا لا بد من إضافة نقطةٍ أخرى وهي: أنّ عمليةَ انتقال المرجعيةِ الفكرية الحاسمة من القرآن الكريم إلى السنّةِ قد تحقّقت بهدوء وتدرّج تاريخي وبفعل مقوّمات كثيرةٍ، وإن كان لبعض الأحداث والمنعطفات التاريخية في هذه العملية والتطور دور كبير ولافت لا يمكن التطرق إليه الآن حتماً.

إنّ المرجعيةَ الحديثيةَ على حساب مرجعية كتابِ اللّه (بدل أن تكون في طولها وفي ضوء وجود كثيف له في كافة أجزاءِ الشريعة)، قد تسَبّبت في إضعاف دائرة الثوابت ونطاقِ المقاصد، مما أحدث إشكالياتٍ

كبيرةً معرفياً في التنظير السياسي والاجتماعي، وفي عرض شامل لنظريات الدين.

والمطلب الأساس هو إعادة صياغةِ وتحديد الأدوار بين النّص القرآني وغيره من النصوص الدينية، وكذلك إعادة إرساء قواعد ومناهج التعامل مع الكتاب والسنة، وذلك في ضوء الواقع، وللوصول إلى بديل حضاري يتكامل فيه العقل، والنقل، والعلم.

المصادر والمراجع

عدا القرآن الكريم ونهج البلاغة والصحيفة السجادية، تمت الاستعانة بالمراجع التالية:

1 ـ أبو زيد، نصر حامد. **إشكاليات القراءة وآليات التأويل**، ج5 بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.

2 ـ ــــــ. **الاتجاه العقلي في التفسير**، ج4 بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.

3 ـ ــــــ. **فلسفة التأويل** ج4، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998.

4 ـ ــــــ. **مفهوم النص**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.

5 ـ أبو سليمان، عبد الحميد أحمد. **أزمة العقل المسلم**، ج3، الرياض: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1414هـ.

6 ـ ــــــ. **أزمة العقل المسلم** ج1، بيروت: دار الهادي، 1424هـ.

7 ـ أحمد، قاسم. **العودة إلى القرآن**، ج1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.

8 ـ أركون، محمد. **قضايا في نقد العقل الديني**، ج1، بيروت: دار الطليعة، 2000.

9 ـ إقبال اللاهوري، محمد. **تجديد الفكر الديني**. [د.ن.د.ت.].

10 ـ آل نجف، عبد الحسن. **مدخل إلى الفكر الكلامي عند الشهيد الصدر**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1424.

11 ـ إمام محمد، كمال الدين. **أصول الفقه الإسلامي**، ج1، بيروت: المؤسسة الجامعية، 1418هـ.

12 ـ ــــــ. **نظرية الفقه في الإسلام**، ج1، بيروت: المؤسسة الجامعية، 1418هـ.

13 ـ الآملي، سيد حيدر. **المحيط الأعظم والبحر الخضّم** ج1، قم: المعهد الثقافي، 1380هـ.

14 ـ الايازي، محمد علي. «**جامعيت قرآن**»، ج3، رشت: منشورات كتاب مبين، 1380هـ.

15 ـ الايرواني، باقر. **دروس تمهيدية في تفسير آيات الأحكام**، ج1، قم: دار الفقه، 1423هـ.

16 ـ البحراني، أحمد. **التأويل**، ج1، دار التأويل، 1999.

17 ـ برّي، باقر. **فقه النظرية**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1422هـ.

18 ـ بن باديس، عبد الحميد. **تفسير ابن باديس**، ج2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ.

19 ـ بن سعيد، سعيد العلوي. **الاجتهاد والتحديث**، ج1، دار البيضاء، 2001.

20 ـ جابر، حسن محمد. **المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر**، ج1، بيروت: دار الحوار، 1422هـ.

21 ـ الجابري، محمد عابد. **العقل الأخلاقي العربي**، ج1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

22 ـ ــــــ. **بنية العقل العربي**، ج4، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1991.

23 ـ ــــــ. **تكوين العقل العربي**، ج4، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1991.

24ـ جمعة، علي. **المدخل**، ج2، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417هـ.

25ـ جوادي، الآملي عبد الله. **تسنيم**، ج1، قم: إسراء، 2000.

26ـ ــــــ. **سر جشمه ى انديشه (منبع الفكر)**، ج1، قم: إسراء، 2002.

27ـ الحاج حمد، محمد أبو القاسم. **ابيستمولوجيا المعرفة الكونية**، ج1، بيروت: 1424هـ.

28ـ ــــــ. **منهجية القرآن المعرفية**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1424.

29ـ حامد العالم، يوسف. **المقاصد العامة للشريعة الإسلامية**، ج2، الدار العالمية للكتاب، 1994.

30ـ الحر العاملي، محمد بن الحسن. **وسائل الشيعة**، ج3، قم: مؤسسة آل البيت، 1416هـ.

31ـ الحسن، نزيه. **السيد محمد باقر الصدر، دراسة في المنهج**، ج1، بيروت: دار التعارف، 1413هـ.

32ـ الحسيني، محمد. **الاجتهاد والحياة**.

33ـ الحكيم، السيد محمد تقي. **القواعد العامة في الفقه المقارن**، ج1، بيروت: المؤسسة الدولية، 1422هـ.

34ـ ــــــ. **الأصول العامة للفقه المقارن**، ج4، بيروت: المؤسسة الدولية، 1422هـ.

35ـ الحكيمي، محمد رضا (محمد وعلي). **الحياة**، مكتب نشر الثقافة الاسلامية، 1989:

36ـ الحكيمي، محمد رضا. **بيام جاودانه (الرسالة الخالدة)**، ج1، قم: دليل ما، 1382هـ.

37ـ الحكيمي، محمد رضا. مكتب تفكيك، ج3 مكتب نشر الثقافة الإسلامية، طهران، 1998.

38ـ الحمادي، إدريس. **المنهج الأصولي في فقه الخطاب**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998م.

39ـ خليل، عماد الدين وآخرون **قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية**، ج1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1417هـ.

40ـ خليل، عماد الدين **في التأصيل الإسلامي للتاريخ**، ج1، عمان: دار الفرقان، 1998م.

41ـ ــــ. **مدخل إلى إسلامية المعرفة**، ج3، الدار العالمية للكتاب، الرياض، 1412هـ.

42ـ الخنيزي، جهاد عبد الإله. **في الفكر والفكر الإسلامي**، ج1، بيروت: دار الجديد، 2000.

43ـ الخوئي، أبو القاسم. **البيان في تفسير القرآن**. ج3، بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1974.

44ـ درّاز، محمد عبد الله. **دستور الأخلاق في القرآن**، ج10، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ.

45ـ رحيميان، فردوسي محمد علي. **متأله قرآني**، ج1، قم: نشر دليل راه، 2003.

46ـ الرّيسوني، أحمد. **نظرية المقاصد عند الشاطبي**، ج1، المؤسسة الجامعية، 1412هـ.

47ـ الرفاعي، عبد الجبار. **الاجتهاد الكلامي**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1423.

48ـ الزبيدي، عبد الرحمن زيد. **مصادر المعرفة**، ج1، الرياض: مكتبة المؤيد، 1412هـ.

49ـ ــــ. **مصادر المعرفة**، ج1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1999.

50ـ الزحيلي، وهبة. **القرآن الكريم (وبنيته التشريعية)**، ج2، بيروت: دار الفكر، 1998.

51ـ ــــ. تجديد الفقه الإسلامي، ج1، دمشق: دار الفكر، 1420هـ.

52ـ زهري، خالد. **تعليل الشريعة بين السنة والشيعة**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1424هـ.

53ـ سالم، محمد عدنان ومحمد وهبي سليمان. **معجم كلمات القرآن**، ج2، دمشق: دار الفكر، 2001.

54ـ سروش، عبد الكريم. وآخرون، **سنت وسكولاريزم، (السنة والعلمانية)**، ج1، طهران: مؤسسة فرهنكي صراط، 2002.

55ـ الشاطبي، أبو إسحاق. **الموافقات في أصول الشريعة**، ج2، بيروت: دار الكتب العلمية.

56ـ شحرور، محمد. **الكتاب والقرآن**، ج7، دمشق: نشر الأهالي، 1997.

57ـ شمس الدين، محمد مهدي. **الاجتهاد والتجديد**، ج1، بيروت: المؤسسة الدولية، 1419هـ.

58ـ ـــــ. **الاجتهاد والتقليد**، ج1، بيروت: المؤسسة الدولية، 1419هـ.

59ـ شوربا، زينب. **نحو فهم معاصر للاجتهاد**، دار الهادي، بيروت، 1425هـ.

60ـ الصدر. محمد. **فقه الأخلاق**، ج1، قم: أنوار الهدى، 2001.

61ـ الصدر، محمد باقر. **اقتصادنا**، ج1، طهران: مؤتمر الصدر العالمي، 1424هـ.

63ـ ـــ. **الإسلام يقود الحياة (والمدرسة الإسلامية ورسالتنا)**، ج1، طهران: مؤتمر الصدر العالمي، 1424هـ.

64ـ ـــ. **المدرسة القرآنية**، ج1، طهران: مؤتمر الصدر العالمي، 1424هـ.

65ـ ـــ. **المعالم الجديدة (وغاية الفكر)**، لجنة التحقيق المنبثقة عن مؤتمر الصدر العالمي، طهران، 1424هـ.

66ـ ـــ. **أهل البيت**، تنوع أدوار ووحدة هدف، ج1، قم: مؤسسة أم القرى، 1423هـ.

67ـ ـــ. **دروس في علم الأصول**، ج3، بيروت: دار التعارف، 1989.

68ـ ـــ. **فلسفتنا**، لجنة التحقيق المنبثقة عن مؤتمر الصدر العالمي، طهران، 1424هـ.

69ـ الصدوق، **التوحيد**، نشر جامعة المدرسين، الحوزة العلمية، قم، 1986.

70ـ الصغير، عبد المجيد. **الفكر الأصولي، قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة**، داز المنتخب العربي، بيروت، 1995.

71ـ صفايي، علي. **روش برداشت از قرآن (أسلوب الاستنباط من القرآن)**، ج2، قم: هجرت، 2001.

72ـ الطائي، سرمد. **تحولات الفكر الإسلامي المعاصر**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1424هـ.

73ـ الطباطبائي، محمد حسين. **الميزان في تفسير القرآن**، ج5، بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1983م.

74ـ عبد الرحمن، طه. **سؤال الأخلاق**، ج1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.

75ـ عبد الحميد، صائب. **محمد باقر الصدر تكامل المشروع**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1423هـ.

76ـ عبد الرحمن، طه. **حوارات من أجل المستقبل**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1424هـ.

77ـ عبدو، محمد. **الفكر المقاصدي عند الإمام الغزالي**، كلية الآداب (الرباط)، الرباط، 1995.

78ـ العسكري، مرتضى. **مائة وخمسون صحابي مختلق**.

79ـ عطية، جمال الدين. **الواقع والمثال في الفكر الإسلامي**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1422هـ.

80ـ ـــ. **تجديد الفقه الإسلامي**، ج1، دمشق: دار الفكر، 1420هـ.

81ـ العلايلي، عبد الله. **أين الخطأ**، ج2، بيروت: دار الجديد، 1992.

82ـ علم الهدى، السيد مرتضى. **الذريعة إلى أصول الشريعة**، ج1، جامعة طهران: 1984.

83ـ العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**،ج1، بيروت: دار الهادي، 2001.

84ـ ـــــ. **أصول الفقه الإسلامي (منهج بحث ومعرفة)**، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1988. (سلسلة الأبحاث العلمية، عدد).

85ـ ـــــ. **مقاصد الشريعة**، ج1، بيروت: دار الهادي، 2001.

86ـ الغزالي، محمد. **نظرة جديدة في الفهم القرآني**، ترجمه بالفارسية إحسان، طهران، 1993.

87ـ ـــــ. **إحياء علوم الدين**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

88ـ فيض، علي رضا. **ويزكي هاي اجتهاد وفقه بويا، (خصائص الاجتهاد والفقه التجديدي)**، ج1، طهران: مركز تحقيقات العلوم الإنسانية، 2003.

89ـ فيض، الكشاني. **ملا محسن**، المحجة البيضاء، نشر جامعة المدرسين، قم، 1980.

90ـ الكيلاني، عبد الرحمن ابراهيم. **قواعد المقاصد عند الشاطبي**، ج1، دمشق: دار الفكر، 2000.

91ـ كلشني، مهدي. **من العلم العلماني إلى العلم الديني**، ج1، بيروت: دار الهادي، 2001.

92ـ المؤلفون، **موسوعة الحضارة الإسلامية**، ج1، بيروت: المؤسسة العربية، 1986.

93ـ المالكي، محمد علي بن حسين. **تنديب الفروق**.

94ـ المجلسي، محمد باقر. **بحار الأنوار**، دار الكتب الإسلامية، 1993.

95ـ مجلة «قضايا إسلامية» العدد7، عدد خاص بالقرآن، 1420هـ.

96ـ الاجتهاد وإشكاليات التجديد (كتاب الحياة)، ج1، بيروت: حوزة الرسول، 1421هـ.

97ـ محمد طه، محمود. **نحو مشروع مستقبلي للإسلام**، ج1، بيروت: المركز الثقافي العربي، بيروت، 2002.

98ـ المسيري، عبد الوهاب. **إشكالية التحيز**، ج2، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

99ـ مطهري، مرتضى. **مجموعة آثار**، ج13، طهران: 1999.

100 ـ ــــ. **(ملاحظات الأستاذ)**، ج1 و2، طهران: صدرا، 2001.

101 ـ المظفر، محمد رضا. **أصول الفقه**، منشورات مكتب تبليغات، 1991.

102 ـ معزي الملايرى، اسماعيل. بإشراف آية الله العظمى البروجردي، **جامع أحاديث الشيعة**، ج1، قم: 1992.

103 ـ معن، الشهيد حسين. **نظرات في الإعداد الروحي**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1422هـ.

104 ـ مغنية، محمد جواد. **فقه الإمام جعفر الصادق**، ج2، قم: انصاريان، 2000.

105 ـ ــــ. **فقه الإمام جعفر الصادق**، ج2، قم: انصاريان، 2002.

106 ـ المفيد، محمد بن محمد بن نعمان. **الاختصاص**، ج1، قم: جامعة المدرسين، قم، [لا، تا].

107 ـ الملاط، شبلي. **تجديد الفقه الإسلامي**، ج1، بيروت: دار النهار، 1998.

108 ـ المهريزى، مهدي. **مدخل إلى فلسفة الفقه**، ج1، بيروت: دار الهادي، 1423هـ.

109 ـ الميلاد. زكي، الفكر الإسلامي بين التأصيل والتجديد، ج1، دار الصفوة، بيروت، 1415هـ.

110 ـ النائيني، ميرزا محمد حسين. **فوائد الأصول**، ج1، قم: جامعة المدرسين، 1406هـ.

المجلات العلمية التحقيقية

111 ـ مجلة **إسلامية المعرفة**، أميركا، الأعداد المختلفة.

112 ـ مجلة **الحياة الطبية**، بيروت: **الأعداد المختلفة**.

113 ـ **مجلة المسلم المعاصر**، القاهرة: الأعداد المختلفة.
114 ـ **مجلة المنهاج**، بيروت: الأعداد المختلفة.
115 ـ **مجلة قضايا إسلامية معاصرة**، الأعداد المختلفة.
116 ـ المجلة المحظورة **كيان**، العدد2.
117 ـ **مجلة التسامح**، عمان، الأعداد المختلفة.
118 ـ **مجلة بزوهش هاى قرآني «(التحقيقات القرآنية)**، مكتب التبليغ، العددان (2و3).